www.kassioun.org

1265

الاثنين 16 شباط 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

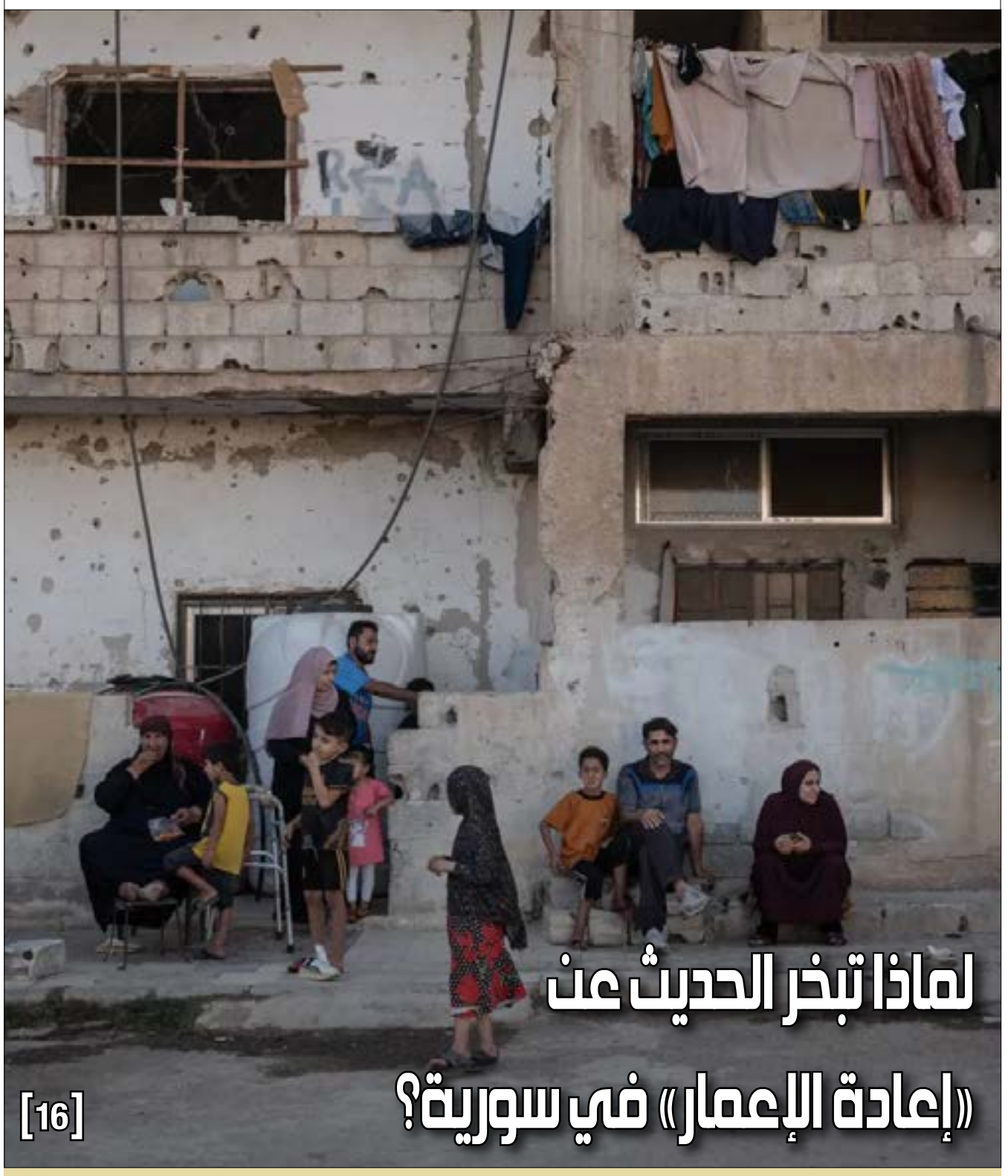

لماذا تبخر الحديث عن «إعادة الإعمار» في سورية؟

[16]

شؤون عمالية

المطالب العمالية في المؤتمرات: بعضها مكرر والآخر غائب

02

ملف «سورية 2026»

من الحرب إلى اجتماع ميونخ.. مرحلة جديدة من إدارة الأزمة!

05

شؤون محلية

مذكرة «ماستر كارد» تحت مجهر السيادة الرقمية

08

شؤون عربية ودولية

ملف إيران ودوره في شكل التطور العالمي اللاحق

19

الافتتاحية

الأمريكي يلوح بالعصا والحل سوري داخلي

شهدت الأيام القليلة الماضية عددا من التحركات الأمريكية ذات الدلالة بما يخص الوضع السوري. وهي تحركات مرتبطة بالوضع الداخلي السوري بطبيعة الحال، ولكنها مرتبطة أيضا، وبشكل أكبر، بمجمل التطورات الإقليمية المتسارعة، بما في ذلك التناقضات الكبيرة داخل النخبة الأمريكية والغربية بخصوص الحرب على إيران، بين استمرار التحشيد العسكري من جهة، وبين المفاوضات والحديث عن إمكانية الوصول إلى اتفاق، والذي وصل حدّ الإعلان عن إمكانية لقاء بين ترامب وخامنئي، من جهة أخرى.

التحركات الأكثر بروزا هي التالية:

أولا: إعلان القيادة المركزية الأمريكية يوم 12 شباط عن اكتمال انسحاب قواتها من قاعدة التنف باتجاه الأردن، وتسليمها للسلطات السورية، بعد قرابة 10 سنوات على وجودها ضمنها.

ثانيا: الإعلان يوم 12 شباط أيضا، عن اكتمال عملية نقل حوالي 5700 سجين داعشي، من شمال شرق سورية إلى السجون العراقية لمحاكمتهم هناك، وفقا للقانون العراقي. والأمر المثير للانتباه والتساؤل، هو أن حوالي 3000 من هؤلاء، أي أكثر من نصفهم، هم سوريون، وذلك في الوقت نفسه الذي طالبت فيه العراق الدول الأجنبية باستلام السجناء الداعشيين الذين يحملون جنسيات تلك الدول!

ثالثا: انعقدت جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي يوم 10 شباط تحت عنوان: «سوريا عند مفترق طرق: تحديات السياسة الأمريكية بعد سقوط نظام الأسد». تضمنت الجلسة انتقادات عالية اللهجة للسلطة السورية الجديدة، وخاصة في ملف التعامل مع الأقليات، وحملت نبرة تصعيدية وتهديدات بإعادة فرض العقوبات مجددا.

رغم أن التحركات التي أشرنا إليها، قد تبدو متناقضة تماما، بين ما يمكن أن يفهم بوصفه دعما للسلطات الجديدة في سورية، وثقة بها، وبين ما يمكن أن يفهم على العكس من ذلك تماما، بوصفه تهديدا لهذه السلطات وعملا ضدها، إلا أن حقيقة الأمر هي توزيع أدوار ضمن سياسة أمريكية واحدة، لا يمكن فهمها من زاوية ضيقة هي الموقف من السلطات في سورية، بل من زاوية أوسع هي الصراع الإقليمي، والصراع الدولي الأوسع.

أهم ما يمكن تسجيله لمحاولة فهم هذه التحركات، هو الأمور التالية:

أولا: حديث الأمريكان عن «حماية الأقليات»، هو كالعادة، حديث كاذب، ولا يهدف فعلا لحماية الأقليات، وهو شبيه تماما بالحديث أيام قانون قيصر عن «حماية المدنيين السوريين»، والمحصلة كانت دائما، هي المزيد والمزيد من الضحايا من المدنيين السوريين... ما يجب فهمه في هذا الإطار، أن الحديث عن «حماية الأقليات» والتهديد بإعادة العقوبات، لا علاقة له إطلاقا بحماية أي سوري، بل بمصالح أمريكية محددة...

ثانيا: بكلام أوضح، فإن الأمريكان يلوحون بعصا العقوبات والأقليات، ليس دفاعا عن الأقليات، ولكن لأن هنالك سياسات لا تعجبهم، ولا توافق مصالحهم، وعلى رأسها: 1- أن السلطات الجديدة في سورية لم تقدم التنازلات الرسمية والعلنية المطلوبة منها تجاه «إسرائيل» حتى اللحظة، والحقيقة أن أي سلطة في سورية غير قادرة على تقديم التنازلات المطلوبة، لأن الوضع الإقليمي «التحالف الخماسي» يمنعها من جهة، ولأنها ستسقط داخليا في حال قدمتها من جهة ثانية.

2- طبيعة العلاقات التي تحاول السلطات الجديدة صياغتها على المستوى الإقليمي والدولي، بما في ذلك العلاقة مع روسيا، الأمر الذي لن يرضي الأمريكان بطبيعة الحال.

ثالثا: إخلاء التنف ونقل سجناء داعش السوريين إلى العراق، يعني ضمنا إعادة فتح الباب أمام ظهور داعش مجددا، وبقوة، بوصفها أداة بيد الأمريكي ضد كل الأطراف في سورية وفي الإقليم.

المخرج؟

المخرج الوحيد للبلاد وأهلها من التفجيرات التي يحضرها الأمريكي والصهيوني، تتمثل بما يلي:

أولا: حل ملفات الانتهاكات والحقوق داخليا، عبر محاسبة علنية وفورية.

ثانيا: تحقيق اندماج حقيقي لكامل المجتمع السوري عبر مشاركة فعلية بوابتها هي المؤتمر الوطني العام الجامع والشامل لكل القوى السياسية والاجتماعية السورية.

ثالثا: الاتكاء على الشعب السوري، والاستناد إلى وحدته عبر إنصافه، وعبر تمليكه لحقه في تقرير مصيره بنفسه بشكل ملموس.

رابعا: التوقف الفوري عن تنفيذ وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين في الاقتصاد؛ وهي الوصفات الليبرالية المتوحشة التي تنسف دور جهاز الدولة الاجتماعي، وتكرس الفقر والبطالة، وتدفع البلاد وأهلها نحو انفجارات أكبر وأخطر...

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

المطالب العمالية في المؤتمرات: بعضها مكرر والآخر غائب

شهدت المحافظات السورية خلال الأسبوع الماضي انعقاد مؤتمرات نقابات العمال، والتي ستستمر حتى انتهاء أعمالها خلال الشهر الجاري. وجرى خلالها عرض التقارير المقدمة للمؤتمر، ومداخلات اتحادات المحافظة والاتحاد العام، ومداخلات بعض أعضاء المؤتمر من الأخوات والإخوة العمال. كما جرت عمليات الترميم التي لم تختلف عن النهج الذي اتبعته القيادة النقابية في إجراءاتها السابقة – وبعيداً عن رأينا في النهج المتبع ونتائجه، والذي سنفرد له مساحة نقاش لاحق وعميق.

ولعدم توفر التغطية الإعلامية الكافية للمؤتمرات، سنكتفي بما توفر على الصفحات الرسمية لاتحادات المحافظات والاتحاد العام للوقوف على أهم ما جاء في مداخلات وكلمات المؤتمرين من العاملات والعمال، والتي تركز أغلبها على المطالب العامة كزيادة الأجور والتعويضات، وحل مشكلة تثبيت العمال المؤقتين، ومعالجة ملف المفصولين منهم وإعادتهم للعمل أو ضمان تعويضهم بطريقة أكثر عدالة. وبرزت بعض المطالب الأخرى الخاصة كاللباس العمالي والوجبات الوقائية وبدل طبيعة العمل وغيرها من الجزئيات المكررة منذ سنوات وسنوات.

واتسمت معظم تلك المطالب بصفة المطالبة من الحكومة وجهاتها العامة، بعيداً عن إبراز أهميتها الكبرى والملحة، والضغط لتحصيل الاستجابة لها، أو طرح رؤية العمال لتفعيل أدوات أخرى من أجل الوصول لحلول هم بأمس الحاجة إليها في ظل تعقيد الظروف الاقتصادية والمعيشية والوظيفية. في حين غابت قضايا عديدة وهي الأكثر أساسية من مجمل المطالب، كون ما طرح مرتبط بها أشد الارتباط. وعلى رأسها السياسات الاقتصادية التي ما زالت تسير عكس المصلحة الطبقية للعمال؛ فالسياسات الليبرالية المشوهة ما زالت تعصر آخر ما تبقى من الحقوق والمكتسبات، وما زالت الخصخصة تمضي باتجاه مصلحة رأس المال على حساب دور الدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية. بالإضافة لمطالب أخرى غائبة أساسية كالدعم الحكومي على الاحتياجات الأساسية من غذاء ومحروقات وطاقة واتصالات، وحق الطبقة العاملة بالإضراب، وملف المفصولين. وغابت كذلك المطالبات النقابية، وعلى رأسها رفع كل أشكال الهيمنة والتحكم بالمنظمة النقابية، وحقها بالاستقلالية الكاملة بعيداً عن السلطات السياسية والحكومية وأرباب العمل في القطاع الخاص.

وكل ذلك لا ينفي أهمية كل المطالب التي جرت على لسان ومداخلات العمال، ولكن يبقى للقضايا الكبرى الغائبة الدور الأساس الذي يبنى عليه كل نضال نقابي، خاصة في هذه المرحلة التي تحتاج لأعلى درجة من الوعي الوطني والطبقي للطبقة العاملة، والذي من دونه لن تستطيع الدفاع عن مصالحها ووجودها أيضاً.

مؤتمرات درعا وحماة ...

مطالب إنتاجية وعمالية

تستمر النقابات العمالية بعقد مؤتمراتها السنوية في المحافظات السورية تباعاً في قاعات المؤتمرات باتحاد المحافظات، وتفاوتت نسبة المشاركة العمالية فيها وفق حجم النقابات وعدد أعضائها المنتسبين، وفي غياب شبه تام للتغطية الإعلامية على اختلاف أصنافها، وهذا ما سبب شحاً في المجريات والنتائج والخلاصات. وتكتسب مداخلات العمال ومطالبهم أهمية أساسية كونها تعبر عن جزء مهم من واقع العمل والعمال في المؤسسات والمديريات والمعامل وغيرها. وسنبرز في هذه المساحة الإعلامية أهم ما جاء بمؤتمرات محافظتي درعا وحماة.

مؤتمرات محافظة درعا

عقدت نقابات التنمية الزراعية والصحة والكهرباء والحمل والتفريغ والصناعات الغذائية والنفط والكهرباء والاتصالات مؤتمراتها. وتركزت مداخلات عمال الكهرباء على أهمية ترميم الورش ورفدها بالعمالة ووسائل العمل من سيارات ومركبات رافعة مع سلة، وتأمين مازوت التدفئة، وتزويد مؤشري العدادات بدراجات نارية. كما طالب عمال الاتصالات بإعادة المفصولين من العمل وتشميلهم بالمكافأة أسوة بالمركز، ورفع الحوافز الإنتاجية والوجبة الغذائية التي تم حرمانهم منها. فيما طالب عمال النفط بإعادة المفصولين خلال حقبة النظام البائد، ورفد دائرة الجيولوجيا بالكوادر المختصة، وتفعيل محطة الأوكتان 95، وإنشاء مستودع للزيوت والشحوم ضمن حرم مستودعات إزرع البترولية، واستكمال حفر بئر الماء فيها مع توزيع المكافآت للعمال. أما عمال الصناعات الغذائية فتمت المطالبة بصيانة مطحنة اليرموك الجديدة وتوسيع العنابر، وتزويد مركز حبوب إزرع بلوحة كنترول حديثة مع تركيب غرابيل جديدة، وصرف بدل أيام عطلة يوم السبت والأعياد، وتثبيت العقود السنوية، وتشميل عمال المخابز والحبوب بالعمل الإضافي. وبالنسبة لعمال الحمل والتفريغ فقد طالبوا بإصدار دفتر شروط خاصة بالمناقصات على غرار دفتر الشروط 342 مع الحفاظ على مكتسبات العمال الواردة فيه، وتشميل عمالة العتالة بالمظلة التأمينية، وإعادة تفعيل مركز حدود درعا لما يمثله من شريان اقتصادي، وإعادة تفعيل دور مؤسسة العمران، ومعالجة موضوع تأخر صرف الرواتب، وإلغاء المركزية في استصدار القرار، والالتزام بشروط العقد في مؤسسة الحبوب. في حين طالب عمال الصحة بتثبيت العاملين بعقود سنوية، وتوسيع المظلة التأمينية لتشمل أسرة العامل، وكذلك تزويد المشفى الوطني بدرعا بجهاز مرنان مغناطيسي وطبقي محوري، وإصلاح جهاز تفتيت الحصيات، وإعادة المفصولين للعمل، وتأمين وسائط نقل للعمال، ورفع طبيعة العمل مع تأمين اللباس الخاص للكوادر الطبية كافة، وإعفاء العامل وذويه من تكاليف الخدمات الطبية والعلاجية والعمليات الجراحية. أما في مؤتمر عمال التنمية الزراعية فقد ركزت المداخلات على طلب تحسين الأوضاع المعيشية من خلال زيادة الأجور، وتوسيع دائرة الخدمات الطبية المقدمة عبر البطاقات بزيادة 100%، وعودة العمال المفصولين خلال مرحلة النظام البائد، وتثبيت عمال العقود، ومعالجة نقص المهندسين الزراعيين في مركز بحوث إزرع وإدراج عمال مركز الغربلة ضمن جدول الأعمال الخطرة وإعطائهم الوجبة الغذائية الوقائية، بالإضافة لتأمين مستلزمات الإنتاج من مازوت وأسمدة، وترميم السدود والوحدات الإرشادية ورفدها بالآليات، ومراقبة أسعار الأدوية والمبيدات في الصيدليات الزراعية.

مؤتمرات محافظة حماة

عقدت نقابات عمال الحمل والتفريغ واستصلاح الأراضي والسدود وعمال الغزل والنسيج والبناء والأسمنت ونقابات النفط والصناعات الكيماوية مؤتمراتها السنوية. وشهد مؤتمر نقابة عمال النفط والصناعات الكيماوية مطالبات ركزت على تحسين الوجبة الغذائية الوقائية، وصرف بدل اللباس كقيمة نقدية مكان العينية لزيادة المرونة، ومعالجة موضوع خطوط النقل للإخوة العمال، ودراسة تعويضات الاختصاص، وتحديث تسعيرة وزارة الصحة للإحالات والتحاليل الطبية التي ما تزال على الأسعار القديمة، وإعادة العمال المفصولين، وإنشاء روضة لأطفال العاملات دعماً لاستقرار المرأة العاملة وتمكينها من الإنتاجية. أما عمال الأسمنت فكانت مطالبهم تركز على تطوير معمل البورسلان والأدوات الصحية، وتشميل أسر العمال ببطاقة التأمين الصحي، وتأمين الضمان الصحي للمتقاعدين، ورفع نسبة طبيعة العمل. كما تمت المطالبة بتجديد عقود العمال السنوية المنتهية، وضرورة حصولهم على تعويض الاختصاص، وإصدار القرارات المناسبة لتنسيب عمال القطاع الخاص للنقابات بما يعزز توسيع المظلة النقابية. أما في مؤتمر عمال الغزل والنسيج فقد طالبت المداخلات بتحسين الطبابة العمالية، وتأمين اللباس العمالي والوجبة الغذائية، وزيادة على الأجور لتحسين المستوى المعيشي للعمال. في حين طالب عمال استصلاح الأراضي والسدود بزيادة الكتلة المالية المخصصة لإصلاح الآليات، ومنح خريجي المعاهد المتوسطة تعويض اختصاص، ومعالجة أوضاع المؤسسة الاستهلاكية. وطالب عمال العتالة بتشميلهم بالمظلة التأمينية، وإعفاء النقابات من التأمينات الأولية، ورفع قيمة العقود المبرمة مع الشركات والمؤسسات بما يكفل حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم.

إصلاح البنية وتعزيز الدور: متلازمة العمل النقابي

أجرت وسائل إعلامية محلية خلال الأسبوع الماضي مقابلات مصورة مع السيد فواز أحمد، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، والسيد جورج داوود، أمين شؤون العمل في المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، والتي حظيت باهتمام ومتابعة من قبل العمال والنقابيين والإعلام الإلكتروني والقوى المهتمة والمعنية بالشأن العمالي النقابي. ولم يأت هذا الاهتمام من فراغ، بل لأسباب عديدة، أهمها حجم الملفات المعلقة التي تمس بمصالح الطبقة العاملة بشكل كبير ومباشر، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر أهمية فهم التوجه النقابي الحالي واللاحق تجاه تلك القضايا والملفات التي يمكن القول عن بعضها إنه مصيري بالنسبة لشرائح واسعة من عمال القطاع العام والخاص.

■ هاشم اليعقوبي

والراصد للآراء العمالية في الوسط العمالي، سواء المباشر الحسي في مواقع العمل وأروقة النقابات أو من خلال التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات «الواتس أب»، سيلاحظ بشكل جلي التوافق الكبير على استمرار الأزمة العميقة التي تصيب المنظمة النقابية، والتي تحتاج لمعالجة منهجية. ومن الظلم تحميل القيادات الجديدة استمرار ومفاعيل هذه الأزمة، كونها نشأت منذ عقود طويلة، وتحديداً في أواخر الخمسينيات، والتي استمرت وتعمقت خلال سلطة النظام البائد وصولاً إلى يومنا هذا، دون أن تلتقط مؤشرات دالة على تفسيرها والعمل على معالجتها لاستعادة الدور التاريخي لها. وكنا قد أشرنا مراراً وتكراراً للقائمين على مسؤولية المنظمة إلى ضرورة الاستفادة من اللحظة التاريخية التي تلت سقوط سلطة نظام الاستبداد والفساد، للتخلص من جملة الأزمات المتراكمة التي دون إزالتها ستؤدي لاستمرارها وتعمقها يوماً بعد يوم. وجوهر الأزمة يكمن في البنية والدور والعلاقة بينهما، واستحالة النهوض بالمنظمة دون معالجتها وكسر تلك الحلقة المغلقة المتشكلة موضوعياً، حتى بتوفر النوايا الحسنة التي يسهل التقاطها في التصريحات والمبادرات. وهذا طبيعي، فليس من الممكن امتلاك الدور بغياب البنية، ولا يمكن إصلاح البنية بعيداً عن الدور «وحلّها إذا بتنحل». وكوننا من الحرصين على المنظمة حرص الأب على ولده، سنبقى نخشى عليها في ظل إصرارها على تفويت الفرصة بالتخلص من عقلية الحقبة الماضية التي كرست التراجع وسرعت مجرياته، بل وتخلصت من معظم أدوات مقاومته الداخلية.

قصور فهم الدور في العقلية النقابية

إن التخلي عن العقلية والنهج السابق للعمل النقابي، والذي اختبرناه وحصدنا نتائجه الكارثية، هو المطلوب تماماً، وهذا ما يجب العمل عليه منذ اليوم. فليس من الصائب، بما يتعلق بالجانب البنيوي للمنظمة، أن تعتقد القيادة النقابية بأنها أنجزت انتخابات ديمقراطية وشرعية، وأنها بذلك استعادت دورها ومكانتها من قوة التفاوض ودخول الوزارات، وتضعه ضمن الإنجازات. أو أن تعتبر النقابات نفسها شريكة للحكومة ووسيطاً بينها وبين العمال تنقل مطالبهم وترفع كتبهم، دون أن تقف مثلاً بوجه توقيف المعامل بذرائع الخسارة تمهيداً للخصخصة، وأن تكتفي فقط بالتعبير عن حرصها على حقوق العمال مع المستثمر الجديد.

فهذا ليس دور النقابات أصلاً، بل دور وزارة أو مؤسسة حكومية. فالحكومة بالأساس تعتبر بالنسبة للعمال رب عمل تتناقض مصالحهم مع مصالحها في الكثير من النقاط والمحاور، وستبقى كذلك ما بقيت الحكومات. وهنا نرى تأثر الدور بالبنية غير المستقلة، وبالتالي عجزها عن رفع سقف مطالبها والإصرار عليها والتصعيد باتجاه مواجهتها بأدواتها القانونية والشرعية. وفي الوضعية البنيوية الحالية للنقابات، فإن حصل وقررت المضي باسترجاع دورها، فلن تساعدها البنية «المسبقة الصنع» على ذلك. وعليه، فإن ما يجب العمل عليه هو معالجة تدريجية ومنهجية للبنية النقابية مع التقدم بالدور بشكل مستمر، ونجاح كلتا المعالجتين يساعد كل منهما الأخرى على تقدم جديد.

الحوار العام مفتاح الحلول

نعلم بأن المهام التي أمام المنظمة ليست بسيطة، وبأن دراسة وفهم الواقع الحالي للطبقة العاملة والمنظمة النقابية يحتاج لعمل شاق نظري وعملي، خاصة حين يكون المطلوب إعادة قراءة ووعي لكامل التجربة النقابية لاستخلاص النتائج والرؤى، وصياغة برنامج نضالي يسهم في تمكين المنظمة من انتزاع دورها ووزنها وتمثيلها لأوسع الطبقات الاجتماعية في البلاد. لذلك نعود ونشدد على ضرورة فتح حوار دوري ومستمر مع كل القوى المعنية بذلك، للوصول إلى أرضية نضال مشترك تردم الهوة الشاسعة بين الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، واستعادة زخم العمل النقابي وتأثيره بجميع القضايا الكبرى الماثلة أمام السوريين، الوطنية منها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الطبقة العاملة

ريف حلب: إضراب عمال بلدية بزاعة من أجل الرواتب المتأخرة

نفذ عمال بلدية مدينة بزاعة في ريف حلب الشرقي، الأربعاء 11 من شباط الجاري، إضرابا عاما عن العمل، احتجاجا على عدم استلامهم رواتبهم المتأخرة منذ ثلاثة أشهر. هذا وقد دام الإضراب لمدة يوم واحد فقط، مما أدى إلى توقف شبه كامل لأعمال النظافة والخدمات البلدية في المدينة، ونتج عنه تراكم النفايات في الشوارع والأحياء. وكان العمال المضربون قد تجمعوا صباح يوم الإضراب أمام مبنى البلدية، مطالبين بصرف رواتبهم المتأخرة، مؤكدين أنهم «عمال بسطاء يعتمدون بشكل كلي على هذا الراتب في تأمين قوت يومهم». من جهته، أفاد رئيس بلدية بزاعة أن الإضراب الذي نفذه العمال «حق مشروع» نتيجة تأخر مستحقاتهم المادية، وأن «حقوق العمال فوق كل اعتبار». وأن التأخير في الرواتب نجم عن إجراءات مرتبطة بالتحويلات البنكية.

ألمانيا: إضراب عمال القطاع العام من أجل زيادة الأجور

دعت أربع نقابات تمثل أكثر من مليوني موظف حكومي، يوم الأربعاء 11 شباط الجاري، إلى إضرابات تحذيرية في عدة مدن ألمانية، مع بدء الجولة الثالثة من محادثات المفاوضة الجماعية في بوتسدام، بين النقابات وممثلي الحكومة، ومشاركة أرباب العمل في القطاع الخاص. حيث تجمع نحو 6،000 موظف من القطاع العام أيضا في تجمع جماهيري. وتطالب النقابات الأربع وهي GEW، فيردي، Bau–IG، وGdP بزيادة في الأجور بنسبة 7%، بحد أدنى قدره 300 يورو شهريا، لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. ويشارك في الإضرابات دور رعاية الأطفال والمدارس والمكاتب الحكومية. وحذرت النقابات في بيان لها: «إذا لم يصدر عرض، فستكون هناك إضرابات وطنية أخرى». وقالت: «موظفو المدارس والجامعات ومراكز رعاية الأطفال، إنهم ينتظرون عرضا مُجزيا من أصحاب العمل في الجولة الثالثة من المفاوضات».

الهند: إضراب العاملين من أجل الأجور وقوانين العمل

استجابة لنداء منصة مشتركة تضم عشر نقابات عمالية مركزية واتحادات قطاعية مستقلة، شهد العمال في جميع أنحاء الهند إضرابا عاما في 12 فبراير 2026. كان الإضراب قد دعا لمقاومة قوانين العمل الأربعة وسياسات أخرى تصفها النقابات بأنها مناهضة للعمال ومؤيدة لأرباب العمل، والخصخصة. وتطالب المنصة المشتركة بـ: إلغاء قوانين العمل الأربعة، وإلغاء قانون فيكسيت بهارات، وسحب مشروع قانون تعديل الكهرباء ومشروع قانون البذور، ومعالجة القضايا طويلة الأمد المتعلقة برفع الحد الأدنى للأجور، والعقود المؤقتة، والمعاشات التقاعدية. وأفادت النقابات أن العمال خرجوا بآلاف في مئات المواقع، مطالبين بسياسات لتوزيع أكثر عدالة للثروة التي خلقها عملهم. تم سن قوانين العمل الأربعة لتسهيل تعظيم الأرباح من خلال إضعاف النقابات العمالية وتخفيف حقوقها في المفاوضة الجماعية. وهي تجعل التسريحات أسهل وتضعف الأمن الوظيفي للعمال.

كاليفورنيا: إضراب نقابة سائقي الشاحنات المحلية 2010

بدءاً من الثلاثاء 17 شباط وحتى الجمعة 20 شباط الجاري، يضرب أعضاء نقابة سائقي «الشاحنات المحلية 2010» في جميع فروع جامعة الولاية. ويمثل أعضاء نقابة «سائقي الشاحنات المحلية 2010» جميع العمال المهرة في جامعة ولاية كاليفورنيا «مثل الكهربائيين والسباكين والنجارين وفنيي التكييف والتدفئة والتهوية والميكانيكيين، إلخ»، من أجل زيادة الرواتب. وهم العمال الذين يُحافظون على سير العمل في فروع الجامعة. وقالت رئيسة كلية الفنون الجميلة وأستاذة في جامعة ولاية ساكرامنتو: «التضامن بين جميع العمال قيمة أساسية لدينا في كلية الفنون الجميلة. جميعنا أعضاء في النقابة وندعم نقابة سائقي الشاحنات دعماً كاملاً». ندعو جميع أعضاء هيئة التدريس إلى إظهار تضامنكم وذلك بالانضمام إليهم داخل الحرم الجامعي، وما أدى إلى قرار الإضراب هو رفض إدارة جامعة ولاية كاليفورنيا منح زيادات الرواتب للعاملين فيها.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لقرار إلغاء برنامج إحلال المستوردات

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها سوريا منذ أكثر من عقد، اعتمدت الحكومة لسنوات على سياسة إحلال المستوردات ودعم الصناعة لحماية الإنتاج المحلي من السلع الأجنبية، وذلك عبر حواجز جمركية وتشريعات تحمي المنتج السوري. لكن في الآونة الأخيرة أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة تغييرات جوهرية في هذا النهج، تتضمن إلغاء بعض برامج حماية الصناعة الوطنية وتخفيفاً أو إلغاءً لرسوم جمركية كانت مفروضة على واردات كثيرة، وما أعقب ذلك من إلغاء للتراخيص الممنوحة للصناعيين في إطار برامج سابقة، مما أثار جدلاً واسعاً لما له من انعكاسات عميقة على الصناعة والعمال.

سياسات الإلغاء: ما المقصود؟

بدلاً من دعم الصناعة المحلية عبر سياسات حمائية «كالرسوم الجمركية على الواردات أو تراخيص إحلال المستوردات»، اتجهت السلطات نحو تخفيف أو إلغاء الرسوم الجمركية على بعض المواد وفتح الباب لواردات أكثر حرية دون حماية كافية للصناعات المحلية. واتبعت تبسيط إجراءات الاستثمار وإلغاء بعض القيود، ما يجعل بيئة الاستيراد أكثر انفتاحاً على السلع الأجنبية، إضافة إلى إلغاء التراخيص أو البرامج التي كانت تمنح امتيازات للصناعيين في سياق إحلال المستوردات. هذه السياسة قد يكون هدفها في الظاهر تحفيز النشاط الاقتصادي وفتح الأسواق وخفض أسعار السلع للمستهلك، لكن لها تأثيرات حقيقية على الصناعة الوطنية.

الآثار الاقتصادية السلبية على الصناعة الوطنية

زيادة المنافسة غير المنضبطة من السلع المستوردة: فعند تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات دون حماية الصناعة الوطنية، تصبح السلع الأجنبية أرخص بكثير من المنتج المحلي، وذات تكلفة إنتاج أقل، نظراً لأن أسعار السلع المستوردة مدعومة أو أقل كلفة، وهي قادرة على احتلال الأسواق المحلية بسرعة.

وضع كهذا يجعل المصانع السورية غير قادرة على المنافسة، خصوصاً إذا كانت تواجه مشاكل بنيوية مثل ضعف الطاقة وارتفاع تكاليفها وارتفاع تكاليف النقل والتشغيل. وهذه النقطة ظهرت في تحليلات صحفية دولية تحدثت عن وفرة السلع المستوردة وكيف أنها تقوض الإنتاج المحلي وتدفع الشركات نحو الإغلاق.

إغلاق المنشآت الصناعية: عندما تفقد المصانع المحلية قدرتها على المنافسة بسبب دخول سلع مستوردة بأسعار أقل، فإنها تتعرض لهبوط في المبيعات وتجبر على خفض الإنتاج أو التوقف عن العمل، وفي حالات كثيرة تغلق نهائيا إذا لم تعد مربحة. وهذا الإغلاق ليس مجرد رقم اقتصادي، بل يعني تراجعا كاملاً في القدرة الإنتاجية الوطنية، وفقدان قيمة مضافة في الاقتصاد، وتقليل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي.

تأثيرات سلبية على العمال

إن إغلاق المنشآت الصناعية له آثار اجتماعية وإنسانية جسيمة، أهمها فقدان الوظائف وفرص العمل. فمع توقف المصانع يواجه العمال بطالة مفاجئة أو دائمة، وفقدان مصدر دخل أساسي لهم، وتراجع الوضع الاقتصادي والمعيشي، وانهيار قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية.

فقدان مهارات وفرص التشغيل: فالعامل الذي يخرج من بيئة صناعية قد يجد صعوبة في إيجاد فرص عمل بديلة في المهارة نفسها والحفاظ على مستوى معيشي مستدام لأسرته. بالإضافة إلى ذلك، فإن هجرة اليد العاملة الماهرة إلى خارج البلاد أو إلى قطاعات غير منظمة يزيد من فقاعة البطالة الهيكلية.

ثغرات في سلسلة التوريد وتحول الاقتصاد نحو الاستيراد: مع ضعف الصناعة الوطنية يتغير هيكل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على الإنتاج المحلي إلى اقتصاد يعتمد أساسا على الاستيراد. وهذا يعني خروج العملة الصعبة من الاقتصاد المحلي، وزيادة عجز في الميزان التجاري، وضعف قدرة الاقتصاد على التحمل في أزمات مستقبلية أو تقلبات سعر الصرف.

إلغاء برامج إحلال المستوردات وإلغاء الرسوم الجمركية دون حماية مؤسسية للصناعة الوطنية يؤدي إلى تدهور الصناعة الوطنية وإغلاق المنشآت الصناعية

انعكاسات سلبية على المجتمع الأوسع

لا تقتصر الآثار على العمال وحدهم، بل تمتد إلى الأسر التي تعتمد على دخل العامل، والمجتمعات المحلية التي كانت تعتمد على الصناعات كمصدر دخل، والأسواق المحلية التي تفقد تنوع السلع الوطنية، والآثار على الاقتصاد الوطني الذي يصبح أقل قدرة على النمو المستدام.

وهناك أمثلة عديدة من قطاعات إنتاج أساسية كالنسيج والدواء والإسمنت في سوريا تضررت من إلغاء برامج إحلال المستوردات، وكيف ساهم هذا الإلغاء في توقف وتعثر الإنتاج وتسريح آلاف العمال، حيث أدى إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المنسوجة المستوردة دون حماية المنتج المحلي إلى زيادة حدة المنافسة على الورش والمصانع التي كانت تكافح بالفعل في ظروف الحرب والأزمة، مما أدى إلى مزيد من الإغلاق وفقدان آلاف الوظائف. وإن عدداً كبيراً من الورش في دمشق وحلب خرجت عن الإنتاج بعد دخول سلع مستوردة رخيصة إلى السوق. وقد كان قطاع النسيج يستوعب آلاف العمال في حلب والمدن الكبيرة، إلا أن نسبة كبيرة من تلك القوى العاملة تفرقت أو انتقلت إلى دول مجاورة مع تدهور الإنتاج.

قطاع الأدوية: قبل الأزمة كان هناك نحو 63 مصنعاً دوائياً في سوريا يعمل معظمها في إنتاج أدوية أساسية ويغطي نحو 90% من احتياجات السوق المحلية ويوفر نحو 17 ألف فرصة عمل مباشرة في هذا القطاع. وفي فترات لاحقة توسع العدد ليصل حسب تقارير إلى ما يقارب 87 إلى 110 معامل دوائية بعد تسهيلات تشريعية في السنوات الأخيرة رغم التحديات، لكن الكثير منها لا يعمل بكامل طاقته بسبب مشكلات الطاقة وتوريد المواد الأولية. وانعكاس إلغاء الرسوم الجمركية قد يخلق منافسة غير عادلة على المنتج المحلي، ما يقلل من إنتاج المصانع المحلية، وفي أسوأ الأحوال يدفع بعضها نحو الإغلاق وفقدان وظائف آلاف العمال والكوادر الفنية.

قطاع الأسمنت: يمثل قطاعا صناعيا رئيسيا في سوريا مدفوعا سابقا ببرامج إعادة الإعمار واحتياجات البناء. ففي مدينة طرطوس وحدها يوجد معمل أسمنت بطاقة إنتاجية تقدر بعدة آلاف من الأطنان يومياً مع دور كبير في تلبية الطلب المحلي. وقبل سنوات الأزمة كان القطاع يساهم بعدد كبير من الوظائف في مناطق الصناعة الرئيسية ويعتمد عليه في مشاريع الإنشاءات. وهناك تقديرات حديثة تشير إلى أن حاجة سوريا من الأسمنت في مرحلة إعادة الإعمار تصل من 6 إلى 9 ملايين طن سنوياً، وقد ترتفع في السنوات المقبلة مع فرص استيعاب العمال في صناعة الإنتاج والبناء. وبسبب إلغاء برنامج إحلال المستوردات، يمكن أن يشهد قطاع الأسمنت تباطؤاً في الإنتاج المحلي إذا ما زاد الاعتماد على الواردات دون سياسة داعمة للصناعة.

الخلاصة

رغم أن تخفيف القيود وفتح الأسواق قد يساهم نظرياً في خفض أسعار بعض السلع للمستهلك، فإن إلغاء برامج إحلال المستوردات وإلغاء الرسوم الجمركية دون حماية مؤسسية للصناعة الوطنية يؤدي إلى تدهور الصناعة الوطنية، وإغلاق المنشآت الصناعية، وفقدان آلاف العمال لوظائفهم، وتزايد الاعتماد على الاستيراد، وتفاقم البطالة والفقر. ولهذا، فإن السياسات تحتاج إلى توازن دقيق بين حماية الرساميل المحلية والعمال وفتح الأسواق بشكل يضمن تنمية مستدامة ودعم القطاعات الإنتاجية بدلاً من إخلائها لصالح الواردات غير المنظمة.

من الحرب إلى اجتماع ميونخ.. مرحلة جديدة من إدارة الأزمة!

من يراقب اتجاه تطوّر الأوضاع في ملف الشمال الشرقي خلال الأشهر الأخيرة، يستطيع أن يستنتج ببساطة، أننا أمام لحظة انتقالية، لحظة بدء مرحلة جديدة من إدارة الأزمة أمريكياً. العنوان الأبرز لهذه المرحلة، كما يبدو من الوقائع المتراكمة، هو الدفع نحو صيغة حكم تقوم على نظام محاصصة قومي/ طائفي، يُعاد من خلالها ترتيب التوازنات المحلية تحت مظلة «الاستقرار»، لكن بثمن سياسي واجتماعي باهظ.

■ شيار فارس

جاءت هذه اللحظة على وقع معارك الشيخ مقصود، وما رافقها من تطورات دراماتيكية في تراجع الوزن السياسي والعسكري لقوات سوريا الديمقراطية. ثم تتابعت التصريحات التي لم تكن عابرة في دلالاتها. قال توم باراك بوضوح: إن "وظيفة قوات سوريا الديمقراطية انتهت"، في رسالة تفيد بأن مرحلة كاملة تُطوى أو يجري تعديلها. في المقابل، كرر دونالد ترامب إشادته بدور «السلطة المؤقتة الشجاع في إعادة توحيد البلاد»، في إشارة إلى إعادة تموضع سياسي يعيد الاعتبار لمركزية السلطة. وبين هذين الخطين، كان التجييش الإعلامي المتبادل قد فعل فعله: تعميق الانقسام الاجتماعي، وتوسيع الهوة القومية والطائفية إلى حدود خطرة.

ثم خرج السيناتور ليندسي غراهام بمعزوفة «حماية الأقليات»، ثم كانت جلسات الاستماع بلجنة الشؤون الخارجية، وترافقت تلك النغمة مع مجريات مؤتمر ميونخ، وطريقة إعداد الوفد السوري، الذي اجتمع مع وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو. بمعنى أوضح، تم تحجيم قسد في الداخل، وجعلها بنية قومية مغلقة، وتعويمها خارجياً.. كل ذلك لا يمكن فصله عن سياق أوسع: إعادة هندسة المشهد السوري بما يضمن تمثيلاً موزعاً على أساس هوياتي، لا وطني جامع.

السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح: لماذا لم يتحرك الأمريكي بالزخم ذاته قبل اندلاع المعارك؟ لماذا تُركت الأمور تتدحرج إلى هذا الحد من الاستقطاب القومي الحاد، الذي لامس حواف صراع قومي مفتوح؟ إن كانت واشنطن قادرة اليوم على جمع الخصوم، أو على الأقل إعادة صياغة قواعد الاشتباك السياسي بينهم، فلماذا لم تفعل ذلك قبل أن تُستنزف الطاقات وتُزرع بذور كراهية عميقة في النسيج الاجتماعي؟

نحن أمام أحد احتمالين:

الأول: إن ما جرى لم يكن فشلاً في التقدير، بل إدارة محسوبة للتصعيد. فالتوتر، ضمن حدود معينة، يعيد ترتيب الأوراق، ويُضعف بعض اللاعبين ويدفعهم إلى الطاولة بشروط أقل. من هذه الزاوية، تبدو المرحلة الحالية محاولة لالتقاط نتائج جولة من الاستنزاف، لا لمنعها. فالسياسة الدولية لا تتحرك بدافع الأخلاق، بل وفق حسابات موازين القوى.

الثاني: إن الأزمة السورية ليست خاضعة للتجاذب الدولي والإقليمي فقط، بل للانقسام الداخلي الأمريكي، وصراع الأجنحة في النخبة الأمريكية أيضاً.

على كل حال، من الواضح أيضاً، أن الطرفين المحليين يلعبان على الوقت. كل منهما يراهن على تغيرات قادمة قد تسمح له بالحسم، أو على الأقل بتحسين شروط التفاوض. الاتفاقات تُطبخ في الغرف المغلقة، وتُسرَّب بنودها بشكل انتقائي، وتخضع لتفسيرات متباينة، ما يشي بأن الثقة غائبة، وأن ما يجري ليس تسوية نهائية بل هدنة مشروطة.

السؤال الحقيقي ليس من ربح الجولة ولا من خسرها بل هل ما يجري يقود إلى دولة قادرة على تجاوز الانقسامات أم إلى تثبيتها في بنية النظام نفسه؟

هذا الغموض المقصود يمنح الجميع هامش مناورة، لكنه في الوقت نفسه يُبقي الأرضية هشة.

المفارقة أن الساسة، بحكم البراغماتية، قادرون على التراجع السريع. يستطيعون أن ينتقلوا من خطاب التخوين إلى لغة الشراكة خلال أيام، وأن يبرروا التحولات باعتبارها "واقعية سياسية". لكن ماذا عن القاعدة الجماهيرية التي تم شحنها ضد الطرف الآخر قومياً وطائفياً؟ ماذا عن الخطاب الذي صوّر الخصم كخطر وجودي لا يمكن التعايش معه؟ حين يُطلب من الجمهور فجأة أن يتقبل المصافحة بعد كل ذلك، فإن الشرخ لا يلتئم بسهولة.

هنا تكمن خطورة التحول نحو نظام محاصصة. فما معنى المحاصصة عملياً؟ ببساطة، هي توزيع السلطة على أساس الانتماء القومي أو الطائفي، لا على أساس برنامج وطني جامع أو كفاءة مؤسساتية. هي تثبيت للهويات الفرعية بوصفها مرجعية سياسية عليا، بحيث يصبح كل مكوّن ممثلاً بحصته، لا بمشروعه السياسي.

دولة المحاصصة هي، في جوهرها، دولة عاجزة عن إنجاز أي مهمة على المستوى الوطني العام، دون المرور عبر شبكة من التوازنات الحساسة. كل قرار يتحول إلى مفاوضة، وكل إصلاح يُقرأ من زاوية «من ربح ومن خسر» داخل مكونات النظام. بدلاً من بناء هوية وطنية جامعة، يجري تقنين الانقسام وشرعنته، ليصبح الخلاف البنيوي جزءاً من الدستور غير المكتوب.

الأخطر، أن هذه الصيغة تُبقي الوضع هشاً وقابلاً للانفجار في أي لحظة. فحين تتغير موازين القوى، أو يشعر طرف ما بأنه خُدع أو جرى تهميشه، يعود الاحتقان إلى السطح بسرعة. ولا يعود الصراع خلافاً سياسياً عادياً، بل يتحول إلى صراع هوياتي تغذّيه ذاكرة مثقلة بالتجييش والتحريض.

دولة المحاصصة هي دولة النخب لا دولة الشعب، هي دولة الفيتو القومي والطائفي، لا دولة الانتخاب الحر للهيئات، هي دولة المحاباة والمحسوبيات، لا دولة الكفاءات والعقول.

قد يرى البعض في المحاصصة حلاً مؤقتاً يمنع الانفجار، ويؤسس لاستقرار نسبي. لكن التجارب في المنطقة تشير إلى أن الأنظمة القائمة على توزيع الحصص غالباً ما تتحول إلى أنظمة إدارة أزمة دائمة، لا إلى أنظمة بناء دولة. فهي تُجمّد الصراع ولا تحله، وتؤجله ولا تعالجه.

في ضوء كل ذلك، تبدو المرحلة الراهنة بداية إعادة صياغة للمشهد في الشمال الشرقي وكل سورية، لا نهايته. إدارة أمريكية جديدة للأزمة، بأدوات مختلفة وشعارات براقة عن حماية الأقليات وإعادة التوحيد، لكنها في العمق قد تكرّس انقساما مقوننا، بدل أن تفتح أفقاً وطنياً جامعاً.

السؤال الحقيقي ليس من ربح الجولة، ولا من خسرها. بل: هل ما يجري يقود إلى دولة قادرة على تجاوز الانقسامات، أم إلى تثبيتها في بنية النظام نفسه؟ إذا كان الخيار الثاني هو الغالب، فإننا نكون أمام استقرار هش، قابل للاهتزاز مع أول اختبار جدي، وأمام مجتمع دُفع إلى حافة الاستقطاب، ثم طُلب منه فجأة أن يصدّق أن كل شيء بات تحت السيطرة.

الجدير بالذكر، أن هذه القراءة لا تلغي أهمية الاتفاق قياساً لاحتمالات الصراع المسلح، وإن رفض نموذج المحاصصة لا يعني بحال من الأحوال تجاهل ظاهرة التعدد القومي في البلاد وضرورة معالجتها، وتثبيتها دستورياً، وحلها بما يحقق غايتين أساسيتين:

1- وحدة وسيادة البلاد.

2 – رفض سياسات التمييز القومي ومنح الحقوق القومية الى جانب حقوق المواطنة العامة.

فضيحة أم صدمة مستمرة!

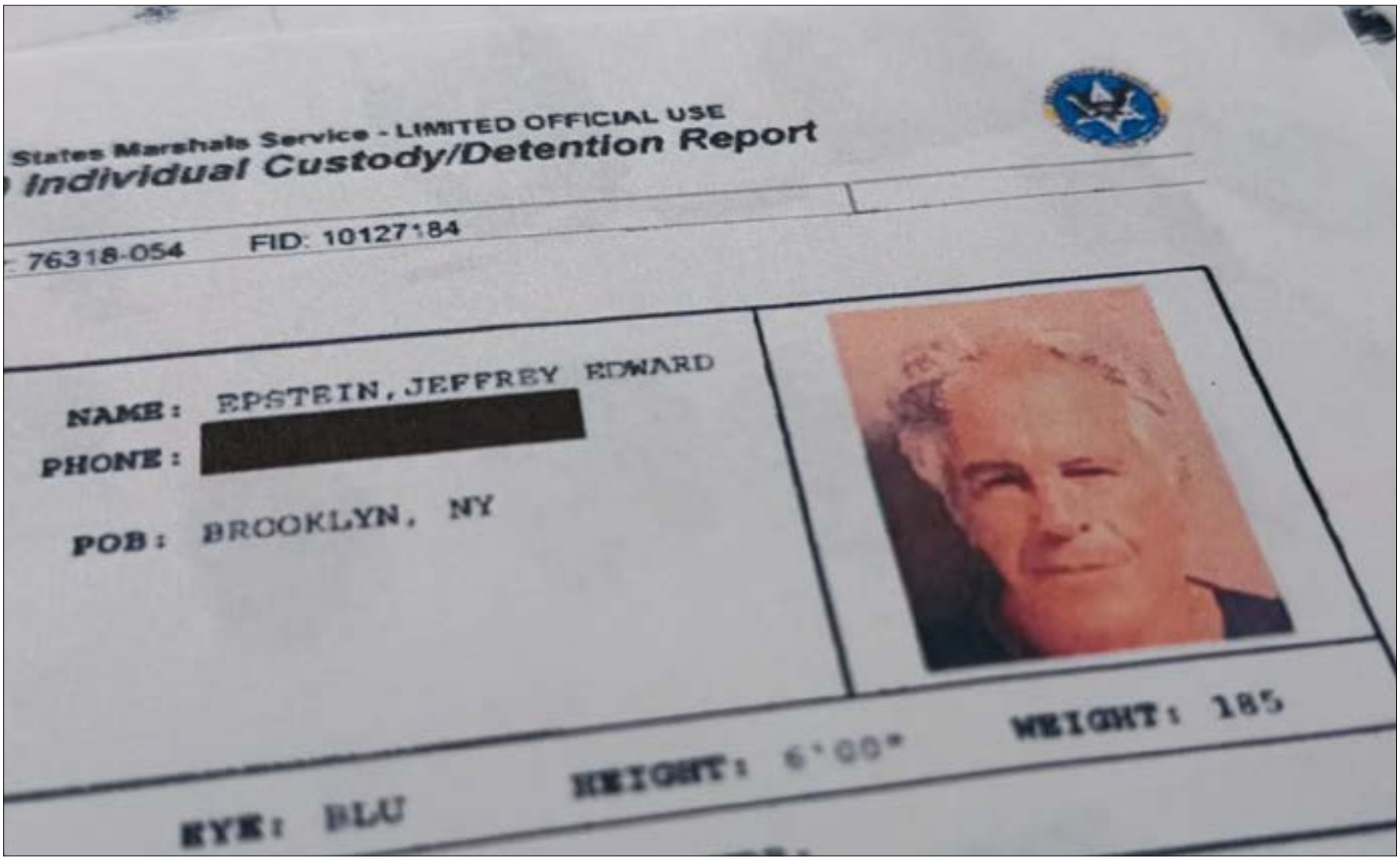

في كتابها المعنون «عقيدة الصدمة» تنبه الباحثة والصحفية ناعومي كلاين إلى خطورة استغلال الصدمات لتمرير وفرض سياسات معينة داخل النظام الرأسمالي وتشرح هذه الآلية بشيء من التفصيل وعبر أمثلة عديدة تؤكد فيها ليس تعدد وتنوع أساليب فرض الهيمنة فقط، بل فرط التوحش التي وصلت إليها، وطرق إدارته من النخب التي تحكمه.

■ إيمان الذياب

واليوم، تظهر ملفات ابستين وطريقة إخراجها، أن هناك نسخاً وأشكالاً جديدة جرى تطويرها واستحداثها ووضعها للاستخدام لنفس الغاية والهدف. تعتمد هذه النسخ مبدأ «السلسلة»، حيث لم تعد تكفي صدمة واحدة كبيرة، بل سلسلة صدمات صغيرة تظهر وتعرض بلا توقف، لدرجة يصبح فيها المجتمع في حالة «مفاجأة دائمة» أو أزمة عميقة ودائمة تعبر عنها «فضيحة مستمرة» وذات مستوى عال من الشدة، لدرجة تثبت في الوعي الجمعي «دائمة» لا يمكن الفكاك منها مما يساهم في تفكك الطاقة الجماعية للجمهور الذي يتعرض لها.

إدارة الصدمات

يقوم النظام الإعلامي هنا بدور محوري ضمن المنظومة العامة التي تسيره، إذ يقوم بتصدير الصدمة وإظهارها بشكل تبدو فيه الأحداث وكأنها نتيجة تآمر أو «غرفة سرية» تدير العالم، ويستخدم الإثارة والسرعة لإدارة صفقة «كشف الحقائق» بحيث يضمن ليس نجاح ما تريده النخب من وراء الصدمة من آثار سياسية واقتصادية ونفسية فقط، بل مزيد من الأرباح لملاك المنظومة ومشغليها.

ثمة فرق شاسع بين كشف الحقيقة وتطبيع الفوضى، فعندما تعرض فضيحة كبيرة وبشعة كهذه بلا مسار سياسي أو قضائي واضح، ومن دون نتائج ملموسة أو أجراء ضد مرتكبيها والفاعلين الأساسيين فيها، فإن الرسالة الضمنية فيها تؤكد: «لن يحاسب أحد» منهم، وهنا تبدأ أول مظاهر التبلد السياسي بالظهور والانتشار.

غالباً ما تدار الصدمات جماعياً من خلال إدارة «الانتباه» بدلاً من إدارة «الحقائق»، خاصة في المجتمعات المعاصرة، حيث يمتلك من يستطيع تحديد ما يظهر، وتوقيت ظهوره، وكمية المعلومات المطلوبة فيه، إضافة إلى سياق عرضه، القدرة والقوة على توجيه الوعي ثم الرأي العام.

صناعة القبول

ثمة فكرة استخدمتها النخب طويلاً ليس في الإعلام فحسب، بل بمختلف المجالات الثقافية والفكرية كالتعليم والسينما وغيرها، عنوانها «صناعة القبول»، وتقوم على مبدأ استبدال قمع المعلومات بإعادة ترتيبها بطرق تؤدي إلى خلق الانطباع المعين المطلوب. فمثلاً لا يتم إخفاء الفضائح، في كثير من الأحيان، بل يجري تفكيكها وتسريبها تدريجياً لتشتيت الانتباه، واستمرار ضخ وتضخيم قصص شبيهة وموازية لها بحيث تضمن النتيجة استمرار الوعي العام في السباحة بمياهها الآسنة، وعدم الخروج من فقاعة «ضباب» مستمر ودائم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفوضى قد لا تكون في كثير من الأحيان، مقصودة تماماً، بل ناتجة عن تنافس المؤسسات ذات المصالح المتضاربة.

ما هو أخطر من القسوة

تختلف استجابات الأفراد بشكل كبير للفوضى الإعلامية التي تسببها الفضائح، فقد ينسحب بعضهم وقد يغضب البعض الآخر، وقلائل من يحاول فهم الظاهرة علمياً من خلال تفكيكها ومحاولة معرفة أسبابها العميقة وارتباطاتها ببنية النظام السياسي الذي أنتجها والتعامل الواعي والعقلاني معها.

لا يكمن الخطر الحقيقي في «تعويد الناس على التوحّش» وقبوله فقط، بل في جعلهم يشعرون بالعجز حيث ليس هناك جدوى من أي موقف تجاه الظواهر المختلفة، فعندما يعتقد الإنسان أن الحقيقة لن تُعرف، والعدالة لن تتحقق، والفساد شامل، ولا يمكن مقاومته فإنه يتحول إلى فرد منزوع الإرادة، يصبح العجز أكثر خطورة من القسوة.

يتحول التوحش المعروض هنا إلى أداة عبر تحويله إلى مشهد مستمر بلا أفق أخلاقي أو سياسي واضح

بين السياسي والنفسي

في الظروف الطبيعية، وعند التعرض للخطر أو موقف صادم، تنشط المراكز العصبية المسؤولة عن استشعار الخطر، وتتنبه لضرورة الاستجابة ثم بعد انتهاء الحدث يعود الجهاز العصبي إلى حالة التوازن. ولكن عندما يتعرض الإنسان لتدفق مستمر من التهديدات الرمزية من خلال إعلام مشبع بالفضائح والعنف، يتعب ويرهق بشدة نتيجة عدم وجود نهاية واضحة لهذا النوع من الأحداث، وعدم وجود قدرة على الفعل وإكمال ما يسميه الباحثون في علم النفس، ب«الإغلاق النفسي» للحالة التي يمر بها فيتحول فيها إلى أحد وضعين: إما استثارة مزمنة يصاحبها «قلق دائم» أو إغلاق دفاعي يعبر عنه ب «بلادة وانسحاب». خاصة عندما تتلقى المزيد من المعلومات المتناقضة والتفاصيل الناقصة والاحتمالات المفتوحة بلا نهاية، مما يعيق ملكة التحليل المنطقي ويؤثر عليها سلباً، كما يؤثر على القدرة على اتخاذ قرار أو القدرة على التنظيم الأخلاقي والوجداني لما يحدث.

«لن أفكر بعد الآن»

تؤدي هذه الدوامة الى حالة من الإجهاد الفكري والمعرفي وغالباً ما تترافق بمظاهر دفاعية، تعبر عن نفسها على شكل: «لن أفكر بعد الآن»، التي يعتبرها علم النفس آلية دفاعية لتوفير الطاقة يقوم بها الدماغ في محاولة الدفاع.

يكمن الهدف من إغراق المجال العام بصور التوحّش والفضائح والتفاصيل الصادمة استراتيجية في تخدير الحس الأخلاقي وجعل الإنسان يتبلّد تدريجيا، وقبوله ما كان يرفضه سابقاً؟

فالتكرار يقلل الاستجابة من جهة، كما يؤدي إلى تضخيم التفسيرات من جهة ثانية، وما كان صادما في البداية يصبح عاديا بعد التعرض المستمر. وتضعف الاستجابة العاطفية شيئاً فشيئاً مع التكرار.

ولكن التعود لا يعني الموافقة الأخلاقية بقدر ما يعني انخفاض الشحنة الانفعالية، ويكمن الخطر هنا في أن الأخلاق غالبا ما تحتاج إلى طاقة انفعالية لتتحرك، وهو ما يسبب انخفاضا في قدرة الناس على التنظيم الأخلاقي والوجدانين والتأثير لاحقا في معتقداتهم.

مجتمع الاستعراض

يشرح غي ديبور في كتابه «مجتمع الاستعراض» التحولات التي أدت إلى أن يصبح كل شيء، حتى الفضيحة، مادة للاستهلاك البصري. يتحول التوحش المعروض هنا إلى أداة عبر تحويله إلى مشهد مستمر بلا أفق أخلاقي أو سياسي واضح، إما بشكل هوس جماعي وتحليل لا ينتهي أو تعب ذهني يؤدي إلى الاستسلام: «لن نعرف الحقيقة أبدا» خاصة عندما يعرض بالطريق التي عرضت فيها ملفات أبستين «مليئة بالفراغات، متناقضة السرد، بلا محاسبة مكتملة، تآكل الإحساس بجدوى الفعل...إلخ».

مجرد شيء صغير

يشابه هذا الوضع مفهوم قريب من «الإغراق بالمعلومات» الذي لا يهدف إلى إخفاء الحقيقة بل لإغراقها وسط ضجيج يجعل الوصول إليها مرهقا. يتحول التوحش والعنف إلى مجرد شيء «صغير»، لأنه يمكن أن يصبح إدارياً وعادياً وروتينياً. أما اللغة فتفقد قدرتها على إظهار طابعه الصادم نتيجة التكرار، وعندما يفقد الفعل «وحشيته» في الوعي، تنتفي الحاجة إلى «مقاومته» أيضا.

التعوّد لا يعني «نجاح الخطة»

يتأقلم الإنسان بطبيعته مع البلادة في كثير من الأحيان كحماية نفسية، وعندما يعي فشل هذا النوع من الحماية فإنه يتحول عنها.

عائدون... لماذا يبقى حق العودة الفلسطيني جوهر القضية؟

في بداية شهر شباط الجاري، أعاد الكيان الصهيوني فتح معبر رفح، وسمح لاثني عشر فلسطينياً بالعودة إلى ديارهم. اثنا عشر شخصاً اختاروا العودة إلى غزة، مدركين تماماً أنهم قد يقتلون مجدداً، لكنهم فضلوا الموت على أرضهم على أن يعيشوا غرباء في بلدان لن تكون وطناً لهم أبداً. هذا القرار تزامن مع الإعلان عن «خطة شاملة» لغزة قدمتها «إسرائيل» والولايات المتحدة، تجاهلت بشكل كامل المدخلات الفلسطينية وأقصت حق العودة الجماعي كخيار مطروح. كما تزامن مع استقالة عمر شاكر من منظمة هيومن رايتس ووتش بعد رفض المنظمة لتقرير أعده فريقه حول حق العودة الفلسطيني.

■ أحمد إبسايس

في وقت أصبح فيه حق العودة مسألة حياة أو موت للوجود الفلسطيني، يعمل العالم على جعله يبدو مستحيلاً، ويعاقب من يدافع عنه. كل «خطة سلام» تُطرح تقدم للفلسطينيين كل شيء ما عدا الشيء الجوهري: الحق في العودة إلى الديار. تظهر كل هذه الأحداث الأخيرة أن مسألة عودة الفلسطينيين إلى أرضهم ما زالت، في جوهرها، مسألة ما إذا كان مسموحاً للفلسطينيين بالوجود كشعب من الأساس.

فما هو هذا الحق؟ إنه حق الفلسطينيين الذين طُردوا أو أجبروا على الفرار من ديارهم عام 1948 وما بعده، في العودة إلى تلك الديار، واستعادة ممتلكاتهم، والعيش فيها بكرامة. إنه حق فردي وجماعي، معترف به بموجب القانون الدولي، لا يسقط بالتقادم، ولا بالتفاوض السياسي، ولا بتغير السيادة. لكن حق العودة يتجاوز كونه مجرد نص قانوني؛ فهو لا ينفصل عن هويتنا كفلسطينيين، وهو شرط ضروري لحقنا في تقرير مصيرنا.

لماذا يتمسك الفلسطيني بأرضه بهذا العناد؟ في ميشيغان حيث أعيش، التقيت بطفل من غزة يتلقى علاجاً لتركيب ساق اصطناعية عبر منظمة «هيل فلسطين». حدثني عن استشهاد عائلته الممتدة بأكملها خلال الإبادة الجماعية، باستثناء شقيق واحد فقط. ورغم ذلك، لا يزال حلمه الوحيد هو العودة إلى غزة، ليعيد البناء، وليموت يوماً حيث ماتت عائلته. لماذا يختار أحدهم هذا المصير؟ لماذا يعود من فقد كل شيء إلى مكان يبدو وكأنه فقد كل شيء هو الآخر؟ لماذا تهم هذه الأرض تحديداً إلى الحد الذي يجعل الإنسان يفضل الموت فيها على العيش بسلام في مكان آخر؟

بالنسبة للفلسطينيين، الأرض ليست مجرد مسرح للحياة، بل هي نسيج الوجود الفلسطيني نفسه، منسوجة في الهوية والذاكرة واستمرارية الأجيال. لم أعد إلى وطني منذ سنوات، لكني ما زلت أتذكر شعور الشمس على بشرتي هناك، كيف كان دفئها أكثر حميمية، كيف كانت رائحة أشجار الزيتون واليانسون تجعل كل دكان وزاوية سوق تبدو وكأنها وطن. أن تكون فلسطينياً يعني أن تحمل اسمك وبلدك في دمك. كما قال محمود درويش، أن «تُصاب بداء عضال هو الأمل».

الفلسطينيون في غزة، الذين نجوا من سنتين من القصف الإبادي، لا يزالون يستيقظون كل صباح فلسطينيين، يعلّمون أطفالهم العربية، يروون لهم حكايات عن القرى التي أحبها أجدادهم. الفلسطينيون في الضفة الغربية يزرعون أشجار الزيتون وهم يعلمون أنهم قد لا يجنونها أبداً، لأن الغرس هو إيمان بالمستقبل. يعيدون بناء منازلهم المهدمة لأنهم لا خيار آخر لهم. ينجبون الأطفال لأن تربية طفل فلسطيني هي في حد ذاتها ثورة في وجه من ينكرون وجود الشعب الفلسطيني.

هذا التمسك بالأرض هو نتيجة مباشرة للنكبة المستمرة. عندما بدأت النكبة عام 1948، تم تهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني، أي أكثر من 50% من إجمالي السكان آنذاك. دُمرت أكثر من 400 قرية، وسُرقت أكثر من 70% من أرض فلسطين التاريخية. كما يجادل ربيع إغبارية، فإن النكبة هي عنف يومي يشمل التهجير والاحتلال والفصل العنصري والإبادة، بشكل متزامن. لقد فتتت النكبة الشعب الفلسطيني ديموغرافيا، وقطعت صلته بوحدة أراضيه، ودمرت البنية التحتية الاجتماعية اللازمة للحكم الجماعي. تفرقت العائلات في مخيمات اللجوء، وتفككت المجتمعات، مما جعل تقرير المصير الفلسطيني مستحيلاً.

كان من المفترض أن يكون المخيم مؤقتاً، لكنه أصبح دائماً. وكان من المفترض أن تؤدي اتفاقيات أوسلو إلى الدولة، لكنها جلبت ثلاثين عاماً من الاستيطان المتوسع والتمييز العنصري المتجذر. كل الأطر المطروحة على الفلسطينيين تطلب منهم القبول بأقل مما سُرق. كل مفاوضات تنطلق من فرضية أن عام 1948 هو الماضي، وأن ما حدث قد مضى ولا يمكن تداركه، وعليهم تقبل الواقع الحالي والمضي قدماً. لكن لا يمكن تحقيق تقرير المصير للفلسطينيين دون معالجة النكبة، لأنها لم تنته بعد. لا يمكن أن يوجد تقرير المصير الفلسطيني من دون حق العودة، لأنه لا يوجد شعب فلسطيني منفصل عن فلسطين. هويتنا الفلسطينية لا تنفصل عن هذه الأرض تحديداً: عن برتقال يافا وبحر حيفا، عن بساتين الزيتون في جنين وتلال القدس. القول إن بمقدور الفلسطينيين تقرير مصيرهم في مكان آخر هو قول بأنه يمكنهم التوقف عن كونهم فلسطينيين والتحول إلى شيء آخر تماماً.

يعرَّف تقرير المصير في القانون الدولي بأنه حق الشعوب في تقرير وضعهم السياسي بحرية والسعي بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما بالنسبة للفلسطينيين، فهذا لا يمكن أن يحدث في المنفى. فتنميتنا الاقتصادية كانت مرتبطة بالزراعة وبمحاصيل ومواسم محددة على أرض محددة. وتطورنا الاجتماعي كان منظماً حول الحياة القروية وشبكات العائلات الممتدة المتجذرة في المكان. وبرز تطورنا الثقافي من المشهد الطبيعي نفسه، فشعرنا عن أشجار الزيتون، وطعامنا المبني على ما توفره الأرض، وطريقة وجودنا كلها تشكلت بفعل الجغرافيا التي جئنا منها. الادعاء بأن الفلسطينيين يمكنهم ممارسة تقرير المصير في دولة مبتورة على 22% من فلسطين التاريخية، أو في مخيمات اللجوء، أو في الشتات، هو ادعاء بأنه يمكن فصل الفلسطينيين عما يجعلهم فلسطينيين.

بالنسبة للفلسطينيين، العودة هي تقرير المصير. هي التأكيد على أننا ما زلنا شعباً مرتبطاً بتلك الأرض بالذات، وأن منفانا لا يسقط بالتقادم. ما يقارب ثمانية عقود من التهجير تم تفتيتنا فيها ديموغرافيا، لكنها لم تدمر الحقيقة الأساسية: أننا ننتمي إلى تلك الأرض وأنها تنتمي إلينا.

لهذا السبب يبقى حق العودة الاختبار الأكبر لدعم الفلسطينيين. فالعودة تتطلب الإقرار بأن «إسرائيل» هي مستعمرة استيطانية بُنيت على التطهير العرقي. وأن «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» هي في الواقع دولة فصل عنصري. وأن ما حدث في عام 1948 هو الجريمة التأسيسية التي تشكل كل ما حدث بعدها. دعم العودة يعني قبول أن سرقة الأرض لا تصبح قانونية لمجرد الاحتفاظ بها لمدة كافية وقتل عدد كاف من سكانها. يعني قبول أن للشعوب الأصليّة حقوقاً في أرضها تبقى رغم الاحتلال، وتستمر رغم الإبادة، ولا يمكن إطفاؤها بالزمن أو العنف. والسلام يتطلب عدالة، والعدالة تتطلب عودة، والعودة تتطلب الاعتراف بأن المشروع الصهيوني بأكمله بُني على جريمة يجب تصحيحها.

تدّعي «إسرائيل» أن العودة مستحيلة. لكن هناك أمثلة عالمية تثبت عكس ذلك. في رواندا، تم الاعتراف «بالحق غير القابل للتصرف» للاجئين التوتسي في العودة بعد أربعة وثلاثين عاماً في المنفى. جعلت البوسنة عودة اللاجئين جزءاً أساسياً من اتفاقية السلام. ما زالت قبرص تدعم مطالبات القبارصة اليونانيين بالعودة منذ خمسين عاماً. هذه السوابق تثبت أن العودة ممكنة، وتصبح مستحيلة فقط إذا أصررنا على الحفاظ على الجريمة التي خلقت التهجير في المقام الأول.

لقد قتل أكثر من سبعين ألف فلسطيني في غزة، بمعدل 91 وفاة يومياً على مدى أربعة وعشرين شهراً. تشير تقديرات مستقلة إلى أن عدد الشهداء قد يصل إلى 680 ألفاً، معظمهم من النساء والأطفال. دُمّر أو تضرر 70% من جميع المباني في غزة، بما في ذلك 92% من المساكن. قصفت كل جامعة. تضررت أو دُمّرت 95% من المدارس. اغتيل ما يقرب من 1600 عامل في مجال الرعاية الصحية. قتل بالرصاص أكثر من ألف فلسطيني كانوا يبحثون عن مساعدة.

سنعود إلى هذا كله. إلى مدن مختزلة إلى ركام. إلى حقول مسمومة بالفوسفور الأبيض. إلى أنظمة مياه مدمرة. إلى مستشفيات مفجّرة. سنعود إلى قبور سنضطر لاستخراجها لإعادة دفنها بشكل لائق. سيعود الفلسطينيون إلى غياب كل من أحبوا ممن لم ينجوا. سنعود إلى أرض طُهرت بدمائنا لثمانية وسبعين عاماً. وسنعيد البناء. لأن هذا ما يفعله الفلسطينيون. نحن نرفض الزوال، وسنعود لأننا لم نغادر أبداً. لكننا لن نعود كلاجئين ممتنين يتوسلون المأوى في وطننا. سنعود كشعب نجا من الإبادة، وقاوم التطهير العرقي، ورفض أن يُمحى. سنعود وكرامتنا سليمة وحقوقنا غير منقوصة، لأن أي شيء أقل من ذلك يديم المنطق الاستعماري الذي خلق هذه الكارثة.

نحن نرفض الزوال وسنعود لأننا لم نغادر أبداً لكننا لن نعود كلاجئين ممتنين يتوسلون المأوى في وطننا سنعود كشعب نجا من الإبادة وقاوم التطهير العرقي ورفض أن يُمحى

■ أحمد إبسايس هو فلسطيني أمريكي من الجيل الأول وطالب قانون يكتب النشرة الإخبارية «حالة حصار».

من العزلة إلى الارتهان... مذكرة «ماستر كارد» تحت مجهر السيادة الرقمية

بعد الإعلان عن توقيع مذكرة تعاون بين وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات وشركة «ماستر كارد» الشرق الأوسط وإفريقيا بتاريخ 11 شباط 2026، قُدِّم الاتفاق بوصفه خطوة لتعزيز البنية التحتية الرقمية والمالية في سورية، ودعم الابتكار، وبناء القدرات، وتنمية المواهب في مجال التكنولوجيا المالية. المذكرة- كما أُعلن- تؤسس لإطار تعاون غير حصري يشمل تبادل الخبرات، التدريب، الحاضنات، واستكشاف حلول للدفع الرقمي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

في الظاهر، يبدو ذلك جزءاً طبيعياً من مرحلة ما بعد رفع العقوبات وعودة البلاد إلى النظام المالي العالمي. لكن خلف العناوين العريضة، تبرز أسئلة جوهرية حول طبيعة هذا التعاون، وحدوده، ومخاطره الاستراتيجية. فأنظمة الدفع ليست مجرد أدوات تقنية، إنها مفاصل سيادية تمس الاقتصاد والأمن والبيانات في آن معاً.

العناوين اللامعة... والتفاصيل الغائبة

المذكرة تتحدث عن «تعزيز البنية التحتية» و«تحقيق الشمول المالي» و«تطوير الابتكار». لكن ما لا توضحه هو الأهم:

ما هو الإطار الزمني للتنفيذ؟

ما حجم الالتزامات المالية المتبادلة؟

ما هي مؤشرات الأداء التي سيُقاس بها النجاح؟

كيف ستتم حماية بيانات المواطنين؟

من يملك البنية التقنية فعلياً؟

ففي المشاريع السيادية، التفاصيل ليست شأناً ثانوياً. وغيابها يعني أن الرأي العام يُطلب منه منح الثقة دون أن يمتلك أدوات التقييم!

المدفوعات الرقمية... سيادة أم خدمة؟

عندما تتحول المدفوعات من نقدية إلى رقمية، تتحول معها خريطة الاقتصاد بأكمله إلى بيانات قابلة للتحليل.

فكل عملية شراء، وكل تحويل، وكل اشتراك، تصبح جزءاً من قاعدة بيانات ضخمة.

هذه البيانات تمثل:

أنماط الاستهلاك.

حركة رؤوس الأموال.

ديناميات السوق.

السلوك المالي للمجتمع.

فهل هناك نص واضح يضمن بقاء هذه البيانات تحت سيادة وطنية كاملة؟

هل توجد تشريعات صارمة لحمايتها؟

أم إن المسألة تُركت لإطار تعاون عام؟

في العالم المتقدم، تُعامل بيانات المدفوعات كجزء من الأمن القومي الرقمي. أما في حالتنا، فلا يظهر حتى الآن إطار قانوني معلن يوازي خطورة هذا التحول.

فخ «الاعتماد طويل الأمد»

أخطر ما في مثل هذه الاتفاقات ليس الحاضر، بل المستقبل.

حين تُبنى أنظمة الدفع على بنية تقنية لمزود واحد، يصبح الانتقال لاحقاً إلى بديل أمراً مكلفاً ومعقداً. هذا ما يُعرف بحسب المختصين بـ«قفل المزود»، حيث تتحول الشراكة إلى ارتباط يصعب الفكاك منه.

هل يتضمن الاتفاق شرطاً لنقل المعرفة الكاملة؟

هل توجد خطة لبناء شبكة دفع وطنية مستقلة تدريجياً؟

هل هناك رؤية لتنويع الشركاء؟

إذا لم تكن الإجابات واضحة، فإننا لا نبني سيادة رقمية، بل نؤسس تبعية تقنية قد تستمر إلى عقود.

أوروبا تفكك الاعتماد... ونحن نكرّسه؟

في الوقت الذي تتجه فيه دول الاتحاد الأوروبي إلى تقليل اعتمادها على شبكات الدفع الأمريكية عبر مشاريع سيادية مثل اليورو الرقمي ومبادرات الدفع الأوروبية الموحدة، نرى هنا توجهاً معاكساً؛ تثبيت الارتباط ببنية عالمية واحدة دون إعلان خطة خروج أو بديل وطني.

الدول الأوروبية- رغم قوتها الاقتصادية النسبية- تعتبر الاعتماد الكامل على مزودي الدفع العالميين نقطة ضعف استراتيجية.

فكيف بدولة تعيد بناء مؤسساتها وبنيتها المالية؟

المفارقة أن من يملك أدوات القوة يسعى إلى تقليل الاعتماد، بينما من يحتاج إلى ترسيخ استقلاله قد يجد نفسه يوسع نطاقه.

الكلفة الصامتة... من يدفع الثمن؟

المدفوعات الرقمية ليست مجانية. فهناك... عمولات على العمليات.

رسوم على التجار.

تكاليف أجهزة نقاط البيع.

اشتراكات مصرفية.

في حال غياب سقوف تنظيمية واضحة، قد تنتقل هذه التكاليف مباشرة إلى المواطن.

وفي اقتصاد يعاني من هشاشة القدرة الشرائية، فإن أي زيادة غير مدروسة قد تعني عبئاً إضافياً على المستهلكين.

الأمن السيبراني... الحلقة الأضعف!

أنظمة الدفع هدف رئيسي للهجمات الإلكترونية. اختراق واحد قد يؤدي إلى...

تسريب بيانات حساسة.

تعطيل عمليات واسعة.

فقدان الثقة العامة.

هل هناك استثمار موازٍ في البنية الأمنية؟

هل توجد منظومة استجابة وطنية متقدمة؟

التحول الرقمي دون درع سيبراني مكافئ يشبه بناء منشأة استراتيجية بلا حماية.

الفرصة التي يجب ألّا تُهدر

الإعلان عن رفع العقوبات يبدو كفتح نافذة لإعادة صياغة العلاقة مع الاقتصاد العالمي.

وكان المفترض أن تكون الخطوة الأولى:

إعداد استراتيجية وطنية شاملة للمدفوعات.

سنّ قانون سيادي لحماية البيانات المالية.

إطلاق شبكة دفع وطنية موازية.

تنويع الشركاء بدلاً من التركيز على مزود واحد.

التعاون الدولي ليس خطأً. الخطأ هو غياب الرؤية السيادية الواضحة.

التحديث لا يساوي الاستقلال

لا خلاف على أن الاقتصاد السوري يحتاج إلى تحديث بنيته الرقمية. لكن التحديث بلا سيادة قد يتحول إلى تبعية مغطاة بشعارات التطوير.

فالمسألة ليست في اسم الشركة وجنسيتها فقط، ولا في نوايا التعاون، بل في السؤال الجوهري:

هل نحن نبني نظاماً رقمياً وطنياً يمكن أن يقف وحده مستقبلاً؟

أم نؤسس اعتماداً طويل الأمد يصعب التحرر منه؟

ففي عالم اليوم، البنية التحتية للمدفوعات ليست مجرد خدمة مصرفية. إنها أحد أعمدة السيادة. والسيادة لا تُدار بمذكرة عامة... بل برؤية وطنية دقيقة لا تترك التفاصيل للمجهول!

بنك القنيطرة العقاري مغلق «حتى إشعارٍ آخر»!

يعاني سكان القنيطرة منذ أكثر من عامين من خروج الصرّافات عن العمل، وهي معاناة ممتدة وعامة في سورية، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد؛ فقد أغلق مكتب المصرف العقاري أبوابه في بداية العام «حتى إشعار آخر»!

■ سارة جمال

والحقيقة أنه لا يمكن التعامل مع إغلاق مصرف القنيطرة العقاري بمعزل عن السياق الأوسع للأزمة الاقتصادية في سورية، ولا بمعزل عن التهميش المزمن الذي تعاني منه محافظة القنيطرة منذ عقود. فما يبدو للوهلة الأولى عطلاً تقنياً في الصرافات، أو قراراً إدارياً غير مبرر، يتحول تحت المجهر إلى مؤشر مركب على انهيار الخدمات العامة، وتغيّب الدولة، وتحول المواطن إلى رهينة بيروقراطية.

فعندما يُغلق مصرف غير مرتبط بمصارف أخرى لسد التأخر الحاصل، فإن الأمر لا يتعلق فقط بتعطل صرف الرواتب، بل بتعطل دورة اقتصادية مصغرة بكاملها؛ موظفون، ومتقاعدون، وطلاب، ومتعاملون مع شركات الاتصالات، وغيرهم، جميعهم أطراف في شبكة معاملات مالية باتت مشلولة. كما أن المعاناة نفسية واجتماعية أيضاً، وليست معيشية فقط. فحين يتكرر تعطل الصرافات لعامين، ثم يُغلق المصرف من دون توضيح، فإن الرسالة غير المعلنة التي يتلقاها سكان القنيطرة هي أنهم خارج دائرة الاهتمام.

وليس غريباً أن يصف المراجعون الأمر بأنه «زاد عن حدّه»، لأن الإغلاق ليس حدثاً منفرداً، بل حلقة في سلسلة إهمال متراكمة.

غياب الدولة

اللافت في هذه الأزمة هو صمت المحافظة ومسؤوليها، واستمرار عطالة المكتب التنفيذي المؤقت رغم صدور قرار تشكيله. ما ينقل المشكلة من خدمية إلى مشكلة في الحوكمة؛ فغياب البيانات التوضيحية، وغياب الحلول البديلة، تعكس انفصاماً بين مستويات القرار: الإدارة العامة للمصرف لا تكترث، والمحافظة لا تتحرك، والمكتب التنفيذي لا يعمل! والمواطن في هذه المعادلة ليس مراجعاً فحسب، بل تائه في فراغ مؤسساتي. لا يعرف من المسؤول، ولا يعرف متى سينتهي الإغلاق، ولا يملك أي أداة ضغط سوى الشكوك التي تصطدم بأبواب مغلقة.

غياب الحلول: عجز أم خيار؟

المشكلة في القنيطرة قابلة للحل: يمكن صيانة الصرافات، ويمكن ربطها بشبكة المصارف الأخرى، كالتجاري والزراعي والتسليف والتوفير، إلى حين حل المشكلة، ويمكن- وهو أضعف الإيمان- إصدار بيان رسمي. وألا يحدث أيّ من هذا خلال شهرين، يعني أن الأزمة هي في الأولويات وليس في الإمكانيات.

فما لم تتحول احتياجات المواطن اليومية إلى استحقاق وليس منّة، فإن هذه المعاناة ستظل تعيد نفسها، بصيغ مختلفة، وفي كل مرة يكون الثابت الوحيد هو صمت المسؤولين وانتظار المراجعين.

الأولويات الخدمية في دمشق للظهور الإعلامي لا لتحسين واقع الخدمات للمواطنين...!

أغرقت مياه الصرف الصحي الشوارع والأزقة في منطقة المزة 86 في دمشق، ولم يعد الأمر يبرر بحلول فصل الشتاء وتكرار المنخفضات الماطرة فقط، فهشاشة شبكات الصرف الصحي والمطريات في الحي مُتكشِفة منذ عقود والحلول التي تعتمدها المحافظة في كلّ مرّة مَسكِنة ومحدودة المفعول والصلاحية!

■ منية سليمان

فلا تتجاوز سوى عمليات «تسليك مؤقت» وذرائع رسمية تلقي اللوم على الطابع العشوائي لتمديد هذه الشبكات دون الأخذ بالاعتبار الكثافة السكانية الكبيرة، ليترك السكان أمام مخاطر صحية وبيئية وفيض المياه الآسنة في الشوارع والمنازل مع انتشار الروائح الكريهة والقوارض والحشرات، أي بيئة خصبة للأمراض الخطرة.

ناهيك عن الإعاقة المروريّة وحركة وتنقل السكان للوصول إلى وجهاتهم مع تحول الشوارع إلى مستنقعات وبرك موحلة، خاصة أن البنية التحتية للحي متهالكة، حيث تنتشر الحفر وتغيب الطبقة الإسفلتية بشكل شبه كامل في بعض المقاطع.

هذه الصورة ليست استثناء بل يمكن تعميمها على جميع مناطق وأحياء الفقر «المخالفات والعشوائيات» داخل العاصمة وبمحيطها، فعلى الرغم من الشكاوى والمراجعات المتكررة للجهات المختصة، لكن الواقع لم يشهد أي نتائج ملموسة حتى الآن وهذا ما أكده غالبية أهالي هذه الأحياء!

على الطرف المقابل، تسابقت ورشات محافظة دمشق وسارعت لبدء أعمالها لصيانة أو إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي في منطقة «شارع الحمراء» في دمشق، وتحديداً المقطع الممتد من دوار عرنوس وصولاً إلى تقاطع شارع العابد، وذلك لاستبدال خط الصرف الصحي في المنطقة مع إغلاق مروري لفترة زمنية تقارب الأسبوع حسب الإعلان «وتبعات ذلك من الازدحام المروري ومضاعفة أعباء المواطن اليومية».

ومع التأكيد على أهمية عمليات الصيانة لشبكة الصرف الصحي في هذا الشارع، «فهي متهالكة من عهد السلطة البائدة وتخدم نحو 50 ألف مواطن»، وذلك حسب مسؤول الصرف الصحي في المحافظة «زياد خليل» في تصريح لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/2/5، فتحسين الخدمات واجب وحق لكل مواطن في كل مكان، لكن المشكلة تكمن في كيفية ترتيب الأولويات، فلا طوفان لمياه الصرف الصحي في حواري وشوارع هذه المنطقة لتستقطب تسليط الضوء الإعلامي، ولا شكاوى عن انفجار أحد الخطوط واختلاطها بمياه الشرب، كما جرى في حي المزة 86 والتي نتج عنها حالات تسمم، علماً أنها شبكة قديمة ومتهالكة أيضاً والحي مكتظ سكانياً، لكن على ما يبدو أن صيانة واستبدال خطوط الصرف الصحي فيه ليس الأكثر إلحاحاً وضرورة في أجندة المحافظة!

فالمعيار المُعتمد الذي يمكن استخلاصه يبدو لا علاقة له «بالأكثر تضرراً» بل «الأكثر ظهوراً» إعلامياً، فمنطقة الحمراء تعد عصباً تجارياً مهماً بالإضافة إلى وجود كثافة سكانية وحركة تجارية ما «يتطلب» أعمال التأهيل كما ورد في التصريح نفسه لمسؤول الصرف الصحي «زياد خليل»، بينما المزة 86 وغيرها من مناطق الفقر منبوذة على ما يبدو من المحافظة كحال سكانها المهمش، ولا تصلح للصورة الإعلامية، وربما لا تليق بأن تتباهى بها المحافظة في كتيبات إنجازاتها.

كذلك يبدو أن المعيار ليس القدم أو التهالك ولا الكثافة ولا الخطر، بل أين تتواجد الكاميرات والعقود المربحة، فهناك منطقة تستحق السرعة لتظهر «جميلة ونظيفة» للإعلام، وأخرى «منسية مهملة» تلقى التجاهل والتأجيل وفيها يعيش معظم السكان!

وهذا يطرح سؤالاً مُلحّاً، لماذا مناطق «العشوائيات والفقر» خارج الخريطة الجغرافية للصيانات الرسمية، وكأن سكانها ليسوا مواطنين ولا يدفعون الضرائب؟!

والأهم من المسؤول عن صرف الأموال العامة وتوجيه الموارد إلى خدمات تمس الحاجات اليومية للمواطنين وضروراتهم بعدالة؟!

حديث الناس يقول إن بعض المشاريع «التجميلية» بغطاء خدمي، بميزانية ملايين الدولارات على المحافظة وبتكلفة ضئيلة وجهد محدود على الجهة المنفذة، تعتبر «كعكة» مغرية سريعة وكبيرة الربح يمكن تقاسمها بين حيتان النهب والفساد بسلاسة، خاصة مع الأضواء الإعلامية المرافقة التي تغطي عليها للتباهي، بينما أي مشروع مماثل في مناطق الفقر، ربما بميزانية أقل لكن بتكلفة أعلى وجهد أكبر على الجهة المنفذة، وبالتالي لا عقد مُغر لتقاسم الكعكة، كما أنه لا يستقطب الأضواء، فلا صورة فيه تستحق النشر والتباهي!

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، من تجميل وإعادة تجميل ساحة الأمويين لعدة مرات، مروراً بقلع وإعادة رصف حجر اللبون في جزء من دمشق القديمة، وليس انتهاء بإعادة تبليط بعض الأرصفة بمحيط جامعة دمشق.

فمن الواضح أن المحافظة ليست أمام عجز إمكانيات بل أمام أولويات، تجميلية للتباهي و«البروظة» والظهور، وكعكة ربحية سريعة بالنسبة للمتعهدين، لكن هنا يصح القول إن المشاريع الخدمية تفقد شرعيتها حين تتحول إلى «ديكور» سياسي وإعلامي، وحين تصبح معايير الاختيار خاضعة لمنطق «البهرجة والربح» لا «الحاجة والضرورة».

اليوم لا يحتاج أهالي مناطق الفقر والمخالفات والعشوائيات، بما في ذلك المزة 86، إلى خطابات مواساة وتصريحات واعترافات بالمشكلة، ولا إلى وعود خَلبية، بل يحتاجون اعترافاً حقيقياً بوجودهم وآذاناً مصغية لشكواهم ومعاناتهم، والتحرك الجاد لتحسين واقعهم الخدمي لأنه من أبسط حقوقهم.

فأموال الشعب ليست إرثاً للمحافظة ولا هبة تمنحها لمن تشاء، بل حق لجميع سكان وَقاطني العاصمة بمختلف أحيائها، يجب ألا يخضع لفرز وفق العنوان أو مستوى المعيشة أو مواصفات المنطقة أو الحي!

والمطلوب بكل بساطة إعادة ترتيب الأولويات وتوزيع الموارد بعدالة بناءً على الحاجة والضرورة لا الرغبة في الظهور والبهرجة الإعلامية.

فقد آن أوان إنهاء زمن الترقيع الذي أنهك كاهل المفقرين عقوداً طويلة، وآن الأوان ليعيش المواطن السوري بكرامة.

الحرفيون... واقعٌ صعب، تكاليفٌ عالية، تنتظر تحول الاجتماعات «البنّاءة» إلى قرارات تنفيذية!

في 2 شباط بحث حاكم مصرف سورية المركزي، عبد القادر حصرية، مع رئيس اتحاد الحرفيين، إياد نجار، سبل تطوير برامج تمويل مخصصة لدعم الحرفيين، بالإضافة إلى تحريك حسابات المناطق الحرفية والجمعيات المجمدة، ورفع سقوف التحويلات.

■ فرح شرف

ويأتي هذا اللقاء في وقت يعاني فيه الحرفي من عبء تراكمي يتمثل في ارتفاع التكاليف التشغيلية، وتدهور قيمة العملة، وانهيار سلاسل التوريد. إلا أن الاجتماع بين الطرفين لم يلامس المعاناة الحقيقية التي يواجهها الحرفيون، فكل ما طُرح يدور في فلك تسهيل الوصول إلى الأموال، وليس خلق أموال حقيقية، أو قيمة مضافة.

تحديات منسيّة

تجاهل النقاش حول التمويل «المخصص» أربعة عوائق قاتلة للقطاع الحرفي؛

– تكلفة الطاقة

– إغراق الأسواق بالمستوردات والتهريب

– غلاء المواد الأولية

– التسويق المحلي وضعف القدرة الشرائية

فمن دون دعم حقيقي للطاقة، ووضع حد للمنتجات المستوردة والمهربة التي أغرقت الأسواق، ستنضم مزيد من الورش إلى فئة العاطلين عن العمل، كما أن التمويل من دون تأمين منافذ تصدير وتحسين للقدرة الشرائية داخل الأسواق المحلية، هو بمثابة مضاعفة للديون وليس إنعاشاً للإنتاج.

الحرفيّ الوحيد!

ذكر رئيس اتحاد الحرفيين في تصريح سابق لجريدة «الثورة» في 16 كانون الأول 2025، أن كثيراً من الحرف مهددة بالاندثار، بل إن حرفة مثل الحفر على النحاس لم يتبقَ منها سوى حرفي واحد فقط!

فتعامل الحكومة مع الحرف بوصفها «مشاريع صغيرة» فقط هو خطأ منهجي، فهي ورش صغيرة من حيث الحجم، لكنها عظيمة القيمة، ولا سيما بالنظر إلى أن الصناعات الحرفية كانت تشكل 60% من الناتج المحلي حتى نهاية العام 2011، و73% من القوى العاملة.

فالإهمال الرسمي كان سمة عامة للحكومات المتعاقبة، التي ألغت مبدأ حماية المنتج الوطني، واتبعت سياسة الانفتاح الاقتصادي على حساب المنتج المحلي، إلى جانب رفع الدعم عن المواد الأولية، خاصة المحروقات والكهرباء، ولا يبدو أن السياسات الحالية مختلفة، فلا سياسة واضحة حتى الآن لإنقاذ الصناعات الحرفية، ولا يزال النقاش يدور حول «الحسابات» و«السقوف» وهي أدوات مالية وليست سياسات إنقاذ.

رؤية متكاملة

يمكن تقييم هذا الاجتماع بأنه محاولة لإزالة أو تخفيف القيود المالية بين الحرفي والجهاز المصرفي، وهو خطوة لإعادة دوران عجلة الصناعات الحرفية.

إلا أن الفشل الاستراتيجي يكمن في غياب رؤية متكاملة تجمع بين دعم مدخلات الإنتاج، وتخفيف الضرائب، وإعفاء المواد الأولية من قيود الاستيراد والتكلفة المرتفعة، بالإضافة إلى دور وزارة السياحة والثقافة في الترويج للحرف التراثية وحمايتها.

فالحرفي لا يحتاج إلى تحريك حسابه فقط، بل إلى بيئة يستطيع فيها الاستمرار في العمل والخروج بمنتجه إلى الأسواق المحلية والخارجية. وطالما أن السياسة النقدية تفتقر إلى الرؤية، والسياسة التجارية لا تؤمن للحرفي السوق، فإن الاجتماعات ستبقى مجرد بيانات صحفية، قبل تحولها إلى نعوة تعلن نهاية الصناعات الحرفية.

فاتورة الغضب... الكهرباء تتحول من خدمة أساسية إلى أداة استنزاف للناس

لم تكن فاتورة الكهرباء للدورة السادسة لعام 2025 مجرد إشعار بالدفع، بل كانت إعلاناً فجاً عن استمرار سياسة لا ترى في المواطن إلا رقماً في خانة الجباية. في دمشق، حيث يئن الناس تحت أعباء معيشية خانقة، جاءت الفاتورة لتصب الزيت على نار الغضب، وتؤكد أن الشكوى لم تصل، أو أنها وصلت ولم يرد لها أن تسمع.

الاعتراضات لم تكن هامشية ولا فردية. الامتناع عن التسديد لم يكن ترفا احتجاجيا، بل عجزا حقيقيا ممزوجا برفض واضح لتسعيرة ظالمة ومنفصلة عن الواقع. ومع ذلك، لم يتبدل شيء.

تفاؤل وَئد قبل أن يولد

عندما تأخر صدور الفاتورة في بعض المحافظات، وعندما تسرّبت أنباء عن لقاء وفد من دمشق مع وزير الطاقة للبحث في إعادة النظر بالشرائح والتسعيرة، تسلل الأمل إلى القلوب المثقلة. ظن الناس أن الضغط أثمر، وأن المعاناة اليومية بدأت تجد طريقها إلى طاولة القرار.

لكن إعلان صدور فاتورة الدورة السادسة في ريف دمشق جاء كإشارة معاكسة تماما؛ فلا مراجعة، ولا تعديل، ولا اكتراث بالغضب المتصاعد.

وكأن الرسالة كانت واضحة: السياسات مستمرة، والاعتراض لا يغير شيئا!

تسعيرة بلا عدالة... وشرائح بلا رحمة

المشكلة ليست في مبدأ تنظيم الاستهلاك، بل في الفجوة الهائلة بين الشرائح المعتمدة وتعرفتها ومستوى الدخل الفعلي للأسر.

الكهرباء ليست كماليات. إنها حاجة أساسية... براد يحفظ الطعام من التلف.

مدفأة تحمي الأطفال من برد الشتاء.

مضخة ماء تؤمن الحد الأدنى من الحياة اليومية.

إنارة تتيح لطالب أن يدرس، ولموظف أن ينجز عملا.

حين تسعّر هذه الضرورات وكأنها رفاهية، يتحول التنظيم إلى عقاب، وتتحول الشرائح إلى فخ.

الغضب لم يعد بسبب الفاتورة فقط

لو كانت المشكلة في رقم مرتفع فحسب، لكان النقاش تقنيا. لكن ما يغضب الناس أكثر هو الشعور باللامبالاة. الشعور بأن صرخاتهم لا تُسمع، وأن ضيقهم لا يرى، وأن السياسات تمضي وكأن حياة الملايين تفصيل ثانوي.

الإصرار على المضي في النهج ذاته رغم الامتناع الواسع عن الدفع ليس رسالة قوة، بل رسالة قطيعة. القطيعة بين من يضع القرار ومن يتحمل نتائجه. بين جداول الحسابات وموائد الناس الفارغة.

بين العجز والكرامة... لماذا يمتنع الناس عن الدفع؟

الامتناع عن التسديد ليس «تمرّدا» كما قد يصور، بل موقف نابع من معادلة بسيطة: دخل لا يكفي، مقابل فواتير تتضخم.

حين يجد المواطن نفسه مضطرا للاختيار بين فاتورة كهرباء وبين دواء أو غذاء، فإن الخلل ليس في سلوكه، بل في السياسة التي وضعت هذا الخيار القاسي أمامه. الامتناع هنا ليس إنكارا للواجب، بل صرخة تقول: لم نعد قادرين.

استمرار السياسات ذاتها... مغامرة اجتماعية خطرة

إن تجاهل هذا الاحتقان المتصاعد ليس حلا. فالفاتورة قد تصدر، لكن الغضب لا يُلغى بقرار إداري. وكلما تراكم الشعور بالظلم، اتسعت فجوة الثقة، وتآكلت المساحة المشتركة بين الناس ومؤسساتهم.

الاستمرار في سياسات لا تراعي الواقع المعيشي هو مغامرة اجتماعية غير محسوبة. لأن كلفة الغضب الشعبي حين يتراكم، أكبر بكثير من كلفة مراجعة تسعيرة أو تعديل شريحة.

المطلوب... مراجعة حقيقية لا بيانات شكلية

المطلوب حاليا إلغاء قرار التعرفة الظالم، ثم بعد ذلك خطوات واضحة وملموسة وعلنية... إعادة النظر بالشرائح بما يتناسب مع متوسط الدخل الفعلي.

توسيع الاستهلاك المدعوم ليغطي الحاجات الأساسية فعليا.

شفافية كاملة في آلية الاحتساب والتسعير.

فتح باب حوار حقيقي مع ممثلي الأهالي والخبراء المستقلين.

الناس لا تطالب بإعفاء كامل ودائم، بل بعدالة معقولة. لا تطلب امتيازات، بل حقا في خدمة أساسية مستدامة وبسعر يتناسب مع قدرتها.

صوت الناس ليس تفصيلاً

ما يحدث اليوم ليس مجرد اعتراض على فاتورة، بل اختبار لمدى احترام صوت الناس. تجاهل هذا الصوت قد يوفر إيرادا آنيا، لكنه يراكم خسارة أكبر؛ خسارة الثقة.

الغضب مشروع حين تُمس الكرامة وضرورات الحياة. والسؤال الذي يفرض نفسه: هل تُسمع الرسالة قبل أن يتحول الاحتقان إلى أزمة أوسع؟

فاتورة الدورة السادسة لعام 2025 لم تكن ورقة جباية فقط، بل كانت لحظة كاشفة. لحظة تقول بوضوح إن الناس تريد عدالة، وتريد إنصافا، وتريد سياسات ترى في حياتها أولوية لا عبئا.

والرسالة الأوضح: الكرامة المعيشية ليست مطلبا ثانويا... بل حق لا يقبل التأجيل.

مشروع «صفر خيمة» أم «غرق الوعود»؟!

عكست السيول والفيضانات الأخيرة في إدلب واللاذقية مأساة متعددة الأبعاد تتجاوز كونها مجرد كارثة طبيعية عابرة، لتكشف عن إخفاق تراكمي في معالجة ملف النازحين واللاجئين السوريين، وذلك بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على مشروع «صفر خيمة»، الذي أطلقته وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث.

كما تعكس هذه المأساة إخفاقات المنظومة السياسية والاقتصادية، حيث لا تغرق الخيم بالمياه فقط، بل يغرق اللاجئون والنازحون في الوعود واليأس وفقدان الأمل!

فقد كان التأثير المباشر لهذه الكارثة مروعا بكل المقاييس؛ فالتقارير الرسمية تشير إلى غرق وتلف خيام في مناطق خربة الجوز بريف إدلب الغربي، وريف جسر الشغور، ومنطقة عين عيسى بريف اللاذقية الشمالي، فيما تعرض 14 مخيما لأضرار مباشرة، وتأثرت نحو 300 عائلة بعد انهيار خيامها.

ولا مفرّ من التذكير بأن التقارير الصادرة في نهاية العام 2025 عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشير إلى أن 2,3 مليون سوري ما زالوا يعيشون في نحو 1750 موقعا داخل سورية، بالإضافة إلى استمرار معاناة اللاجئين في مخيمات دول الجوار، والذين لا تقل أوضاعهم سوءا، ولكن لم تضربهم كارثة بحجم كارثة مخيمات إدلب من شأنها أن تُعيد إنعاش ذاكرة الحكومة بوجودهم!

الاستجابة الإنسانية غير كافية

رغم عمل وزارة الطوارئ على إنشاء مراكز إيواء مؤقتة في المدارس، لكن يبقى التعامل مع الأزمة بمنطق الحلول الجزئية. فبدلا من تبني مقاربة شاملة تعالج فعلا الأسباب الجذرية للنزوح وتوفر حلولا مستدامة، يقتصر الاهتمام على الاستجابة الطارئة بعد وقوع الكارثة.

ومع أن المساعدات العاجلة قد تخفف من المعاناة اللحظية، إلا أنها لا تساهم في بناء بنى تحتية، ولا توفير بيئة آمنة، أو فرص عمل سواء داخل أو خارج بيئة المخيم، ولا سيما بوجود فجوة بين الخطاب والممارسة.

ففي الوقت الذي يُعلن فيه عن توقيع اتفاقيات بالمليارات، يظل الواقع على الأرض صادما، ما يؤجج من مشاعر الإحباط واليأس لدى النازحين، ويثير الشكوك حول جدية الالتزامات بتحسين أوضاعهم.

أزمة مركبة

مهما تعددت المبادرات، ومهما كانت النوايا حسنة، ستبقى عاجزة عن إغلاق الملفات الكبرى، وفي مقدمتها ملف النزوح والمخيمات. فالتعامل مع هذه القضية يتطلب رؤية أبعد من تقديم المساعدات الإغاثية المؤقتة، ويتطلب خططا شاملة توفر التنمية المستدامة، وتهيئ الظروف اللازمة لعودة كريمة وآمنة للنازحين.

ولا يمكن لذلك أن يتحقق إلا من خلال مقاربة وطنية جامعة وتشاركية؛ فالتحديات اليوم ليست قضايا منفصلة.

ومع كل كارثة وكل حدث، تثبت صوابية وضرورة انعقاد مؤتمر وطني عام، بوصفه إطارا جامعا لمناقشة وحل جميع جوانب الأزمة المركبة؛ السياسية والاقتصادية– الاجتماعية والمعيشية والخدمية.

فالخيارات واضحة؛ إما الاستمرار في دورة المعاناة، وإبقاء الجراح مفتوحة، أو اعتماد رؤية استراتيجية ووطنية شاملة تضع مصلحة الناس المفقرة فوق كل اعتبار، وتحول الفئات الهشة من عبء إنساني إلى طاقة منتجة تساهم في إعادة بناء سورية.

العدوان الإسرائيلي على الأراضي الزراعية... استهداف للمدنيين والأمن الغذائي وضرورة المساءلة الدولية

تعرضت الأراضي الزراعية والمراعي في ريف القنيطرة الجنوبي في الآونة الأخيرة لعمليات رش متكررة بمواد كيميائية مجهولة المصدر، نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على طول خط الفصل الحدودي. هذا الاعتداء لم يستهدف الأرض فحسب، بل طال مصادر رزق المزارعين وقطعانهم، ليصبح حدثاً ذا أبعاد إنسانية ووطنية وأمنية تتجاوز كونه قضية زراعية بحتة.

فخلال الفترة الماضية، لم يكتف الاحتلال الإسرائيلي بالقيام بعمليات عسكَرية وأمنية داخل الأراضي السورية وفي القرى والبلدات القريبة من خط فض الاشتباك، بل وسّع من نطاق اعتداءاته عبر رش الأراضي الزراعية في تلك المناطق عدة مرات بمواد كيميائية مجهولة، بهدف الإضرار بالنباتات والمحاصيل بما في ذلك النباتات الرعوية التي يعتمد عليها مربو المواشي.

الضرر المباشر على المزارعين والمجتمع المدني

أدت عمليات الرش إلى موت النباتات وتلف المحاصيل وتدهور المراعي الطبيعية، ما أثر مباشرة على إنتاجية الأرض وإمكانية رعي الحيوانات. وتشير إفادات المزارعين إلى أن أجزاء من الأراضي لم تعد صالحة للزراعة، فيما تراجعت جودة المراعي بشكل كبير، الأمر الذي يهدد دورة الإنتاج الزراعي والحيواني معا.

هذا الواقع لا يمثل خسارة اقتصادية فحسب، بل يمس الأمن الغذائي المحلي، إذ يعتمد سكان المنطقة على هذه الأراضي في معيشتهم اليومية، ما يجعل استهدافها استهدافا مباشرا لسبل عيش المدنيين واستقرارهم الاجتماعي.

بيان وزارة الزراعة... طمأنة أولية ونواقص واضحة

أصدرت وزارة الزراعة بيانا أكدت فيه أن العينات المأخوذة من المياه والتربة والنباتات غير سامة وفق اختبارات السمية الحادة، وعدم وجود مواد عضوية ضارة في المياه، مع الكشف عن آثار بعض المبيدات العشبية ضمن التحليل الكيفي.

ورغم أهمية البيان في طمأنة الأهالي، إلا أنه يفتقر إلى تفاصيل أساسية لازمة للتقييم العلمي والقانوني، أبرزها:

غياب التحليل الكمي لتحديد تركيز المواد الكيميائية.

عدم تحديد نوع المبيدات المكتشفة ومقارنتها بالمعايير الدولية.

عدم تقدير الخسائر الاقتصادية للمزارعين والمراعي أو وضع خطة تعويض.

غياب برنامج مراقبة دوري طويل الأمد لقياس الأثر البيئي والصحي.

وبذلك يبقى البيان خطوة أولى في توصيف الحدث، لكنه لا يشكل ملفا علميا متكاملا يمكن الاعتماد عليه دوليا.

ضرورة التوثيق الميداني والعلمي

لكي تتحول هذه الاعتداءات إلى قضية موثقة قابلة للمساءلة الدولية، يتطلب الأمر عملا منظما يشمل:

– التوثيق الميداني من خلال... تصوير المواقع المتضررة وتحديد نطاقات الرش بدقة– تسجيل شهادات المزارعين والرعاة وتوثيق توقيت الحوادث– حصر الأضرار في المحاصيل والمراعي والثروة الحيوانية.

– التحليل العلمي والتقني عبر... إجراء تحليل كمي شامل للمواد الكيميائية في التربة والمياه والنباتات– دراسة التأثيرات التراكمية على البيئة والإنتاج الزراعي والحيواني– متابعة دورية لقياس التغيرات البيئية والصحية.

– إعداد ملف قانوني دولي يتمثل بـ... إعداد تقارير علمية مدعومة بالصور والوثائق والشهادات– تقديمها إلى الهيئات الأممية المختصة والمنظمات الدولية البيئية والحقوقية.

مسؤولية المجتمع الدولي

إن استمرار استهداف الأراضي الزراعية والموارد المعيشية للمدنيين من قبل العدو الإسرائيلي يتجاوز كونه حادثا محليا، ويستدعي تحمّل المجتمع الدولي لمسؤولياته في منع تكرار هذه الانتهاكات ومساءلة مرتكبها، خاصة عندما يتعلق الأمر بموارد الغذاء وسبل العيش الأساسية للسكان المدنيين.

فغياب المساءلة يشجع على تكرار العدوان، بينما يشكل التوثيق العلمي الدقيق أساسا لأي تحرك قانوني أو دبلوماسي جاد.

العدوان ليس حادثاً بيئياً عابراً

إن رش المواد الكيميائية على الأراضي الزراعية في القنيطرة يمثل اعتداءً مباشرا على المدنيين والأمن الغذائي، وليس مجرد حادث بيئي عابر.

بيان وزارة الزراعة خطوة أولية، لكنه غير كاف دون استكماله بتوثيق علمي وميداني وقانوني متكامل.

القضية اليوم قضية وطنية تتطلب جهدا رسميا وشعبيا منظما، وتحركا دوليا مسؤولا يضمن حماية الأرض والإنسان ومنع تكرار هذه الاعتداءات.

سورية في مؤشر مدركات الفساد 2025... سقوط السلطة لم ينهِ الفساد المؤسسي

صدر في شباط 2026 تقرير مؤشر مدركات الفساد «CPI» لعام 2025 عن منظمة الشفافية الدولية، ليؤكد مرة أخرى أن الفساد في سورية مستمر على مستويات قياسية، رغم التغييرات السياسية في نهاية عام 2024. يقيم المؤشر 182 دولة حول العالم على مقياس من 0 «فساد شديد» إلى 100 «نزاهة كاملة»، معتمداً على تصورات الخبراء ورجال الأعمال حول شفافية المؤسسات الحكومية، وليس على الفساد الفعلي مباشرة.

ترتيب سورية... دليل على استمرار الفساد

جاءت سورية في المرتبة 172 من أصل 182 دولة، وحصلت على 15 نقطة فقط من 100، ما يجعلها من بين أسوأ عشر دول عالمياً في النزاهة. هذا الترتيب يوضح أن سقوط سلطة الأسد، وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وتقليص أعداد الموظفين، لم يكن كافياً لإنهاء الفساد المؤسسي.

المؤشر يظهر أن الفساد في سورية ليس مجرد نتيجة لوجود سلطة معينة، بل هو نظام متجذر في الهياكل الرسمية نفسها. حتى بعد تغييرات واسعة على مستوى القيادة والمؤسسات، استمرت ممارسات الفساد نفسها:

تركز السلطة.

غياب المساءلة.

وتدني الشفافية في اتخاذ القرار وإدارة الموارد العامة.

استمرار النظام الفاسد رغم التغيير

ما يوضحه مؤشر مدركات الفساد 2025 هو أن سورية لا تزال تحت تأثير «نظام فساد» مستمر، بإدارة السلطة المؤقتة. هذا النظام يحافظ على السياسات نفسها والإجراءات التي كانت مولدة للفساد، رغم سقوط السلطة. المؤشر يكشف أن التغيير في الأشخاص وحده لا يكفي إذا بقيت آليات الفساد نفسها داخل المؤسسات.

حتى الإجراءات الكبيرة مثل إلغاء بعض المؤسسات وتقليص الموظفين لم تحسّن التصورات الدولية للنزاهة، لأن الخبراء ورجال الأعمال يقيمون الأداء المؤسسي ككل، وليس أسماء المسؤولين الجدد.

مقارنة مع المنطقة والعالم

على المستوى الإقليمي، جاءت دول مثل الإمارات وقطر والسعودية وعُمان بدرجات أعلى بكثير، نتيجة مؤسسات أكثر استقراراً، شفافية أفضل، وفصل فعلي للسلطات. أما سورية، فظلت في ذيل الترتيب العربي والعالمي، مما يعكس عمق الفساد المؤسسي واستمراره رغم التغيير السياسي.

على المستوى العالمي، يشير التقرير إلى أن المتوسط العالمي لمؤشر النزاهة وصل إلى نحو 42 نقطة فقط، وهو أدنى مستوى منذ أكثر من عقد، ما يوضح أن مكافحة الفساد تتطلب إصلاحات عميقة ومستدامة وليست مجرد تغييرات مؤقتة في القيادة.

الدرس المستفاد... سقوط السلطة وحده لا يكفي

ترتيب سورية في مؤشر 2025 يثبت أن سقوط سلطة فاسدة لا ينهي الفساد إذا استمرت السياسات والمؤسسات القديمة نفسها. الإصلاح الحقيقي يتطلب:

إعادة بناء النظام ككل، وليس مجرد تغيير أسماء المسؤولين.

فصل السلطات واستقلال القضاء والرقابة لضمان نزاهة القرار.

تعزيز الشفافية والمساءلة في كل المعاملات الحكومية.

تمكين قوى المجتمع، السياسية والمدنية والإعلامية، من الرقابة الفعلية على المؤسسات.

من دون هذه التغييرات العميقة، يظل الفساد مؤسسياً ومستمراً تحت غطاء جديد، وتبقى سورية في مراتب دنيا على المؤشرات الدولية، كما يظهر تقرير 2025 بوضوح.

التغيير الجذري والشامل للنظام

مؤشر مدركات الفساد 2025 يؤكد رسالة واضحة مفادها أن سقوط السلطة لم يكن كافياً لإنهاء الفساد في سورية، والاستمرار بالسياسات المؤسسية نفسها يعني استمرار النظام الفاسد نفسه. التغيير الجذري والشامل للنظام هو وحده القادر على تغيير الواقع وبناء مؤسسات شفافة ونزيهة، وتحسين تصورات العالم حول نزاهة الدولة.

مشفى الأطفال الجامعي في دمشق يلزمه عناية مشددة...!

يد أمّ تتحول إلى جهاز تنفس بشري تضغط عليه دون توقف ليبقى طفلها على قيد الحياة لأنه ما من منفسة شاغرة، مشهد لم يكن قبل أشهر فقط، بل في الأمس القريب، وتكرر منذ أعوام، وسيتكرر غداً، وربما لن يكون الأخير في مشفى الأطفال الجامعي في دمشق ما لم يتحول تأمين العلاج فيه إلى سياسة ثابتة وبتمويل مستدام لا مجرد قرارات مرهونة بالكم والوقت، والأهم بتوفر الاعتمادات!

■ رشا عيد

عام مضى والمعاناة تتجدد...

جرى الحديث العام الفائت من قبل المعنين «وزارة الصحة والتعليم العالي» عن موروث لقطاع صحي منهار وتراكمات ناتجة عن تقصير سلطة النظام البائد، وانهال بعدها سيل الوعود لتدارك العجز بالدعم الحكومي والتعويل على المحلي والدولي أيضا، معلنة إلغاء الاستجرار المركزي في شهر آب العام الفائت من باب تسريع التوريد، لكن اليوم تتجدد معاناة المرضى وذويهم، فما زالت الحاضنات والمنافس حلما بعيد المنال، وما زالت هذه الجملة الموجعة تتردد على المسامع: «ما باليد حيلة، عليكم الانتظار»، فالعجز ليس وليد اللحظة لكن تكراره بهذه الصور المأساوية يؤكد أن تأمين المستلزمات الطبية أو الأدوية الذي جرى في الآونة الأخيرة لم يكن سياسة جادة ومستدامة بل مجرد مسكنات مؤقتة انتهى أثرها بانتهاء الضجة الإعلامية، هكذا يبدو الحال عندما تتحول آلام المرضى ومعاناتهم وتأمين أبسط حقوقهم في العلاج إلى بهرجة إعلامية للظهور فقط!

الأرصفة مُفترشة والأعباء تتضاعف!

هم لم يختاروا المشفى بل عدم وجود البديل في مدنهم وبلداتهم وضعهم أمام أبوابه التي تعبق من خلفها رائحة الألم، فبين ممراتها ومن أمامها تفترش العائلات الأرصفة أو تنتظر في الحدائق القريبة حفاظا على حق أبنائها في العلاج، ولتأمين الأدوية والمستلزمات الطبية من الصيدليات الخارجية، أو لإجراء التحاليل عند طلبها، فاليوم لم يعد هناك نقص حاد في الأجهزة والمواد الأساسية والأدوية داخل المشفى، لأنها لم تعد موجودة أساسا، فمع مرارة الانتظار يتحمل الأهالي عبء التكاليف المرتفعة التي تضعهم تحت رحمة المستغلين وتجار الأزمات من بعض الصيادلة، فهذا «تمويل للمشفى لا علاج!».

وفي حال التذمر أو الاعتراض، تحت ضغوط معيشية واقتصادية خانقة، يتحفك البعض من الكادر الإداري والطبي بهذه الكلمات: «إذا مو عاجبك خود ابنك وامشي، وهاد كله ما بساوي تكلفة ليلة واحدة في المشافي الخاصة»، هذا ما أكده أب ينتظر منذ قرابة الشهر لاستكمال علاج طفله، كصورة مختصرة وموجعة لكرامة تُنتزع باسم البقاء!

كفاءات بلا إمكانيات

رغم مرارة الحال، يعترف معظم الأهالي الذين التقيناهم بأن الكادر الطبي على مستوى عال من الكفاءة رغم محدودية عدده، وأنه يعمل بدافع إنساني وأخلاقي يفوق طاقته، فهم يبذلون جهوداً مضاعفة ويقفون أمام قرارات صعبة تجبرهم على المفاضلة بين الحالاتً وفق معيار الخطورة أمام شح الإمكانيات، مما يضعهم تحت ضغوط قاسية لا تحتمل.

والشيء بالشيء يذكر، تجدر الإشارة إلى أن هناك شكوى عامة من الأطباء المقيمين العاملين في المشافي الحكومية الجامعية عن التأخر في صرف مستحقاتهم لشهرين ماضيين، وذلك حسب ما ذكرته صحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/2/10.

أين المشفى من الأولويات؟!

في كانون الثاني 2026، جرى الحديث عن شراكات دولية وافتتاح مراكز وتجهيز مشفى الرقة مثلا بـ 20 جهازا لغسيل الكلى، كما خط إنتاج للأملاح الصيدلانية، كلها إجراءات مطلوبة ومهمة، لكن الأولوية الأكبر لمشفى الأطفال «على اعتبار أنه المشفى المركزي الوحيد لعلاج أمراض الأطفال وتشخيصها» غابت، ولا حصة له من الاتفاقيات، ولا حتى في النوايا الرسمية.

والمطلوب، خطة وطنية شاملة تبدأ من تأهيل البنية التحتية وتوفير المستلزمات والأدوية وصولا إلى استحداث مشاف مشابهة في المحافظات لتخفيف الضغطُ عن المشفى الوحيد المتخصص الموجود في العاصمة.

كذلك يجب زيادة الإنفاق الصحي على المشافي الحكومية العامة وزيادة خدماتها، فالاحتياجات لا تُغطى بالاعتماد على الموارد المالية الذاتية للمشفى لتأمين بعض المستلزمات المحدودة نوعا وكما، فالتوريد الأساسي مركزي ويتطلب تنسيقا وتكاتفا الجهود بين وزارتي الصحة والتعليم العالي والحكومة.

فالسوريون بمستويات دخلهم المحدودة، وربما المعدومة، لا قدرة لهم على دخول المشافي الخاصة وتحمل نفقاتها وهم بأمس الحاجة لزيادة حصتهم من المال العام المخصص للإنفاق على الصحة العامة.

وهذه مسؤولية رسمية يجب تحملها، فالمواطن أمانة في عُنق الدولة والحق في العلاج ليس ترفا بل واجبا وطنيا وإنسانيا.

وعود الاتصالات المعسولة... بلاغة الممكن وبلاغة المستحيل

لا يخلو المشهد العام للاتصالات في سورية من مفارقة لافتة؛ وزير يتحدث عن «أسرع إنترنت على الإطلاق»، ومواطنون يعانون من انقطاع الخدمة، وباقات تبلغ كلفتها 30% من الدخل في بعض الأحيان، بينما سرعتها لا تسمح بتحميل فيديو واحد!

■ سلمى صلاح

وبين الخطاب الطموح والواقع المتردي، تتسع هوة ليست تقنية فحسب، بل سياسية واجتماعية أيضا.

خطاب الأهداف السبعة

في بداية تولي عبد السلام هيكل لمنصبه، أعلن عن سبعة أهداف، أولها تحسين جودة خدمات الإنترنت والاتصالات. وبعد ما يقارب العام، يتضح أن الخطاب الوزاري وصفي واستشرافي أكثر منه إجرائي.

فتحديد الأهداف تم، وحفظناها عن ظهر قلب، لكن آليات التنفيذ بقيت عامة، فلا مؤشرات قابلة للقياس، وكل الخُطب تُقال بصيغة «سنعمل على ...»

وهو نمط مربك في الحقيقة، فهو ينتج وعوداً لا تحدد موعداً للفشل. وعندما يأتي وقت المساءلة، ويضيق الأمر على الشعب، يتم استحضار خطاب «الصبر» و«النتائج التدريجية»!

أوغاريت 2 ... رمزية الاسم

أعلنت وزارة الاتصالات عن اكتمال المرحلة الأولى بالتعاون مع شركات أمريكية وقبرصية من مشروع أوغاريت. لكن المشروع بطبيعته يركز على تحديث معدات المحطات بما يخدم الاتصال الدولي، لكنه لا يصل إلى المنازل ما لم تكتمل شبكة الكابلات الداخلية، ما يجعل من كابل «أوغاريت» أشبه بطريق سريع يؤدي إلى مدينة بلا شوارع!

فالمشكلة ليست في «البوابة» الدولية، بقدر ما هي في الشبكة المحلية. وهنا يظهر التناقض مرة أخرى بين التركيز الإعلامي على مشاريع كبرى قليلة التأثير المباشر، مقابل إهمال توثيق المشاريع الصغرى التي تلامس المستخدم يوميا.

الجيل الخامس... ما قبل الميلاد!

في شهر أيار من العام الماضي أعلن الوزير عن إطلاق تجربة الجيل الخامس، وكان الخطاب مفعما بالحماس والأمل، مؤكدا على انطلاقة «سورية الجديدة». ولكن في مقابلة لاحقة مع «تلفزيون سورية» اعترف الوزير بأن تجربة «برق نت» لم تكن مرضية.

ولا ضير من إطلاق خدمة بشكل تجريبي ثم سحبها لإعادة النظر فيها، ولكنها تتحول إلى فشل في التخطيط والتنفيذ عندما تُقدم كإنجاز في لحظة الإطلاق، ثم تُسحب بصمت، ولا سيما أن الوزارة أقرّت بأن كلفة «الاستثمار» تقارب مليار دولار.

فالمواطن الذي سمع عن G5 ثم يرى خدمة H+ المتقطعة، كيف يمكنه تصديق وعود عن سباق عالمي، وهو لا يزال عالقا في ازدحام محلي؟!

الخدمة المتردية

لم يعد الإنترنت ترفا؛ فهو تعليم وعمل وحق، وعندما تكون الخدمة سيئة ومكلفة، فإن الأثر لا يقتصر على التأخر في تحميل صفحة أو إرسال رسالة، بل يمتد إلى تعطيل أعمال، وحرمان الفئات محدودة الدخل من الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتراكم الإحباط وفقدان الثقة بالمؤسسات.

فسورية التي خرجت من حرب طاحنة، والتي يتطلع مواطنوها إلى «سورية جديدة» فعلا، بكل ما تحمله من وعد بالكرامة والخدمة والكفاءة، لا تستحق أن يُباع لها «حلم الإنترنت الأسرع» بينما واقعها هو الإنترنت الأبطأ!

والمواطن لا يطلب المستحيل؛ إنترنت بسرعة وسعر معقولين فقط. اليوم، وليس في مستقبل غائم بلا تاريخ. وهذه أبسط حقوق من يُطلب منه دفع ربع راتبه لقاء خدمة أساسية!

سوق العمل في سورية، مشوّه أم ذهب مع الريح؟!

قبل سنوات، كان السؤال: كيف يجد المواطن السوري فرصة عمل؟ واليوم بات السؤال الأكثر إيلاماً، أين هو سوق العمل أساساً؟! فالحديث عن سوق العمل يفترض وجود جهات فاعلة من القطاع العام إلى الخاص، والواقع يثبت تراجع القطاع العام وتقليص عدد موظفيه، بينما القطاع الخاص مشلول وغير مستقر، واستمرار الفجوة المتنامية بين متطلبات سوق العمل الذي أصبح شبحاً بالكاد يرى، ومهارات الباحث عن العمل، أي إن أعداد العاطلين عن العمل في ازدياد وسيزداد معها الفقر والمشكلات الناتجة عنه.

■ رهف ونوس

بطالة تفوق 60%، والشهادة الجامعية بلا سوق

تشير البيانات الرسمية وفق تصريح لوزير الاقتصاد والصناعة «محمد نضال الشعار» أن نسبة البطالة تفوق 60%، مع وجود نحو 2,7 مليون شاب سوري لا يجيدون القراءة أو الكتابة ولا يستطيعون أداء أي عمل، وأن واحداً من كل أربعة أشخاص في سورية عاطل عن العمل، هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات بل إعلان واضح عن انهيار لدور الدولة في إدارة واستثمار المورد البشري.

كما أن الشهادة الجامعية أصبحت بلا قيمة عندما لا يقابلها معادل موضوعي في سوق العمل، وهنا تكمن المعضلة الأكبر وهي غياب مواءمة التعليم في سورية بين مخرجاته واحتياجات السوق، ومن المؤسف تخريج الآلاف سنوياً وفق سياسة الكم لا النوع والحاجة، بينما الاقتصاد يتطلب الجانب التقني والمهني افتراضاً، والخلاصة بطالة متعلمة وإحباط واسع وهجرة صامتة مضاعفة.

العام يتراجع والخاص لا يستطيع التوسع

ما كان سابقاً ملاذاً آمناً تحول اليوم إلى عبء وورقة ضغط، حيث تراجع عدد موظفي القطاع العام نتيجة قرارات الفصل التعسفي المستمرة، ولما وصف «بالبطالة المقنعة»، لكن هذه الذريعة أوصلت إلى قرارات فصل جماعية اختلط فيها الحابل بالنابل، فلم تكن إصلاحاً إدارياً وإعادة هيكلة بل إعلان نوايا لانسحاب القطاع العام من جبهات العمل، فأقصت موظفين عن وظائفهم بعد سنوات طويلة من الخدمة من دون تعويض أو مساعدة في إيجاد بديل فعلي لتأمين مصدر عيش، وترافق ذلك مع إغلاق وتوقف بعض المؤسسات العامة.

مقابل عمليات الفصل التعسفي من القطاع العام وتوقف بعض جهاته ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير.

وأمام هذا التراجع للقطاع العام، أين القطاع الخاص؟

واقع الحال يقول إن القطاع الخاص الصناعي المنتج، بمنشآته الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، يعاني من الصعوبات والمعيقات، وبعض منشآته توقفت أو قيد التوقف، أما المناخ الاستثماري فمضطرب وهش بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، ومن حال تعقيد بعض الإجراءات كأحد مفرزات البيروقراطية المستمرة، مما أثنى القطاع الخاص عن التوسع وأضعفه وقيد من قدرته على استيعاب اليد العاملة، بل بات يزج البعض منها الى البطالة مجدداً بسبب استمرار معيقاته.

لماذا لم تتحرك الحكومة؟

تم الإعلان عن منصات توظيف هنا وهناك، لكنها مجرد سياسة ترقيعية لا تخفي غياب الاستراتيجية- السياسية الاقتصادية- الشاملة لعلاج مشكلة البطالة وخلق جبهات العمل، سواء للقطاع العام أو الخاص، والمسؤولية الرسمية هنا تتمثل بداية بغياب الرؤية، خاصة بعد إنتاج هذه النسبة الكبيرة من البطالة.

وفي حال عدم التحرك بهذا الاتجاه سيبقى ما يجري إدارة ترقيعية لأزمة يومية، مستمرة ومتفاقمة، وليس إصلاحاً، وكأنه حدث عابر لا خلل هيكلي يضرب عمق المجتمع والدولة معاً.

تؤكد التجارب العالمية أن التعافي يبدأ بالاستثمار بالإنسان، وبحال لم تتحول الأولويات الحكومية من سياسات الترقيع إلى خطة وطنية طارئة تبدأ بهيكلة التعليم والتركيز على مخرجاته، وتمر بدعم الإنتاج «الصناعي والزراعي-العام والخاص»، ولا تنتهي بتشجع الاستثمار في الإنتاج الحقيقي، فإن الـ 60% بطالة حالياً لن تكون ذروة الأزمة بل الفتيل لانفجار اجتماعي قد لا يمكن السيطرة عليه.

المطلوب أيضاً

كذلك يجب على الحكومة أن تدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتكون شريكاً لها بالتمويل وليس بالمساعدة الشكلية فقط، بدراسة الجدوى أو بتذليل بعض الصعوبات والمعيقات، لكونها مستقطبة ومشغلة لفرص العمل المباشر وغير المباشر، والأهم التوقف عن الترويج لرخص اليد العاملة السورية كعامل استقطاب للاستثمارات الكبيرة «المأمولة»، مما يعني وضع سقف متدن سلفاً للرواتب، والتبخيس بالعمالة السورية المبدعة والماهرة والكفؤة بصورة رخيصة ومبتذلة تحت عنوان تشجيع الاستثمار. بالتوازي مع ذلك يجب تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتنموية بإعفاءات ضريبية وتسهيلات عادلة ومشجعة، على أن تطرح فرص العمل، جميعها، بشفافية بالاعتماد على الخبرة والمهارة والاختصاص، بعيداً عن المحسوبيات والولاءات.

أخيراً لا بد من الاعتراف بأن إعادة رسم سوق العمل وإدارته وطنياً لا تتم بعصا سحرية، بل نعيد ونكرر أن ذلك يبدأ من الاستقرار السياسي والأمني، مما يؤكد أن الحل سياسي أولاً، قبل أن يكون اقتصادياً.

سورية تغلي... غضب شعبي بلا سقف

في شوارع دمشق ومحافظات سورية الأخرى، لا شيء يبدو طبيعياً بعد الآن. الغضب الشعبي يتصاعد يوماً بعد يوم، وصرخات المحتجين تتردد أمام مقرات الجهات الرسمية كما لو كانت صدى سنوات من الإهمال والمعاناة. لا تقتصر هذه الاحتجاجات على فئة واحدة؛ بل تشمل شرائح واسعة من المجتمع، كل واحدة متضررة بطريقتها من سياسات وممارسات جعلت الحياة اليومية شبه مستحيلة.

المعلمون يصرخون من أجورهم المهدورة التي لا تكفي لأبسط مستلزمات حياتهم، وسائقو الشاحنات والمواصلات يعيشون صراعاً يومياً لتغطية تكاليف المعيشة، بينما الأسر الفقيرة ترى أطفالها بلا تدفئة في ليالي البرد القارس، ويقف الآباء عاجزين أمام أبسط ضروريات أبنائهم؛ طعام يكفي، أغطية تحميهم من الصقيع، تعليم يمكن أن يفتح لهم باب الأمل. ارتفاع الأسعار لم يعد مجرد رقم على السلعة، بل واقع يومي يثقل كاهل الناس. فالكهرباء أصبحت حلماً بعيد المنال، وأسعار المواصلات تتصاعد بلا رقابة، والإنترنت والاتصالات يكادان يصبحان رفاهية لا يستطيع معظم السوريين تحمّلها. كل ذلك في وقت انقطع فيه الدعم الحكومي الذي كان يشكل متنفساً للناس، فمن دون دعم، تزداد المعاناة وتختنق الحياة اليومية.

وبينما يحاول المواطنون تحمل كل هذه الأعباء الاقتصادية، يزداد الغضب بسبب الفوضى الأمنية والانفلات المستشري في الشوارع. فعمليات السلب والنهب والقتل والخطف أصبحت مألوفة، والناس يعيشون بلا حماية، وكأن الدولة غائبة عن دورها في حفظ الأمن أو تطبيق القانون. كل يوم يزداد الاحتقان، وتنتشر القصص عن معاناة الأسر، الشباب الذين فقدوا الأمل، والموظفين المفصولين تعسفياً، فيصبح الغضب شعوراً جماعياً لا يمكن تجاهله.

الغضب الشعبي في سورية ليس عارضاً عابراً، بل نتيجة تراكم طويل من الظلم والفقر والإهمال. سنوات من الصبر انتهت، ومواطنون لم يعودوا قادرين على السكوت. كل يوم صمت رسمي يزيد من شعورهم بالخذلان، وكل ساعة تأجيل لإصلاح أعطال الكهرباء، أو تأمين وسائل التدفئة، أو تحسين الأوضاع المعيشية، تقوي نار الاستياء، وتجعل الشوارع أكثر حرارة، ويزداد تصميم المواطنين على التعبير عن غضبهم بكل الوسائل المتاحة.

اليوم، سورية تغلي تحت طبقات من الألم واليأس، والشوارع ممتلئة بصوت المواطنين الذين لم يعد بإمكانهم الصمت. كل لحظة صمت تزيد احتمال انفجار شامل، وكل تأجيل في معالجة مطالب الناس يزيد من احتمال الفوضى ويجعل الشعب يواجه واقعاً مريراً بلا حماية، بلا كرامة، وبلا أمل، إلا إذا استجابت الدولة لمطالبهم الحياتية الملحة قبل أن تتحول المدن إلى ساحات مواجهة لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

سورية اليوم تبدو على شفير الانفجار، والغضب الشعبي أصبح قوة لا يمكن كبحها. إذا استمرت السياسات الظالمة، وغياب الخدمات، والفساد والمحسوبية، فإن الشارع سيصبح مكاناً ليس فيه صوت واحد، بل موجة عارمة من الاحتقان الجماعي، تذكر الجميع بأن صبر المواطن له حد، وأن العدالة والأمن والحياة الكريمة لم تعد خياراً بل مطلب لا يمكن التنازل عنه.

الصناعات النسيجية في مفترق طرق... دعمها ضرورة وطنية لإنقاذ الإنتاج وحماية الاقتصاد

في ظل التحديات الاقتصادية المتراكمة التي تواجه الصناعة الوطنية، عقدت لجنة صناعة الألبسة الجاهزة في غرفة صناعة دمشق وريفها اجتماعاً موسعاً مع إدارة القطاع النسيجي بتاريخ 14 شباط 2026، لوضع اليد على مكامن الخلل التي تعيق هذا القطاع الحيوي، وبحث السبل الكفيلة بإنقاذه وتعزيز قدرته على المنافسة ضمن بيئة سوق مفتوح تزداد فيها الضغوط يوماً بعد يوم.

الاجتماع لم يكن مناسبة بروتوكولية، بل جاء تعبيراً عن حالة قلق حقيقية يعيشها الصناعيون في قطاع يعد من أعرق ركائز الاقتصاد السوري وأكثرها تشغيلاً لليد العاملة. فالصناعات النسيجية والألبسة الجاهزة ليست مجرد نشاط إنتاجي تقليدي، بل منظومة اقتصادية متكاملة تمتد من معامل الغزل والنسيج إلى الورشات الصغيرة، مروراً بسلاسل التوريد والنقل والتوزيع، وصولاً إلى الأسواق المحلية والخارجية. وهي بذلك تؤمّن فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لعشرات الآلاف، وتشكل مورداً تصديرياً مهماً قادراً على رفد الاقتصاد بالقطع الأجنبي متى توفرت له البيئة الداعمة.

وخلال الاجتماع طُرحت التحديات بوضوح، وفي مقدمتها الارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة، سواء الفيول أو الكهرباء، وما يترتب عليه من تضخم في كلفة الإنتاج يضعف القدرة التنافسية للمنتج السوري. كما جرى التوقف عند إشكالية الرسوم الجمركية المفروضة على الخيوط والأقمشة، وارتفاع حوامل الطاقة على منشآت إنتاج الخيوط، الأمر الذي ينعكس سلباً على مصانع التريكو ويهدد استمراريتها ويضع فرص العمل فيها على المحك. ولم تغب عن النقاش مسألة التعرفة الجمركية للأقمشة بأنواعها، والحاجة إلى آليات جمركية أكثر عدالة ومرونة تحمي الصناعة الوطنية من جهة، وتخفف الأعباء عن المنتجين من جهة أخرى.

كما أكد المجتمعون ضرورة إعادة تفعيل مختبرات الجمارك لضمان فحص وتصنيف المواد بدقة وشفافية، بما يحد من الاجتهادات التي تفرض تكاليف إضافية على الصناعيين. وطالبوا بإعفاء بعض مدخلات الإنتاج غير المصنعة محلياً، مثل إكسسوارات الألبسة، من الرسوم الجمركية، باعتبار أن استمرار فرضها يرفع تكلفة المنتج النهائي دون أي فائدة للاقتصاد الوطني. كذلك شددوا على أهمية تقديم كشف تكلفة شامل لمختلف مراحل الإنتاج الصناعي، للوصول إلى بيانات دقيقة تسهم في صياغة سياسات واقعية قائمة على الأرقام لا على التقديرات.

وفي سياق تعزيز الحضور الخارجي للمنتج السوري، جرى التأكيد على ضرورة تسهيل عمليات التصدير إلى دول الجوار، وفي مقدمتها مصر والأردن، وطرح مبدأ المعاملة بالمثل لمعالجة الاختناقات التجارية، بما يفتح آفاقاً أوسع أمام الصناعة الوطنية ويعزز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

إن مجمل هذه المطالب لا يمكن النظر إليها باعتبارها مطالب فئوية أو قطاعية ضيقة، بل هي تعبير عن حاجة اقتصادية ووطنية ملحّة. فإهمال هذا القطاع يعني خسارة طاقات إنتاجية كبيرة، وتفاقم البطالة، وتراجع الصادرات، وزيادة الاعتماد على المستوردات. أما دعمه بصورة مدروسة فيعني الحفاظ على قاعدة صناعية تاريخية، وتعزيز القيمة المضافة المحلية، وتحقيق دوران اقتصادي ينعكس إيجاباً على مجمل القطاعات.

من هنا، فإن المطلوب من الحكومة ليس الاستماع إلى هذه المطالب فقط، بل التعامل معها بوصفها أولوية استراتيجية. ويتجسد ذلك في تبني خطة شاملة لدعم الطاقة للصناعات النسيجية، وإعادة هيكلة التعرفة الجمركية بما يوازن بين حماية الإنتاج الوطني وضبط السوق، وتبسيط إجراءات التصدير، وتحسين جودة المنتجات المحلية عبر دعم تقنيات الإنتاج وتحديثها.

إن النهوض بقطاع الصناعات النسيجية ليس خياراً مؤجلاً، بل ضرورة اقتصادية ووطنية تمليها متطلبات التعافي والاستقرار. فحين تستعيد هذه الصناعة عافيتها، فإنها لا تحمي مصالح المنتجين فحسب، بل تسهم في ترسيخ الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتؤكد أن دعم الصناعة الوطنية هو الطريق الأقصر نحو تنمية مستدامة قائمة على الإنتاج لا الاستيراد.

حياد الدولة ليس اقتصاداً... بل ليبرالية متوحشة على حساب الفقراء

في مقابلة عبر تلفزيون سورية بتاريخ 3 شباط 2026، قدّم مدير حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة خلاصة الموقف الرسمي من السوق اليوم: الدولة لا تحدد الأسعار، تكتفي بفرض الإعلان عنها، تراقب عبر «سبر السعر»، وتغض الطرف مؤقتاً عن التسعير بالدولار طالما أُرفق بسعر بالليرة السورية. أما الخلاصة المطمئنة، فكانت أن البضائع «متوفرة» مع التركيز على السلة الأساسية من غذائيات ولحوم وألبان وأجبان.

هذا الخطاب ليس تقنياً ولا عابراً، بل تجسيد صريح لسياسات نيوليبرالية تُطبق بأبسط أشكالها وأكثرها قسوة ووحشية؛ تحرير الأسعار دون تحرير الدخل- ورفع يد الدولة دون بناء أي شبكات حماية اجتماعية.

السوق التنافسي... الشعار الذي يبرر الانسحاب

في الأدبيات الاقتصادية، يُسوّق «اقتصاد السوق الحر التنافسي» بوصفه وصفة للنمو والكفاءة. لكن ما يُطبق اليوم لا علاقة له لا بالحرية ولا بالتنافس، بل هو تفكيك متعمد لدور الدولة التنظيمي وترك السوق لقانون القوة.

الدولة، وفق هذا المنطق، ليست مسؤولة عن حماية المستهلك، بل عن «عدم التدخل». ليست مسؤولة عن العدالة السعرية، بل عن «الشفافية» الشكلية عبر الإعلان عن السعر. وهكذا يتحول مفهوم حماية المستهلك من سياسة عامة إلى لافتة فارغة.

الدولرة كأمر واقع

القول إن التسعير بالدولار ممنوع، مع غض الطرف عنه عملياً، يكشف جوهر اللبرلة المتوحشة المحلية؛ شرعنة الأمر الواقع الاقتصادي بدل مواجهته. فبدل معالجة أسباب انهيار العملة، يُطلب من المواطن أن يتأقلم مع تسعير مزدوج، ومع سوق تتعامل معه كطرف ضعيف قابل للابتزاز اليومي.

هذه ليست مرونة اقتصادية، بل تحميل مباشر للأزمة على الفئات الأضعف، وهو أحد الأعمدة الأساسية للسياسات النيوليبرالية عالمياً.

وفرة السلع... وفقر الناس

تكرار مقولة «البضائع متوفرة» يعكس منطق السوق التوحشي القائم على الأرقام لا البشر. فالسوق ناجح طالما الرفوف ممتلئة، حتى لو كانت جيوب الناس فارغة. أما السؤال عن القدرة الشرائية، فيُترك خارج النقاش، وكأنه شأن فردي لا علاقة له بالسياسات العامة.

في هذا السياق، يصبح الحديث عن «السلة الأساسية» نوعاً من التجميل الخطابي لواقع تُترك فيه أسعار الغذاء الأساسية بلا سقوف ولا ضوابط.

من اقتصاد السوق إلى اقتصاد الافتراس

ما يجري اليوم ليس اقتصاد سوق حر، بل اقتصاد افتراسي؛ تجار أقوياء- دخول منهارة- غياب رقابة حقيقية- ووزارة تكتفي بدور المراقب المحايد. المواطن هنا لا يُنظر إليه كصاحب حق، بل كمتغير ثانوي عليه أن يتكيف أو يُقصى.

بهذا المعنى، لا تُحيّد الدولة عن السوق، بل تنحي نفسها عن مسؤوليتها الاجتماعية، وتترك الفئات المفقرة في مواجهة مفتوحة مع سوق منفلت.

شرعية الدولة... وحماية الناس

عندما تتحول حماية المستهلك إلى «سبر سعر»، وتصبح الدولرة مخالفة مسموحة، ويُختزل دور الدولة في الإعلان لا الضبط، فنحن أمام سياسات متوحشة صريحة لا تخدم إلا من يملكون القدرة على فرض السعر، بينما تُدفع الغالبية الساحقة من المواطنين إلى معركة يومية خاسرة لتأمين أبسط متطلبات العيش.

وهنا، لا يعود السؤال عن كفاءة السوق، بل عن شرعية دولة تخلت طوعاً عن دورها في حماية الناس.

هل حقاً روسيا «محطة وقود تحمل قنبلة ذرية»

أجرى نائب رئيس مجلس الدوما الروسي- ألكسندر باباكوف- لقاءً مع المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لاري جونسون. ويبدو أن النائب الروسي اضطر إلى أن يشرح لذلك الضابط الاستخباراتي الأمريكي السابق، الذي أصبح محللاً عسكرياً—سياسياً، أن روسيا لم تعد منذ زمن «بلد محطة وقود»، كما كان يُطلق عليها في عهد الرئيس أوباما.

■ مكسيم ستوليتوف

كان صاحب هذا الوصف السيناتور جون ماكين، المعروف بعدائه لروسيا. ففي عام 2014 قال حرفياً: «روسيا محطة وقود تتظاهر بأنها دولة». ومن بعده كرر هذا التعبير المهين كثيرون من المسؤولين الغربيين. ومن بينهم كبير دبلوماسيّ الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الذي وصف روسيا في مقال عن «أوروبا كحديقة مزدهرة والعالم الآخر كأدغال» بأنها «محطة وقود تحمل قنبلة ذرية».

قال باباكوف: «لقد تغيَّرت روسيا جذريا خلال 30 عاما. حتى في جانب واحد أساسي، وهو توريد المنتجات الخام. كثيرون ينظرون إلى روسيا باعتبارها دولة تصدّر النفط والغاز ومواد خام أخرى إلى الأسواق العالمية. نعم، نفعل ذلك. نعم، نورد بكميات كبيرة إلى حد ما». ووفقا له، فإن إيرادات الميزانية الروسية من القطاعات التصديرية لا تتجاوز اليوم 18%، أي أن 82% من إيرادات الميزانية تُنشأ خارج القطاعات الخامية: أي الزراعة، والصناعة، والنقل، والقطاع الحقيقي من الاقتصاد.وأضاف:«هذاالنوعمنالأرقاممعبرللغاية، وسيكون مفهوما لكل من يحاول اليوم تصوير روسيا كدولة ضعيفة وفقيرة وغير قادرة على التنمية الذاتية. نحن اليوم لا نناقش حتى ذلك. نحن نناقش كيف وبأي طريق نُسرّع هذه المشاريع، أو نزيد من فعاليتها».

لا يزال كثير من المسؤولين الأوروبيين ينشرون مزاعم زائفة بأن روسيا تفكك الأجهزة المنزلية المستوردة، مثل: الغسالات والمكانس الكهربائية، لاستخراج «الرقائق» اللازمة لإنتاج الصواريخ، وأنه يجب حظر بيع مثل هذه السلع «ذات الاستخدام المزدوج» إلى روسيا. فرض الاتحاد الأوروبي حتى الآن 19 حزمة عقوبات، لأنه يعتقد أن الاقتصاد الروسي سينهار من دون الإمدادات الأوروبية، وأن موسكو ستفقد إيراداتها من العملة الصعبة من دون التصدير إلى أوروبا، وستبقى من دون أموال. وسينهض الشعب ويتمرد ويغيّر السلطة إلى سلطة ترضي الغرب.

في نهاية كانون الأول، نشرت بعض وسائل الإعلام الروسية خبرا مفاده: أن صادرات المنتجات الروسية عالية التقنية ارتفعت بنسبة 23%. قالت المديرة العامة للمركز الروسي للتصدير «المجموعة التابعة لفيب. آر إف» فيرونيكا نيكشينا: «كل واحد من عشرة روبلات في اقتصاد بلادنا ينشأ بفضل الصادرات غير الخام وغير الطاقية. ورغم كل الصعوبات، بما في ذلك هذا العام، ارتفعت صادرات المنتجات عالية التقنية بنسبة 23% خلال الأشهر الثمانية الأولى. وتشتري بلدان الجوار القريب، والصين، وتركيا، والهند، ودول أمريكا الجنوبية وحتى أمريكا سلعنا».

ووفقاً لبيانات المركز، تشتري أنظمة غير صديقة منتجات روسية عالية الجودة، وتُبرم الصفقات عبر دول ثالثة. وفي الوقت نفسه توسع روسيا تشكيلة صادراتها عبر منتجات ذات قيمة مضافة عالية في المجالات التي تعد فيها رائدة. ففي صادرات الأغذية تتزايد أحجام تصدير المنتجات الغذائية الجاهزة، مثل: اللحوم، ومنتجات الألبان، وكذلك الشوكولاتة والحلويات. كما زادت قطاعات، مثل: مستحضرات التجميل، والعطور، والمواد الكيميائية المنزلية من قدراتها التصديرية بشكل ملحوظ، وارتفعت شهرتها في أسواق عديدة، «وأصبحت ممثلة جيدا على رفوف متاجر التجزئة الأجنبية». ويساهم في نمو قطاع السلع الاستهلاكية شبكة من الأجنحة الدائمة للمنتجات الروسية، في إطار ترويج منهجي للسلع المحلية عالية الجودة والتقنية تحت العلامة الجامعة «صُنع في روسيا».

رغم العقوبات، لم تحافظ الصادرات الروسية على أحجامها فحسب، بل نفذت تحولا استراتيجيا. فبينما يحاول جزء من العالم تقييد التجارة مع روسيا، يزيد جزء آخر مشترياته، وتواصل دول غير صديقة شراء سلع حيوية لها. كما نرى، لم توقف العقوبات التدفقات المالية، بل أعادت توجيهها. فبماذا تكسب روسيا اليوم فعليا؟

لم تكتف البلاد بإعادة توجيه تدفقات السلع، بل فعلت ذلك بهامش أمان كبير. ووفقا لرئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين، فإن 86% من الصادرات تذهب إلى دول صديقة. وقال: إن هذا ليس مجرد رقم، بل تجاوز واثق للسقف الذي حدده الرئيس فلاديمير بوتين. جغرافية النجاح تشمل قبل كل شيء شركاءنا الرئيسيين: الصين، وبيلاروسيا، والهند، وكازاخستان.

المهم، أن النمو لم يأت من مصادر الطاقة التقليدية فحسب، بل من «القطاعات غير الخامية»: الآلات الروسية «بما في ذلك المعدات الخاصة والحواسيب»، والمنتجات الكيميائية، والمعادن من الألمنيوم والنحاس إلى الحديد الزهر والصلب المدرفل.

وأكد ميشوستين، أن المهمة الأساسية الآن هي تثبيت هذا النجاح والتركيز على السلع ذات القيمة المضافة العالية. والهدف طموح: بحلول عام 2030 زيادة صادرات المنتجات الصناعية والزراعية بمقدار الثلثين، والحفاظ على حصة التوريد إلى الدول الصديقة عند مستوى لا يقل عن 80%.

ورغم القيود، تستمر التجارة بين روسيا والدول التي فرضت عليها عقوبات، وأحيانا بنشاط ملحوظ. فهذه الدول تواصل شراء الطاقة، والأسمدة، والوقود النووي، والمعادن، والأسماك والمأكولات البحرية. مفارقة واضحة: تُفرض العقوبات وتُنفذ العقود.

فعلى سبيل المثال: خلال النصف الأول من عام 2025 فقط، ربحت روسيا 800 مليون دولار من توريد اليورانيوم إلى أمريكا، وهو ما يعادل إيرادات العام السابق بأكمله. وتشير بيانات يوروستات إلى أن روسيا حافظت خلال السنوات الأربع الأخيرة على موقعها المتقدم في سوق الأسمدة الأوروبية، بحصة 23% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي مقابل 28% قبل بدء العملية العسكرية الخاصة. ومع ذلك، يوضح بعض الخبراء، أن أساس الصادرات إلى الدول الصديقة لا يزال يتمثل في المواد الخام والسلع الأساسية: النفط، والغاز، والفحم، والمعادن، والأسمدة، والمنتجات الزراعية. لكن التغيير الجوهري هو في الجغرافيا، مع التحول نحو آسيا والجنوب العالمي، ما أدى إلى نمو منظومة كاملة حول التصدير: سلاسل الإمداد، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية للموانئ، والتأمين، والصيانة.

نجحت شركات تكنولوجية عدة في الانتقال من الاستيراد إلى التطوير الذاتي والتصدير وأصبح ذلك جزءاً من الاتجاه الاقتصادي العام

نجحت شركات تكنولوجية عدة في الانتقال من الاستيراد إلى التطوير الذاتي والتصدير، وأصبح ذلك جزءاً من الاتجاه الاقتصادي العام، الذي يعكس تغير بنية الأعمال الروسية في الظروف الجديدة. وتُصدَّر أيضا منتجات النسيج إلى بيلاروسيا، وكازاخستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وقيرغيزستان، وتركيا. ويرى خبراء، أن الحديث لم يعد عن تجارة بدائية «مواد خام مقابل عملة»، بل عن منتجات معالجة بعمق وقيمة مضافة عالية. التوجه الاستراتيجي يتحول نحو بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والجنوب العالمي، حيث «دور روسيا مختلف تماما» ولا توجد آليات الاحتواء السابقة.

ومفارقة أخرى: خلال العملية العسكرية الخاصة زادت روسيا صادراتها من الأسلحة. فقد صدّر المجمع الصناعي العسكري الروسي أسلحة إلى 30 دولة، بعائدات بلغت 15 مليار دولار في العام الماضي. ويعزى ذلك إلى إثبات فاعلية الأسلحة الروسية في ساحة القتال. كما أعلن وزير الدفاع أندريه بيلوسوف: أن الجيش الروسي سيتلقى في عام 2026 أكثر من 310 ألف قطعة من المعدات و21 مليون وسيلة إصابة. وفي كانون الثاني من العام الجاري تسلم الجيش 10 آلاف وحدة سلاح، ومليوني وسيلة إصابة.

في الزراعة، تجاوز محصول معظم المحاصيل مستويات عام 2024، رغم الظروف المناخية غير العادية. فقد بلغ إنتاج القمح 91,4 مليون طن مقابل 82,6 مليون طن في العام السابق. وقد يصل إنتاج الذرة إلى 14 مليون طن. واحتفظت روسيا للعام الثاني على التوالي بصدارة صادرات زيت دوار الشمس عالمياً. كما سُجلت أرقام قياسية في الصويا واللفت، وربما في الكتان الزيتي.

أصبحت دول رابطة الدول المستقلة وآسيا الوجهة ذات الأولوية. ويُصدَّر واحد من كل خمسة من ممثلي الشركات الصغيرة والمتوسطة الروسية إلى الصين، خصوصا في الصناعات الغذائية والخشبية والملابس. كما ازدادت أهمية بيلاروسيا كممر تصديري، وارتفعت التجارة مع تركيا. ويلعب إحلال الواردات دورا ملحوظا داخل البلاد، حيث ينشأ إنتاج محلي بدلاً من الاستيراد، ما يزيد القيمة المضافة داخل الاقتصاد وقاعدة الضرائب.

لماذا تبخر الحديث عن

مر أكثر من عام على اللحظة التاريخية التي اعتقد فيها السوريون أن كابوس الاستبداد والإفقار الذي جثم على صدورهم قد انزاح إلى غير رجعة، تلك السلطة التي أفقرت السوريين وكانت السبب الأساسي في التدمير الذي تعرضت له البلاد. وفي الأيام الأولى لرحيل سلطة الأسد، ضجت المنابر والشاشات بشعار «إعادة الإعمار»، الذي قدم للسوريين كجرعة أمل وترياق لآلام النزوح والتهجير والفقر المدقع. وكان الحديث عن بناء سورية الجديدة يتصدر الخطابات الرسمية للسلطة الجديدة، حيث داعبت أحلام السوريين صور المدن والمرافق والجسور وهي تنهض من تحت الأنقاض. لكن، وبعد مرور أكثر من عام، نجد أنفسنا أمام صمت مريب يلف هذا الملف الحيوي، فقد اختفى المصطلح من القاموس الحكومي، وتلاشت الخطط قبل أن تولد، وتحول الإعمار إلى شعار منسي. وعدا عن كونه مؤشراً خطيراً على انحراف البوصلة، يمثل هذا الغياب إهمالاً لاستحقاقات الشعب السوري الذي دفع أغلى الأثمان للوصول إلى هذه اللحظة.

■ أحمد الرز

يثير إغفال موضوع إعادة الإعمار، وعدم تقديم أي استراتيجية أو خطة وطنية واضحة له، تساؤلات مشروعة حول النوايا والتوجهات. فبدلاً من أن نرى ورشات العمل تضع تقديرات التكلفة وتجري الإحصاءات الشاملة لحجم الدمار، نرى تسارعاً محموماً في إبرام صفقات الاستثمار مع شركات خاصة، محلية وأجنبية، تستهدف الأصول السيادية للدولة.

يشي هذا التناقض الصارخ بين جمود الإعمار واللهث وراء الاستثمارات بأن نموذج استباحة الثروة الوطنية لا يزال قائماً. حيث أن غياب البرلمان المنتخب من الشعب، وعدم وجود رقابة شعبية حقيقية على الأداء الحكومي، يحول أصول الدولة السورية إلى غنائم يتم تقاسمها بعيداً عن أعين السوريين ورقابتهم. وهو ما يضعنا اليوم أمام مفترق طرق خطير: فإما المضي نحو بناء دولة تضع مصلحة مواطنيها كأولوية أولى، أو الاستسلام للمحاولات الجديدة لخصخصة الأصول الحكومية وتجاهل الضرورات الوطنية، بينما لا يزال ينتظر السوري «إعمارا» لن يأتي طالما بقيت القضايا الكبرى عالقة دون حل وطني شامل وشفاف.

لماذا توقف قطار الإعمار قبل انطلاقه؟

منذ اللحظات الأولى لسقوط السلطة السابقة، كان من المفترض أن تكون إعادة الإعمار هي المهمة المركزية للسلطة الجديدة، ليس فقط كعملية هندسية وتنموية، بل كواحدة من أدوات تحقيق السلم الأهلي. إلا أن الواقع هو أننا لم نخط ولا خطوة واحدة ملموسة في هذا الملف، حيث لم نسمع عن تشكيل لجنة وطنية عليا للإعمار تضم كفاءات سورية، ولم يتم الإعلان عن أي مسوحات ميدانية دقيقة للمناطق المنكوبة، بل وفوق ذلك، لم تصدر أي تقديرات مالية رسمية تشخص حجم الاحتياج الوطني في هذه العملية.

غياب الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإعمار ليس مجرد كسل حكومي بل هو في الجوهر تعبير عن عمق الأزمة السياسية

غياب الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإعمار ليس مجرد كسل حكومي، بل هو في الجوهر تعبير عن عمق الأزمة السياسية التي لا تزال قائمة في البلاد. فإعادة الإعمار في أي بلد خرج من صراع طويل تتطلب توافقا اجتماعيا جديدا يحدد الأولويات: هل نبدأ بالبنية التحتية؟ أم بالوحدات السكنية للمهجرين؟ أم بالمدارس والمشافي؟ هذه الأسئلة تتطلب حوارا وطنيا شفافا بين السوريين، لكن بدلاً من ذلك، نجد أنفسنا أمام حالة من الغموض التي لا تخدم حتى الآن سوى بعض الفئات الضيقة الساعية لتحقيق أكبر قدر من المكتسبات خلال هذه المرحلة غير المستقرة.

فوق ذلك، فإن تجاهل مهمة البدء بالعمل على الإحصاءات الوطنية لتقدير التكلفة المطلوبة لإعادة الإعمار يمنع السوريين من فهم حجم التحدي، ويجعل من ملف الإعمار مادة للمزايدات السياسية أو الصفقات المشبوهة. كما أن تكلفة إعادة بناء سورية، والتي قدرتها منظمات دولية بمئات المليارات من الدولارات «لا يمكن الركون لهذه التقديرات كونها تميل إلى تضخيم الأرقام النهائية لتحصيل أكبر قدر من الهبات»، تتطلب حشداً وطنياً ودولياً لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب الشفافية والخطط الوطنية الواضحة.

يتساءل الكثير من السوريين اليوم أين ذهبت الوعود؟ ولماذا يراد لنا أن نعتاد العيش وسط الركام بينما تناقش صفقات الاستثمار خلف الأبواب المغلقة؟ هذا التغييب المتعمد هو طعنة في خاصرة التطلعات الشعبية، واستهانة بآلام الملايين الذين انتظروا بزوغ فجر جديد يعيدهم إلى مدنهم وقراهم بكرامة وأمان. والاستمرار في هذا النهج يعني ببساطة أن الإعمار لم يعد أولوية، بل أصبح عبئاً تجري محاولات للهروب منه نحو صفقات سريعة الربح وقليلة الجدوى للمجتمع السوري.

استباحة الأصول: الخصخصة تسبق الإعمار

بينما يلف الجمود ملف إعادة الإعمار، يلاحظ نشاطا مريب في استثمار أصول الدولة. ويضع توقيت هذه الصفقات، في ظل غياب دستور دائم وبرلمان منتخب ورقابة شعبية، علامات استفهام كبرى حول قانونيتها وجدواها الوطنية. حيث يرى السوريون اليوم عملية تصفية ممنهجة لمقدراتهم عبر منح عقود طويلة الأمد لشركات خاصة محلية وأجنبية. وهذه الصفقات، في جوهرها، هي رهن لمستقبل السوريين لعقود قادمة، وتجريد للدولة من أدواتها الاقتصادية قبل أن تبدأ فعليا عملية تعافي الاقتصاد.

تكمن الخطورة في أن هذه الصفقات تجري في ظل غياب شديد في الرقابة. فمن الذي يقرر أن هذا العقد يخدم مصلحة الشعب السوري؟ ومن الذي يضمن أن هذه الشركات ستلتزم بمعايير النزاهة؟ في غياب البرلمان، تصبح السلطة التنفيذية هي الخصم والحكم، وهي الجهة التي تمنح الصكوك وتوقع العقود بعيداً عن أي نقاش عام. وسيؤدي هذا المسار بالضرورة إلى خلق شبكة

«إعادة الإعمار» في سورية؟

محسوبيات تستحوذ على ما تبقى من رمق في الاقتصاد السوري، بينما يبقى المواطن العادي خارج دائرة المنفعة، بل ويتحمل تبعات هذه الصفقات من خلال تراجع الخدمات وارتفاع تكاليف المعيشة. ربما يجادل البعض بأن التوجه الحالي يمثل الحلول الوحيدة المتاحة في ظل الظرف القائم في سورية، لكنه يتجاهل أن هذه الصفقات لا تساهم في إعادة إعمار ما تم تدميره، بل في تضخيم حسابات فئة قليلة تقتنص الفرص في زمن الفوضى، وأن السوريين لم يسقطوا سلطة الاحتكار والنهب ليستبدلوها بالمناقصات المشبوهة والاستثمار غير المراقب شعبياً الذي يفرغ مفهوم الدولة من محتواه الاجتماعي.

الاستقرار السياسي والاجتماعي خطوة إجبارية لإعادة البناء

لا يمكن الحديث عن إعادة إعمار حقيقية وصادقة في سورية دون الاعتراف بحقيقة جوهرية: الإعمار هو فعل سياسي بامتياز قبل أن يكون فعلاً عمرانياً. والاستعصاء الحالي في ملف إعادة الإعمار، والهروب نحو صفقات الاستثمار المشبوهة، هو نتيجة مباشرة لغياب الاستقرار السياسي. ولا سيما أن الحل لا يبدأ من توقيع عقود مع شركات أجنبية، بل من الداخل السوري، عبر العودة إلى النقطة الأولى التي تم إهمالها وهي المؤتمر الوطني العام والشامل وكامل الصلاحيات.

سورية اليوم بحاجة إلى هذا المؤتمر الوطني الجامع الذي يجب أن يضع خارطة الطريق لمستقبل البلاد، وهو الكفيل بحل القضايا العالقة، وعلى رأسها الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وتوزيع الثروات بشكل عادل، وضمان عدم عودة الاستبداد الاقتصادي بأي لبوس جديد. ودون هذا التوافق السياسي العريض، ستظل أي محاولة للإعمار مجرد ترقيع أو إعادة تدوير للنهب الممنهج.

وبعيداً عن صفقات الخصخصة، يؤدي غياب خطة إعمار وطنية شاملة إلى دفع البلاد نحو نموذج اقتصادي يعتمد على الاستهلاك والخدمات الهامشية بدلاً من الإنتاج. فعندما تتخلى الدولة عن دورها في قيادة قاطرة الإعمار الإنتاجي من ترميم للمصانع، واستصلاح للأراضي الزراعية وتأهيل لشبكات الري وغيرها، فإنها تترك الساحة مفتوحة لنمو اقتصاد الظل الذي تسيطر عليه أموال مجهولة المصدر ونخب تجارية لا تهتم ببناء قاعدة صناعية أو زراعية صلبة. حيث يخلق هذا التوجه حالة من النمو المشوه، فترتفع أسعار العقارات والمواد الاستهلاكية، بينما تظل الأجور والقدرة الشرائية للمواطن في الحضيض، مما يعمق الفجوة ويجعل من سورية سوقاً للبضائع المستوردة بدلاً من أن تكون ورشة للإنتاج.

تغييب الإعمار كعملية إنتاجية وطنية يعني أيضاً حرمان ملايين الشباب السوريين من فرص عمل كريمة ومستدامة، وتحويلهم إلى عمالة رخيصة في مشاريع خدمية لا تبني مستقبلاً. لهذا، فإن الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإعمار يجب أن ترتكز على توطين التكنولوجيا وتحفيز القطاعات الإنتاجية المحلية لتكون هي المحرك لعملية البناء، بدلاً من الارتهان الكلي للشركات الخارجية التي تبحث عن الربح السريع والتحويلات بالعملة الصعبة إلى الخارج. والاستمرار في النهج الحالي سيحول سورية إلى كانتونات اقتصادية معزولة، حيث تنعم مناطق معينة بالاستثمارات التي تخدم النخبة، بينما تظل عموم البلاد تعيش حالة من الموت السريري. وسرعان ما سيشكل هذا التفاوت قنبلة موقوتة ستقوض أي فرصة للاستقرار السياسي المستقبلي، فالدولة التي لا تملك إنتاجها لا تملك قرارها، والشعب الذي لا يجد عملاً في إعمار بلده سيظل يبحث عن طريق للهجرة والرحيل. استمرار الوضع الراهن المتمثل بالجمود سيؤدي حتماً إلى تكرار مآسي السوريين. وسنظل نرى مشاهد الجوع والانهيار المستمر في الخدمات الأساسية في المدن والأرياف، وسينزلق الوضع الاقتصادي نحو قاع جديدة، وهو ما يقود بطبيعة الحال إلى انفجارات اجتماعية لن تكون مجرد احتجاجات مطلبية فحسب، بل رد فعل طبيعي على شعور السوريين بالخذلان من أن تضحياتهم سرقت لصالح صفقات تجارية لا تعنيهم.

الاستعصاء الحالي في ملف إعادة الإعمار والهروب نحو صفقات الاستثمار المشبوهة هو نتيجة مباشرة لغياب الاستقرار السياسي

الصين تستعد لإطلاق خطتها الخمسية الـ15: «الاكتفاء الذاتي والقوّة بالعلوم والتكنولوجيا»

تستعد الصين لإطلاق الخطة الخمسية الخامسة عشرة «2026–2030»، التي تُعتبر وثيقة محورية لتحقيق «الاعتماد على الذات والقوة في العلوم والتكنولوجيا»، بحسب تصريحات مسؤولين صينيين. يرصد هذا المقال أبرز ملامح الخطة وبعض ردود الفعل الأمريكية الأولية.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

وصف وزير العلوم والتكنولوجيا الصيني «يين خه جون» المرحلة المقبلة في الصين بأنها تتطلب التركيز على «تنمية قوى إنتاجية جديدة عالية الجودة». وتنطوي الأهداف الاستراتيجية الكبرى للخطة الخمسية الـ15 على النهوض بأعباء «فترة حاسمة لتحقيق الاعتماد على الذات والقوة في العلوم والتكنولوجيا وبناء الصين كقوة علمية وتكنولوجية».

المحاور الرئيسية للابتكار العلمي-التكنولوجي

حددت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في «الاقتراحات الخاصة بصياغة الخطة الخمسية الـ15» أربعة ترتيبات رئيسية للابتكار العلمي والتكنولوجي: 1- تعزيز الابتكار الأصلي وتحقيق اختراقات في التقنيات الأساسية. 2- تعزيز التكامل العميق بين الابتكار العلمي والتكنولوجي والابتكار الصناعي. 3- تطوير التنسيق المترابط بين التعليم والعلوم والتكنولوجيا والمواهب. 4- دفع بناء مبادرة «الصين الرقمية».

ومن أبرز عناصر الخطة التركيز على «صناعات المستقبل»، وهي قطاعات وصفها الخبراء بأنها «تتميز بالرؤية المستقبلية والأهمية الاستراتيجية والقدرة على إحداث تغيير جذري». الاقتراحات الصادرة في تشرين الأول 2025 حدّدت بوضوح ستة مجالات رئيسية سيتم تطويرها: 1- تكنولوجيا الكم «الكوانتوم». 2- التصنيع الحيوي. 3- طاقة الهيدروجين والاندماج النووي. 4- واجهات الدماغ–الحاسوب. 5- الذكاء الاصطناعي المُجسَّد «AI Embodied» وهو فرع من الذكاء الاصطناعي يدمج البرمجيات مع كيان مادي مثل روبوت ليتفاعل مع العالم الحقيقي ويتعلم منه». 6- اتصالات الجيل السادس G6.

وتدعو وثيقة المقترحات أيضا إلى «استكشاف خرائط طريق تكنولوجية متنوعة، وتحديد سيناريوهات تطبيقية نموذجية، وتطوير نماذج أعمال قابلة للتنفيذ، وصياغة قواعد تنظيم سوق مناسبة» بهدف تحويل هذه القطاعات إلى «محركات جديدة للنمو الاقتصادي».

تعزيز الابتكار الأساسي والتطبيقي

شدد وزير العلوم والتكنولوجيا الصيني أيضا على أهمية «تعزيز التخطيط الاستراتيجي والاستباقي والمنهجي للبحث الأساسي وزيادة الدعم الطويل الأجل والمستقر». ودعت الخطة المقترحة إلى «تحقيق اختراقات حاسمة في التقنيات الأساسية عبر السلسلة بأكملها»، مع تركيز الجهود على مجالات رئيسية مثل الدارات المتكاملة، والآلات الصناعية، والأجهزة العالية الدقة.

وفي الذكاء الاصطناعي، ستواصل الصين تعزيز مبادرة «AI Plus»، بهدف «تعزيز التكامل العميق للذكاء الاصطناعي مع الابتكار التكنولوجي، والتنمية الصناعية، واستهلاك متطور، وحماية سبل عيش الشعب». كما ستركز على «تطوير خوارزميات نماذج جديدة ورقاقات ذكاء اصطناعي عالية الجودة». ويجدر بالذكر أنه بحلول نهاية عام 2024، تجاوز عدد شركات الذكاء الاصطناعي في الصين 4500 شركة. وتتوقع الخطة أن يستمر تغلغل تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاعات رئيسية مثل التصنيع والتمويل والرعاية الصحية.

تم التشديد أيضا على «تعزيز دور الشركات كلاعب رئيسي في الابتكار التكنولوجي»، مع دعم تطوير شركات التكنولوجيا الفائقة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية ودعم البحث والتطوير في الشركات.

التحوّل الأخضر والطاقة

لم تقتصر الخطة على التكنولوجيا فحسب، بل تضمنت أولويات مناخية وطاقية واضحة. ولأول مرة، يتم الارتقاء بمبدأ «التحكم المزدوج في الكربون» إلى مبدأ مركزي في وثيقة التخطيط الوطنية، مما يعني تحولاً من التحكم في إجمالي استهلاك الطاقة إلى التحكم في إجمالي انبعاثات الكربون. وتشمل أولويات الطاقة تطوير «نظام طاقة جديد» قائم على: 1- زيادة حصة الطاقة المتجددة «الرياح، الشمس، الطاقة المائية، النووية». 2- تحسين مرونة ومرونة نظام الطاقة الوطني من خلال تطوير التخزين بالضخ ومشاريع تخزين الطاقة والشبكات الذكية. 3- مواصلة تحديث وتطوير محطات الطاقة التي تعمل بالفحم.

مؤشرات وأهداف كمية

وفقاً لأكاديمية الإنترنت الصناعي الصينية، بلغ ناتج هذه الصناعات نحو 11,7 تريليون يوان «1,68 تريليون دولار» في عام 2024، ومن المتوقع أن يتوسع إلى 15,5 تريليون يوان في عام 2026، بمعدل نمو سنوي يبلغ 15%.

وفي الأشهر الـ11 الأولى من عام 2025، تم تسجيل نحو 283,000 شركة جديدة في صناعات المستقبل، بزيادة سنوية قدرها 35,8%. كما قفز عدد شركات الذكاء الاصطناعي التوليدي المسجلة حديثًا بأكثر من 29 ضعفاً.

وتستمر الصين باحتلال المرتبة الأولى عالمياً في عدد المنشورات في المجلات الدولية رفيعة المستوى وطلبات براءات الاختراع الدولية للعام الخامس على التوالي، وتقدّمت في مؤشر القدرة الشاملة على الابتكار من المرتبة 14 في عام 2020 إلى المرتبة 10 في 2024.

الحوكمة والقوانين

إدراكا لما يمكن أن تنطوي عليه هذه الصناعات الجديدة من فترات احتضان طويلة، ومخاطر تجارية كبيرة، شددت الخطة على الحاجة إلى «تحسين القوانين واللوائح والسياسات ومعايير التطبيق والمبادئ التوجيهية الأخلاقية ذات الصلة، وتحسين آلية الحوكمة باستمرار». كما تم التأكيد على أهمية التعاون الدولي لجعل الذكاء الاصطناعي «خيرا عامًّا عالميا يفيد البشرية».

اعتراف أمريكي: الصين تمضي «بسرعة البرق»

بشكل عام عكست ردود الفعل الأمريكية شعوراً متزايداً من جانب الولايات المتحدة بالقلق الاستراتيجي الممزوج باعتراف ضمني بفعالية التخطيط الصيني.

في مقال له في مجلة Review National، بتاريخ 13 كانون الثاني 2026، قال فيفيك لال «Lall Vivek»، وهو مسؤول تنفيذي كبير في مجال الطيران والدفاع الأمريكي، إنه بينما كشفت الصين علناً عن ثالوثها النووي في أيلول 2025، فإن تقدمها الأسرع والأكثر أهمية كان فيما وصفه بـ«الثالوث التقني» الذي يدمج الطاقة النووية والذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية التشغيل «المستقلة».

واعترف لال بالنظرة الشاملة الاستراتيجية للقيادة الصينية قائلاً: «ما يمكننا قوله عن الحزب الشيوعي الصيني هو أنّه يرى الصورة الكبيرة».

ويشير لال إلى قيام الصين ببناء 34 مفاعلاً نووياً، مع خطط لبناء ما يقرب من 200 مفاعل آخر، كجزء من جهد منسق لتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة. ويقول إن الصين تستخدم بالفعل كميات كبيرة من الكهرباء لنشر الذكاء الاصطناعي في التقنيات المستقلة ذات التطبيقات العسكرية، بما في ذلك الكلاب الكشفية الآلية ومحاكاة ألعاب الحرب. ويضيف أنه مع ظهور المزيد من المحطات النووية، من المتوقع أن تتحسن برامج الذكاء الاصطناعي الصينية مثل DeepSeek بسرعة، مما يتيح عرض الطاقة عبر الأرض والبحر والجو والفضاء، والفضاء الإلكتروني.

يقرّ مسؤولون أمريكيون بأنّ الحزب الشيوعي الصيني «يرى الصورة الكبيرة» وأنّ الصين تتطوّر «بسرعة البرق»

ودعا وزارة الحرب ووزارة الطاقة الأمريكيتين لتنفيذ مبادرة التكامل الوطني دون تأخير، المنصوص عليها في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، بشأن أنّ مستقبل القوة العسكرية سيتم تحديده بواسطة «الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والأنظمة المستقلة، بالإضافة إلى الطاقة اللازمة لتغذية هذه المجالات».

واعترف المسؤول الأمريكي بأنّ بكين انتقلت «بسرعة البرق» لربط هذه التقنيات، في حين أنّ الولايات المتحدة بالكاد بدأت للتو في التعرف على مدى ترابطها.

نوّاب أمريكيون: «الوقت ليس في صالحنا»

بعث مجموعة من أعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي رسالة في 9 شباط 2026، مخاطبين وزيري الخارجية والتجارة الأمريكيينَ، قالوا فيها: «يتشارك حلفاؤنا معنا المصلحة في منع [الصين] من تحقيق الاكتفاء الذاتي في أشباه الموصلات، وقد أظهر الكثيرون استعدادا للتوافق مع الضوابط الأمريكية. لكن الوقت ليس في صالحنا».

وبحسب تقرير لرويترز في 13 شباط 2026 تعرضت الإدارة الأمريكية لانتقادات حادة في غرفها البرلمانية على ما وصفوه بـ«التراخي» الأمريكي في مواجهة التقدم الصيني، ومن بين المنتقدين تشاك شومر زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ، وماثيو بوتينجر نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، المعروف بمواقفه المتشددة ضد الصين.

فاتهم شومر الإدارة الأمريكية بـ«بيع الأمن القومي ورهن مستقبل الصناعة من أجل التودد لشي جين بينغ»، بينما وصف بوتينجر الوضع بأنه «سخرية مفرطة» لأنه في الوقت الذي تحاول فيه أمريكا فك ارتباطها بسلاسل توريد المعادن النادرة الخاضعة لسيطرة بكين، فهي «تسمح» للصين باكتساب نفوذ وسيطرة جديدين في قطاعات حيوية مثل الاتصالات والذكاء الاصطناعي.

ملف إيران ودوره في شكل التطور العالمي اللاحق

إن تأمّل وضع الولايات المتحدة الأمريكية يكشف أزمةً عميقةً على الأصعدة كافة، باتت تتجلى بوضوح في كل ما يخص سياساتها الداخلية والخارجية، ما يضعنا أمام مرحلة تراجع تاريخية لا ترتبط بهذه القوة العظمى دون غيرها، بل هي في الواقع تحوّل كبير على المستوى العالمي تعاد فيها صياغة كل المسلمات التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي.

■ علاء أبوفرّاج

ما سبق، وإن بدا بعيداً عن التصديق بالنسبة للبعض، هو في الواقع جزء أساسي من الخطاب الرسمي العالمي، بل والخطاب الأمريكي تحديداً، وإن كان التعبير عن هذه الأفكار يجري بأشكال مختلفة، لكنّه اليوم لا يغيب عن خطاب النخب السياسية والأكاديمية، ويعبّر عنه دبلوماسيون من على المنابر بوضوح! فأثناء انعقاد مؤتمر ميونخ للأمن، خرج وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو ليقول في سياق توصيفه للوضع الدولي الراهن: يجب على الجميع قبول أن «واقع الأمس» لم يعد موجوداً، واعتبر أن أوهام «نهاية التاريخ» التي سادت بعد انهيار الحرب الباردة ما هي إلا «وهم خطير» «في إشارة إلى طرح فوكوياما حول سيادة النموذج الليبرالي الغربي بوصفه الصيغة النهائية للبشرية» ووصف هذه الفكرة بأنّها «حمقاء» وتجاهلت دروس 5 آلاف عام من التاريخ البشري. وفي التقرير الرسمي لمؤتمر ميونخ ذاته، هناك اقتباسات عديدة لروبيو يقول فيها: إن «النظام العالمي القديم عفا عليه الزمن» بل وتحوّل إلى سلاح يستخدم للهجوم على المصالح الأمريكية.

هذه التصريحات لم تكن جزءاً منفصلاً عن سياق كامل، فالولايات المتحدة تعيش في الداخل لحظات صعبة وخطرة على كافة الأصعدة، فالصرّاع والانقسام السياسي الداخلي يتحّول إلى معركة «كسر عظم» وصلت إلى ما رأيناه في «ملف إبستين» وتداعياته على الأطراف كلّها، وخصوصاً أن مسألة كشف الوثائق لا تنحصر في «إبستين». ليست الولايات المتحدة بجزيرة معزولة، بل هي واقعة تحت مجموعة من الضغوط الكبيرة، فمنافسون كثر بقدرات هائلة يؤثرون على المشهد العالمي، بل ويعملون باجتهاد منقطع النظير منذ عقد من الزمن، للتخلص من كميات كبيرة من الدّولار الأمريكي، سواء تلك التي كانت تستخدم بوصفها احتياطيات نقدية، أو التي كانت ضرورية لعمليات التبادلً التجاري العابرة للحدود. فأخذت دول بريكس مثلاً تلجأ للذهب في مخزونها الاحتياطي، وتعتمد أكثر فأكثر على التبادل بالعملات المحلية، ما أخرج ويخرج كميات كبيرة من الدولار من حيّز التداول، مع كل ما يعنيه ذلك من انعكاسات على الولايات المتحدة، التي تمتعت لعقود بميزة «خارقة» إذ تحوّل ريع الدولار الأمريكي إلى شريان رئيسي في جسد الإمبراطورية الأمريكية، فمن جهة حافظ هذا النهب الهائل على مستوى من الاستقرار الداخلي، ومـــكّن واشنطن أيضا من تمويل ماكينة عسكرية ضخمة حول العالم، بالإضافة إلى كونه وسيلة للتحكم بسياسات الدول.

إن تخلي الدول عن الدولار بهذا التسارع، وارتفاع أصوات الدول الأوروبية المؤيدة لهذا التوجّه هو في الحقيقة جرس إنذار حقيقي يصم الآذان في العاصمة واشنطن، وهذا الخطر يعدّ محرّكًا أساسيا في سلوك الولايات المتحدة، بغض النظر عن الاختلافات بين التيارات في كيفية التعامل مع الواقع الجديد.

المشكلة الحقيقية في فهم منطق السياسة الأمريكية اليوم تكمن في أننا نعلم أن انقساماً كبيراً موجوداً في الداخل بين من يُسمون بتيار العولمة والتيار الانكفائي

نصف الكرة الغربي أو إيران؟!

خلال الأشهر الماضية، وبعد الإعلان عن استراتيجية الأمـن القومي في الولايات المتحدة، أصبحت هناك وثيقة رسمية توصّف ما كان يجري بالفعل، وما هي الخطوط العريضة التي يعمل عليها التيار الموجود في البيت الأبيض، وظهرت عملية اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو تجسيداً للمسعى الأمريكي لفرض هيمنة مطلقة في المحيط الحيوي، وتحديداً في أمريكا اللاتينية، بينما وبالنظر إلى التصعيد في إيران، والحشد العسكري الأمريكي، والتحذير المستمر بتوجيه ضربات عسكرية، حتى أثناء انعقاد مفاوضات بين واشنطن وطهران، كل ذلك يطرح مسألة مهمة: إن كانت الولايات المتحدة تركز اهتمامها على نصف الكرة الغربي، وتعلن في استراتيجية الأمن القومي رغبتها في حضور أقل- تحديداً بالمعنى العسكري- في غرب آسيا، فما هو تفسير هذا الضغط على إيران؟

المعروف أن إسقاط النظام الإيراني مطلوب أمريكيا، لكن الهدف ليس تغيير النظام، بل تفتيت إيران كوحدة جغرافية وسياسية، ما يمكن أن يحقق أولاً تهديداً حقيقياً للمصالح الاستراتيجية لروسيا والصين، ويمثل تغييراً جذرياً في التوازن القائم في غرب آسيا لصالح «إسرائيل»، ويضمن لواشنطن السيطرة على كميات إضافية كبيرة من النفط الخام، الذي يمكن أن يتحوّل مع الاحتياطيات في فنزويلا إلى مجال أوسع، يسمح لواشنطن بالتحكم أكثر بالعرض والطلب في سوق النفط العالمي فضلاً عن التسعير. هذا بالإضافة إلا أن أي اضطرابات في تلك المنطقة من شأنها أن تعرقل قدرة الصين للوصول إلى احتياجاتها من الطاقة، وستفرض على الدول الأوروبية أن تعتمد أكثر من أي وقتٍ مضى على الإمدادات الأمريكية.

إن ما سبق، يزيد من رغبة واشنطن في إسقاط إيران، لكنّه في الوقت ذاته مفهوم للأطراف الأخرى المتضررة، التي تعمل معاً وتضع إمكانياتها في خدمة إفشال الخطة الأمريكية، هذا التنسيق أربك واشنطن، فهي اليوم لن تخوض معركة مع إيران، بل مع شبكة معقدة من المصالح المتداخلة لقوى إقليمية ودولية أخرى، ما يمكن أن يزيد التكلفة على واشنطن بشكل كاف لتسريع انهيارها أكثر، واليوم لا يظهر مخْرج يمكن أن تكون واشنطن فيه رابحة، فإن بدأت عدواناً جديداً على إيران لا تضمن نتائجه، ولكنها متأكدة من أن خسائرها ستكون هائلة، وإن تراجعت وذهبت إلى صفقة تشبه صفقة 2015 ستكون هذه خسارة أيضاً، نظراً إلى أن ترامب ومنذ ولايته الأولى انسحب من هذه الاتفاقية، لأنه يريد «الوصول إلى اتفاق أفضل» وإن تراجعت واشنطن عن العمل العسكري، أو أقدمت عليه، فلن يدفع الإيرانيين إلا لمزيد من التشبث بموقفهم الحالي.

من يضع السياسات الأمريكية؟

المشكلة الحقيقية في فهم منطق السياسية الأمريكية اليوم، تكمن في أننا نعلم أن انقساماً كبيراً موجوداً في الداخل، بين من يُسمون بتيار العولمة، والتيار الانكفائي، وإن كان ترامب اليوم ممثلاً للتيار الانكفائي، إلا أنه وفي موقعه هذا مضطر في كثير من الأحيان للتعبير عن توازن محدد في الداخل، وهو غير قادر على وضع برنامجه قيد التنفيذ في ظل وجـود تيار مناقض له وزنـه، ما يعني أننا نشهد مدا وجزرا يحاول فيها كل تيار ضرب قدرة الآخر على عرقلته، قبل أن يدفع بالاتجاه الذي يريده، ما يجعل الولايات المتحدة خطراً حقيقياً على السلم العالمي، فمستوى الأزمة غير مسبوق، وهم يواجهون خطر الانهيار الحقيقي، بل والتفتت نحو انتهاء الوحدة التي جمعت هذه الولايات، من هنا يبدو أن الضغط على إيران ضروري بالنسبة لواشنطن، لا يمكن تخفيفه الآن، لكن ذلك لا يعني أنّه سيتحوّل بالضرورة إلى حرب مفتوحة، فأي خطأ في الحسابات يمكن أن يتحوّل إلى حرب مدمرة، وسيكون من الصعب التحكم بها، إن سلوك واشنطن وبالرغم من خطورته الشديدة، هو تعبير عن تسارع شديد في تحولات المشهد العالمي، فروبيو في مؤتمر ميونخ كان يدعو لقبول فكرة أن العالم القديم ينهار، وأن تلك القواعد التي بُني عليها أصبحت اليوم أسلحة تستخدم ضد واشنطن، لكنّه لم يقل إن العالم الذي تفكر فيه واشنطن يختلف كلياً عن ذلك الذي تطمح له «دول الجنوب» وإن واشنطن ورغم معرفتها بطبيعة التغيرات الجارية تعمل بشكل حثيث على التحكم بشكل المخرج النهائي، من هنا لا يبدو استهداف إيران بوصفه مخرجاً للولايات المتحدة، بقدر ما هو مسألة ضرورية ستغير شكل التطور الحالي، إن حصلت، فإن تفجير إيران لن يكون كافياً لإيقاف التحوّل العالمي، ولكنّه سيتحكم بشكله ويؤخره.

الفيل الذي دخل مؤتمر ميونخ للأمن

الفيل الذي يتجاهله الجميع في الغرفة لم يعد مجازاً، بل صورة غلاف لتقرير ميونخ للأمن لعام 2026! كل عام، يستبق مؤتمر ميونخ للأمن الأوروبي انعقاده بتقرير يطرح أهم الإشكالات التي سيتم نقاشها. تقرير العام يعلن صراحة أن النظام الدولي القديم بات في طور التفكك، وأن مرحلة ما بعد العولمة، أو ما كان يُسمّى «النظام القائم على القواعد» تقترب من نهايتها. السؤال الذي يخيم على ميونخ لم يعد إن كان النظام يتغير، بل كيف ستتموضع الدول في عالم جديد يولد لم تتضح ملامحه بعد؟

■ ديما النجار

بدا الخطاب السائد في كلمات القادة الأوروبيين مائلاً إلى التأكيد على الرغبة في استعادة موقعهم داخل المسار التفاوضي الذي تقوده الولايات المتحدة بشأن أوكرانيا، مصحوبة بشهية عارمة للتسلح مهما كلف الثمن، مع اتخاذ خطوات لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وتعزيز التعاون بين دول الاتحاد، مع خطوات حذرة للتوجه للتعاون مع الصين وغيرها من دول الجنوب العالمي.

مواقف الدول الأوروبية الأساسية

كان المستشار الألماني فريدريش ميرتس «حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي» قد افتتح مؤتمر ميونخ للأمن يوم الجمعة، في كلمة عكست حجم التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية والأمنية الألمانية. وعبّر فيها عن أسفه إلى ما وصفه بعودة منطق سياسات القوى العظمى، في إشارة إلى الولايات المتحدة وروسيا والصين. وردا على سؤال من رئيس الجلسة حول سبب عدم انخراط الأوروبيين في تواصل مباشر مع موسكو لمعالجة قضايا أمن القارة، أكد أن روسيا يجب أن تستنزف اقتصاديا وعسكريا أولا، متجاهلا الاستنزاف الذي يضرب الشعب الألماني. ودعا ميرتس لتغيير في طريقة التفكير، طارحا ما سماه «برنامج الحرية» «وللقارئ أن يتخيل حرية أي الطبقات يقصد ميرتس الرئيس التنفيذي السابق لعملاق الاستثمارات بلاك روك». يتضمن برنامج حريتهم:

أولا: تشكيل قوة عسكرية ضاربة تحول الجيش الألماني لأقوى جيش تقليدي في أوروبا.

ثانيا: تعزيز الاتحاد الأوروبي تحت قيادة ألمانية، وأعلن أنه أجرى مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «محادثات سرية حول الردع النووي الأوروبي» أما داخل حلف الناتو تماشى ما طلبه ترامب، بأن على الاتحاد إنشاء «ركيزة قوية وقادرة على الاكتفاء الذاتي».

ثالثا: «تأسيس شراكة عبر أطلسية جديدة» تقوم على قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية الجديدة لا ضعفه.

رابعا: النقطة الأخيرة هي إنشاء «شبكة قوية من الشراكات العالمية»، بغض النظر عن التطابق الكامل في القيم والمصالح. وذكر كندا واليابان وتركيا والهند والبرازيل، وكذلك جنوب أفريقيا ودول الخليج.

أما رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، فقد سعى إلى طمأنة الحلفاء بأن بريطانيا ستبقى لاعبا أمنيا محوريا في أوروبا رغم البريكست، مؤكدا، أن القارة ليست ضعيفة، بل «عملاق نائم» يمتلك مقومات القوة إذا ما تعاونت. وشدد على التزام جميع أعضاء حلف الناتو بالمادة الخامسة الخاصة بالدفاع المشترك، مؤكدا، أنه «لا ينبغي لأحد أن يشك في أن الولايات المتحدة ستسارع إلى نجدة أي عضو يتعرض للخطر»، من دون التطرق إلى سيناريوهات يكون فيها أحد أطراف التحالف نفسه مصدر التهديد، كما في قضية غرينلاند. وأبدى قلقه من طروحات في بلاده ترفض نهجه هذا، وتميل لتكون مرنة مع روسيا.

وسارع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لاقتراح حلول ترمم نتائج الموقف الأوروبي المتشدد في أوكرانيا، فبعد قرارات الاتحاد الأوروبي بتعليق الحوار مع الكرملين وتعطيلهم للمفاوضات، استمر التقدم الروسي على الأرض، وبادرت الولايات المتحدة لقيادة مفاوضات خطة «السلام» دون الأوروبيين، مما أيقظ المخاوف الأوروبية من سيناريو يشبه مؤتمر «يالطا الثاني» عام 1945 الذي تقاسمت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي أوروبا بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، دون مشورة دولها. فأكد ماكرون في كلمته «لا سلام مع روسيا دون الأوروبيين، لا يمكنكم التفاوض دوننا كطرف، لذا فكرنا بتدشين قناة دبلوماسية مع روسيا وسنكون جزءاً من الحل».

ورغم الخطاب المتكرر عن التعاون والوحدة، فإن تاريخ الاتحاد الأوروبي مليء بالتناقضات البنيوية، حيث كثيرا ما طغت مصالح الدول المركزية اقتصادياً على حساب الدول الأضعف داخل المنظومة. واليوم، لا تقتصر هذه التباينات على العلاقة بين المركز والأطراف، بل تمتد إلى داخل الدول المركزية نفسها، إذ يبرز التنافس الألماني–الفرنسي إلى السطح كلما تعلق الأمر بالملفات الاستراتيجية الكبرى. ويعد الخلاف حول برنامج «FCAS Future Combat Air System» مثالاً واضحاً على ذلك. فهذا المشروع، الذي يُفترض أن يكون أكبر منظومة جوية قتالية أوروبية مشتركة لتحل محل طائرات Eurofighter وRafale بحلول عام 2040، اصطدم بخلافات حول قيادة المنظومة، والوصول الكامل إلى التكنولوجيا. وقد أدى ذلك إلى طرح سيناريو تطوير مقاتلتين منفصلتين بدلاً من مقاتلة واحدة مشتركة، وهو خيار قد يرفع التكاليف، ويطيل الجدول الزمني للمشروع، ويعكس في الوقت ذاته عمق التنافس داخل ما يُفترض أنه إطار تكاملي.

في المقابل، تعيش المجتمعات الأوروبية تحت وطأة أزمات اقتصادية واجتماعية متلاحقة، ما يجعل الحديث عن زيادات واسعة في الإنفاق العسكري مصدر توتر داخلي متزايد. ومن اللافت، أن نتائج استطلاع «مؤشر ميونخ للأمن» الذي سبق انعقاد المؤتمر أظهرت أن نسبا ملحوظة من المشاركين على رأسها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، تدرك تماما أن السياسات الحكومية الحالية قد تلحق ضررا بالأجيال المستقبلية!!! في الواقع، هذا هو الفيل الحقيقي الذي تتجاهله الحكومات الأوروبية، والذي إن غضب سينزل إلى الشارع، وسيعرف بسهولة أولئك الذين أثخنوا فيه الجراح.

أوكرانيا في مؤتمر ميونيخ: تأكيد استمرار التشدد الأوروبي

جاءت أعمال الدورة الثانية والستين من مؤتمر ميونيخ للأمن، لتؤكد أن الحرب في أوكرانيا ما زالت محكومة بمنطق التصعيد أكثر من منطق التسوية، فالكلمات التي ألقاها الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، مدعوماً بمواقف أوروبية متشددة، عكست تمسك كييف وحلفاءها بخطاب المواجهة والتصعيد، في وقت يُفترض أن تُمهد فيه محادثات جنيف المقبلة لمسار تفاوضي أكثر واقعية.

■ نور الدمشقي

في خطابه، ركز زيلينسكي على استمرار الهجمات الروسية، مشيراً إلى آلاف الطائرات المسيّرة التي استخدمت خلال الأشهر الماضية، وإلى تضرر جميع محطات الطاقة في بلاده، وطالب بتسريع تسليم أنظمة الدفاع الجوي، في تأكيد على أن الأولوية ما زالت عسكرية بامتياز، وكان اللافت، أنه ربط إجراء الانتخابات بوقف إطلاق نار لمدة شهرين، استجابة للضغوط الروسية التي تبنّاها الرئيس دونالد ترامب، لكن هذا الطرح بهذه الصيغة يبدو أقرب إلى شراء الوقت منه إلى تسوية فعلية، إذ إن أي هدنة مؤقتة غير مشروطة قد تتيح لكييف إعادة ترتيب أوراقها عسكريا وسياسيا، وهو ما يصعب أن تقبل به موسكو في ظل ميزان ميداني تعتبره لمصلحتها.

في المقابل، يتصاعد في أوروبا خطاب إعادة التسلح وتعزيز «القوة الصلبة»، دعوات المستشار الألماني فريدريش ميرتس لجعل الجيش الألماني الأقوى أوروبيا، وتصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول تحويل أوروبا إلى قوة جيوسياسية، تعكس توجهاً لا يكتفي بدعم أوكرانيا، بل يسعى إلى إعادة صياغة النظام الأمني الأوروبي على قاعدة مواجهة مفتوحة مع روسيا، بهذا المعنى، تبدو كييف في موقع رأس الحربة لمشروع أوروبي أوسع، حتى لو كان الثمن استمرار الاستنزاف البشري والاقتصادي داخل أوكرانيا نفسها.

أما موسكو، فمطلبها المعلن لم يتغير: ضمانات أمنية واضحة تحول دون انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، أو تحولها إلى منصة عسكرية غربية على حدودها، من منظور روسي، المسألة ليست توسعاً إقليمياً بقدر ما هي إعادة تثبيت لحياد أوكرانيا كشرط لأمنها القومي، وتجاهل هذا البعد في الخطاب الأوكراني والأوروبي يجعل أي مفاوضات تدور في حلقة مفرغة، حيث تُطرح «التنازلات» على كييف دون مقاربة جدية لهواجس موسكو.

لم يحمل مؤتمر ميونيخ مؤشرات حقيقية على تقدم سياسي، واستمرار التعنت الأوكراني المدعوم أوروبياً، والرهان على مزيد من السلاح والعقوبات، لا يغيّر في جوهر المعادلة، بل يراكم الخسائر يوماً بعد يوم، وبين تصعيد الخطاب، وتجميد المسارات التفاوضية، يبقى السلام مؤجلاً، فيما تدفع أوكرانيا الثمن الأكبر في المعركة نيابة عن أوروبا ومطامعها.

السودان... أدوارٌ إقليمية مؤثرة تدفع خطر التفتيت

يشهد السودان في الأسابيع الأخيرة تسارعاً لافتاً في وتيرة الأحداث، سياسياً وعسكرياً، في ظل صراع مفتوح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، يتجاوز كونه نزاعاً داخلياً ليصبح ساحة لتقاطع المبادرات الدولية والتدخلات الإقليمية، مقابل محاولات الجيش فرض معادلة ميدانية جديدة على الأرض.

■ معتز منصور

دعم متنام للجيش وتشكيك في المبادرات الخارجية

على الصعيد السياسي، يبرز تطور مهم يتمثل في تزايد الدعم الإقليمي والدولي لموقف الجيش السوداني، خاصة في ظل الاتهامات المتصاعدة لقوات الدعم السريع بارتكاب انتهاكات جسيمة. فقد أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في مدينة الفاشر ترقى إلى مستوى جرائم حرب، وجرائم محتملة ضد الإنسانية، مشيرة إلى مقتل ما لا يقل عن 4400 شخص داخل المدينة، وأكثر من 1600 آخرين أثناء محاولتهم الفرار، مع التحذير من أن الأرقام الحقيقية قد تكون أعلى بكثير في ظل آلاف المفقودين.

في المقابل، تصطدم المبادرة الأمريكية الداعية إلى هدنة إنسانية وإيصال المساعدات، برفض واضح من قبل القيادة السودانية، التي ترى أن توقيت المبادرة يتزامن مع تقدّم ميداني للجيش، لا سيما في إقليم كردفان، وفك الحصار عن مدن استراتيجية. وفي هذا السياق، شدد وزير الخارجية السوداني، محيي الدين سالم، على أن أي حل لا يمكن أن ينجح دون إشراك السودانيين أنفسهم، ورافضا ما وصفه بـ«الحلول الترقيعية» أو الهدن المؤقتة، التي لا تعالج جذور الأزمة، مؤكدا: أن السودان يريد سلاما دائما لا مجرد فترات تهدئة تستثمر لإعادة ترتيب صفوف المجموعات المسلحة، كما رفض محيي الدين سالم أي دور للجهات التي شاركت في تمويل الجماعات المتمردة في السودان.

في هذا السياق، دعا مجلس السلم والأمن الأفريقي المنعقد في أديس أبابا إلى هدنة إنسانية شاملة، في وقت رفض فيه رفع تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي، في المقابل، أعلن السودان عودته إلى الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا «إيغاد» بعد عامين من تجميد عضويته، في خطوة تعكس سعي الخرطوم لإعادة التموضع داخل الأطر الإقليمية التي تراها أقل تصادما مع رؤيتها السياسية الحالية.

اتهامات بتورط خارجي

زاد المشهد تعقيدا مع ما كشفته عدة جهات اعلامية عن وجود معسكر تدريبي لقوات الدعم السريع داخل الأراضي الإثيوبية، على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود السودانية، وبالقرب من سد النهضة. ويمثل هذا الكشف، أول دليل مباشر على انخراط إثيوبيا في النزاع، إضافة إلى وثائق تشير إلى دور إماراتي في دعم قوات الدعم السريع، عبر التدريب والخبرات اللوجستية، الإمارات كانت قد رحبت بالمبادرة الأمريكية، وأعلنت استعدادها لدعم «الجهود الإنسانية» في تناقض واضح بين سلوكها على الأرض الداعم لقوات الدعم السريع، وبين خطابها الدبلوماسي الداعي إلى الاستقرار والتهدئة.

من جانب آخر تشهد خطوط الإمداد للدعم السريع تآكلا مستمرا، حيث تراجعت الإمدادات بوضوح، حسب العديد من التقارير التي تثبت مساعي كل من ليبيا وتشاد لممارسة ضبط أكبر للحدود مع السودان، ومنع تهريب المحروقات والذخائر.

الجيش يفرض وقائع جديدة

ميدانيا، شهدت الأسابيع الأخيرة تحولا نوعيا لصالح الجيش السوداني. فقد أعلن الجيش، في 3 شباط، رفع الحصار عن مدينة كادوقلي، عاصمة ولاية جنوب كردفان، بعد عمليات عسكرية استمرت أسابيع. وتكمن أهمية كادوقلي في موقعها الاستراتيجي في قلب جبال النوبة، وكونها حلقة وصل حيوية بين وسط السودان وجنوبه، هذا التقدم ترافق مع انشقاقات في صفوف قوات الدعم السريع، من بينها انشقاق القيادي مكي محمد التجاني في محور جنوب مدينة الأبيّض.

في جنوب كردفان، استهدفت قوات الدعم السريع مواقع للجيش جنوب كادوقلي، في محاولة لاستعادة زمام المبادرة، إلا أن الجيش رد بتكثيف عملياته على محاور الإمداد. وفي النيل الأزرق، تصاعدت الاشتباكات في محيط مدينة الكرمك الحدودية، حيث قصف الجيش تجمعات للدعم السريع في السلك وكلمن، لقطع خطوط الإمداد القادمة عبر الحدود.

أما في دارفور، فقد قصف الجيش مواقع لقوات الدعم السريع في مدينة نيالا، كبرى مدن جنوب دارفور، لترد الأخيرة بقصف مدينة الطينة شمال دارفور، المعبر الحدودي الرئيسي مع تشاد، ما يعكس اتساع رقعة المواجهات، وتحولها إلى صراع مفتوح على المعابر والطرق الاستراتيجية.

تظهر التطورات الأخيرة، أن السودان قد يكون أمام فرصة لتجاوز خطر التفتيت الذي كان مخيِّما على المشهد قبل شهور. فالجيش يسعى إلى ترجمة تقدّمه الميداني إلى مكاسب سياسية، مدعوما بموقف قوى إقليمية ودولية تدعم وحدة واستقرار السودان، خاصة الموقف المصري- السعودي- التركي، الذي يقدم دعما سياسيا وعسكريا ضمن موقف أوسع يشمل القرن الأفريقي والمنطقة بشكل عام، لوضع حدّ لمخططات «إسرائيلية» بتنفيذ ودعم إماراتي، عبر ميليشيات تسعى لتفتيت الدول، من اليمن إلى الصومال وصولا للسودان.

العراق: عقدة المالكي وسؤال السيادة

دخل العراق مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 2025 وهو مثقل بتوازنات داخلية دقيقة، وضغوط إقليمية ودولية متشابكة، ومع إعلان «الإطار التنسيقي» ترشيح نوري المالكي لرئاسة الحكومة الجديدة، بدا المشهد وكأنه يتجه إلى تسوية تقليدية، قبل أن يتدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل مباشر وعلني، رافضاً هذا الترشيح، وواصفاً إياه بأنه «خيار سيئ للغاية»، ومهدداً بوقف الدعم الأمريكي للعراق في حال المضي به.

■ ملاذ سعد

هذا التدخل لم يكن تفصيلاً عابراً، بل شكّل منعطفاً سياسياً أعاد خلط الأوراق، فواشنطن لم تكتف بإيصال رسائل دبلوماسية عبر القنوات التقليدية، بل وضعت «فيتو» علنياً على شخصية مرشحة لرئاسة حكومة يفترض أنها نتاج استحقاق دستوري داخلي، والأخطر أن هذا الموقف الأمريكي لم يُواجَه بإجماع وطني رافض، بل وجد في الداخل قوى سارعت إلى رفع نبرة اعتراضها على المالكي بعد إعلان ترامب موقفه، بما يعكس حجم الوزن الذي ما تزال بعض الأطراف العراقية تمنحه للموقف الأمريكي في تحديد مسارات السياسة الوطنية.

في العمق، لا يدور الصراع حول شخص نوري المالكي بقدر ما يتمحور حول مسألتين مترابطتين: إخراج القوات العسكرية الأمريكية من العراق، وحصر السلاح بيد الدولة، فواشنطن تنظر إلى أي حكومة عراقية من زاوية مدى استعدادها لضبط الفصائل المسلحة وتقليص «النفوذ الإيراني» من وجهة نظرها، بينما ترى القوى العراقية أن بقاء القوات الأمريكية هو السبب الأساس لاستمرار ظاهرة السلاح خارج إطار المؤسسة العسكرية التقليدية منذ عام 2003.

لتأتي تصريحات المالكي حول «حصر السلاح بيد الدولة» ووجود «جيش واحد تحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة» لتفسّر في اتجاهين متناقضين: في واشنطن وبعض العواصم الإقليمية قرئت كإشارة طمأنة، بينما داخل «الإطار التنسيقي» أثارت حفيظة قوى اعتبرت أن أي مقاربة لملف «الحشد الشعبي» تمسّ بتوازنات ما بعد «الحرب على الإرهاب»، وهنا يتكشف جوهر الأزمة: هل يمكن فعلاً حصر السلاح بيد الدولة في ظل استمرار وجود قوات أجنبية على الأرض؟ أم أن معالجة الظاهرة تبدأ بإزالة أسبابها السياسية والأمنية؟

إن المصلحة العراقية الحقيقية لا تُختزل في إرضاء هذه العاصمة أو تلك، بل تنطلق من تثبيت سيادة القرار الوطني، وهذه السيادة تبدأ عملياً بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي الذي يشكّل عنوانا دائما للتجاذب الداخلي والإقليمي على حد سواء، ويغذي انقساما سياسيا وأمنيا مستمرا... إخراج القوات الأمريكية، ضمن مسار تفاوضي واضح، وجدول زمني محدد، من شأنه أن يفتح الباب أمام إعادة هيكلة المنظومة الأمنية على أسس وطنية خالصة، ويُمهِّد فعليا لدمج مختلف التشكيلات ضمن جيش موحد يخضع لسلطة الدولة وحدها، ولمصلحة العراق والعراقيين على العموم.

أما استمرار الارتهان للضغوط الخارجية، تحت عنوان تجنب العقوبات، أو الحفاظ على الدعم وما شابه، فلن يؤدي إلا إلى تعميق الانقسام، وإبقاء العراق ساحة صراع.. وبين «فيتو» واشنطن ومباركات الخارج، يبقى السؤال الجوهري: إلى متى سيبقى تشكيل حكومته رهنا بموازين القوى خارج حدوده؟

القضية الفلسطينية: إطار لتعبئة تونسية عبر قرن من الزمان

هيلة اليوسفي هي أستاذة مشاركة في جامعة باريس دوفين-PSL، ومؤلفة كتاب «النقابات والثورات العربية: الحالة التونسية للاتحاد العام التونسي للشغل». نُشر هذا المقال أولاً بالفرنسية في مجلة «كونترتان» في تشرين الأول 2025.

■ هيلة اليوسفي
تلخيص وترجمة قاسيون

في أيلول 2025، شهدت تونس حدثا بالغ الدلالة السياسية والرمزية؛ انطلاق قافلة «الصمود العالمي» البحرية إلى غزة من ميناءي سيدي بوسعيد وبنزرت. هذه المبادرة الدولية، التي دعمها تحالف واسع من النشطاء والنقابات والجمعيات والمواطنين التونسيين، استهدفت كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة في فلسطين، والمطالبة بفتح ممر بحري لإيصال المساعدات الإنسانية. تعكس الهتافات الشعبية، التي مزجت بين الشعار المحلي «مقاومة... مقاومة... لا سلم لا استسلام» والشعار الأممي «فلسطين حرة»، تشابك التعبئة التونسية مع التضامن العالمي.

هذه الحلقة هي جزء من تاريخ طويل، فمنذ عشرينيات القرن العشرين، أي قبل إنشاء الكيان الصهيوني بوقت طويل، شكلت القضية الفلسطينية محوراً بنيوياً للعمل السياسي في تونس. وهي، بعيداً عن كونها مجرد تضامن رمزي، كانت بمثابة رافعة للحراك المناهض للاستعمار، وناقلاً للتجذر السياسي، وأداة للتعبئة الاجتماعية ضد الاستبداد. يتتبع المقال ثلاث محطات رئيسة؛ التعبئة المؤيدة لفلسطين «1920–1948» وصدى ذلك في الحركة الوطنية التونسية؛ وهزيمة 1967 «النكسة» وجذرية اليسار التونسي والعربي؛ وأشكال التعبئة الثورية منذ 2011 وعودة النضال ضد التطبيع مع «إسرائيل».

فلسطين وبناء الوطنية التونسية «1920-1955»

تعود أولى أشكال التضامن التونسي مع فلسطين إلى عشرينيات القرن الماضي، بالتزامن مع تصاعد التوتر في فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وجدت أحداث ثورة البراق في القدس «1929» صدىً قوياً في تونس. فقد شكلت هذه الاحتجاجات وسيلة غير مباشرة للتنديد بالهيمنة الاستعمارية وتعزيز التماسك الوطني من دون مواجهة مباشرة مع السلطات الاستعمارية الفرنسية. كما شكلت تلك الأحداث نقطة تحول في العلاقات بين اليهود والمسلمين في المغرب العربي، ولعبت دوراً بنيوياً في تاريخ الصهيونية بالمنطقة وظهور القومية العربية.

رأى القوميون التونسيون في الصهيونية ليس مشروعاً استعمارياً في فلسطين فقط، بل تهديداً محتملاً للتوازن المجتمعي في تونس، خاصة مع دعم السلطات الاستعمارية للنشاط الصهيوني عبر شبكات تعليمية وثقافية وصحافة يهودية صهيونية مزدهرة. وقد عبر السياسي التونسي عبد العزيز الثعالبي عن ذلك بخطابه في المؤتمر الإسلامي في القدس «1931». كما تجلت هذه التعبئة في الضغط على شخصيات صهيونية مثل فاني فايل وإلغاء محاضراتها «1932» بفعل نشطاء الحزب الحر الدستوري والديوان. كانت هذه المظاهرات جزءاً من استراتيجية مقاومة شاملة ضد كل أشكال الاستعمار، سواء الأوروبي أو الصهيوني.

في عام 1948، سافر عدة تونسيين للقتال إلى جانب الفلسطينيين في صفوف جيش الإنقاذ العربي، في تجسيد لوعي قومي جامع مناهض للاستعمار. تسبب النشاط الصهيوني وقيام إسرائيل والنكبة في تدهور العلاقات بين الطوائف وإبعاد العديد من اليهود التونسيين عن محيطهم العربي الإسلامي. حاول بعض القوميين، مثل صلاح بن يوسف، الدعوة إلى الوحدة ضد العدو الاستعماري الفرنسي، منتقداً من وصفهم «بإخوانه اليهود» الذين يهاجرون للكيان الصهيوني بينما البلاد بحاجة إلى مساعدتهم، ومؤكداً أن «العدو المشترك هو المستعمر الفرنسي».

1967: النكسة وتحول اليسار التونسي

تسببت هزيمة 1967 في زلزال سياسي وتحول أيديولوجي كبير لليسار العربي. أعادت النكسة إحياء صدمة النكبة وعززت الشعور بالخيانة من قبل الأنظمة العربية التقليدية، مما غذى تياراً جذرياً جديداً بين الطلاب والشباب. تبنى هذا الشباب مرجعيات أيديولوجية جديدة كالماوية وعدم الانحياز ونظريات «حرب التحرير الشعبية». أصبحت فلسطين بؤرة هذا التحول، حيث اعتبرت الثورة الفلسطينية طليعة الثورة العربية الشاملة.

لم تكن تونس بمنأى عن هذه الديناميكية. ففي 5 حزيران 1967، انطلقت مظاهرات عفوية استهدفت المصالح الأمريكية والبريطانية، والتحق بها طلاب ونشطاء قوميون ويساريون ينددون بسياسة الحبيب بورقيبة المنحازة للغرب. شكلت هذه الأحداث أول شرخ كبير في النظام البورقيبي الاستبدادي، ومثلت لحظة التقاء بين اليسار الملتزم وجزء من الشباب الحضري. أعقب ذلك قمع شديد عمق الفجوة بين النظام والأجيال الجديدة من النشطاء.

منذ 1967، برزت مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس «المعروفة بمجلة «برسبكتيف»» كأهم قوة معارضة، وتبنت خطاً ماويا يدعو إلى المواجهة المباشرة مع السلطة، متجاوزة الحزب الشيوعي التونسي. قدمت النظريات الماوية نموذجاً للنضال قائماً على تعبئة الجماهير الريفية، مما ألهم الشباب المتمرد على الاستبداد. في 1969، خلفتها حركة «الطّلِيعَة التونسية» «العامل التونسي»، التي سعت إلى الجمع بين الماركسية والقومية العربية والماوية. انخرط العديد من أعضائها في منظمات فلسطينية في لبنان وتلقوا تدريبات سياسية وعسكرية، مما عزز التزامهم بالكفاح المسلح كطريق للتحرير. كما عملت الحركة على «تعريب» الفكر الثوري باستبدال اللغة الفرنسية بالعربية في منشوراتها، مجسدة بذلك جذرية سياسية منبثقة من الجنوب العالمي، خارقة للنماذج الأوروبية المركزية.

منذ عشرينيات القرن العشرين أي قبل إنشاء الكيان الصهيوني بوقت طويل شكلت القضية الفلسطينية محوراً بنيوياً للعمل السياسي في تونس

وهكذا، أحدثت هزيمة 1967 تحولا أيديولوجيا عميقا، حيث أدمج الشباب الجذري القضية الفلسطينية في صميم نضالاتهم الاجتماعية والوطنية، معتبرين النضال ضد الهيمنة الاقتصادية والتدخل الأجنبي امتدادا طبيعيا للتضامن مع فلسطين. تراجع هذا المد اليساري منذ أواخر السبعينيات مع صعود تيارات إسلامية كحماس وحزب الله وحركة الاتجاه الإسلامي «النهضة» التي استوعبت جزءاً من الخطاب المعادي للإمبريالية.

الثورة التونسية والنضال ضد التطبيع مع إسرائيل

في العصر الحديث، اتخذ نظام بن علي، مثل سلفه بورقيبة، موقفا متناقضا من القضية الفلسطينية. فإلى جانب الدعم الرسمي والمسيرات الموجهة، سلك النظام مسار تطبيع تدريجي بفتح مكتب مصالح تونسي–«إسرائيلي» في تل أبيب «1996». ورغم القيود الأمنية، واصلت مجموعات المحامين والطلاب ونشطاء حقوق الإنسان والنقابات التعبير عن معارضتها، محافظين على جذوة النضال من أجل السيادة الوطنية والتضامن مع فلسطين.

أشعلت الحركة الشعبية التونسية «2010–2011» من جديد مركزية القضية الفلسطينية. رفعت الأعلام الفلسطينية في المظاهرات، وتردد شعار «الشعب يريد تحرير فلسطين» إلى جانب المطالبة بإسقاط النظام. لم تكن فلسطين قضية خارجية، بل مرآة عكست القمع الذي يعانيه العرب تحت أنظمة مستبدة متحالفة مع قوى أجنبية. فدعم فلسطين يعني المطالبة بالتحرر الجماعي.

بعد سقوط بن علي، برزت قضية تجريم التطبيع بقوة في النقاشات العامة. ورغم محاولات إدراجها في دستور 2014، إلا أن الضغوط الدولية والانقسامات الداخلية حالت دون ذلك، مما سبب إحباطا للشباب الثوري واليسار. وبقيت القضية الفلسطينية في ديباجة الدستور، بينما أصبح النقاش حول التطبيع مقياسا سياسيا يكشف حدود التغيير بعد الثورة والتناقض بين الطموحات الشعبية ومصالح النخبة. ورغم العراقيل، لا يزال التضامن مع فلسطين قوة تعبوية كبرى، تجلت في حادثة اغتيال المهندس محمد الزواري «2016» المنسوبة للموساد، وفي تنامي حملات المقاطعة «BDS» والعرائض ضد التطبيع الأكاديمي والثقافي.

خلاصة

يظهر استعراض قرن من التعبئة في تونس أن القضية الفلسطينية لم تكن يوماً مجرد أفق للتضامن الخارجي، بل كانت في صلب إعادة التشكيل الأيديولوجي والممارسات النضالية والحركات الاجتماعية والسياسية. لقد أثر النضال في فلسطين بعمق على الديناميكيات السياسية والاجتماعية في تونس، من تحدي الاستعمار الفرنسي إلى النقاشات الراهنة حول الديمقراطية والسيادة الوطنية. وبعيداً عن كونها قضية عابرة، برزت فلسطين كمؤشر كاشف للتناقضات الداخلية بين النخب والحركات الشعبية، بين الانفتاح الدولي والاعتبارات الإقليمية، بين منطق التطبيع والاندماج الإقليمي من جهة، وثبات حركة شعبية تضع تحرير فلسطين في صميم النضالات الديمقراطية والاجتماعية من جهة أخرى.

اليوم، تعيد أخبار الإبادة في فلسطين إحياء هذا التاريخ، مؤكدة على الطابع البنيوي للقضية الفلسطينية في المخيال السياسي التونسي. إنها تعمل كمرآة يعرف فيها التونسيون تجربتهم الخاصة في الهيمنة وسعيهم غير المكتمل للسيادة الكاملة. تقدم الحالة التونسية مثالاً لديناميكية أوسع في العالم العربي: قناعة بأن أي تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة يجب أن يواجه أولاً المنطق الاستعماري والإمبريالي الذي يبتلي الشعب الفلسطيني ويهدد جميع شعوب المنطقة. فلسطين ليست قضية تضامن دولي فقط، بل هي عنصر مكوّن لأي تفكير جدي في المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات العربية.

الأكاذيب ودفع الفواتير

في كل مرة يجري فيها الحديث عن احتمالات حرب جديدة ومواجهة بين الولايات المتحدة وقوى إقليمية ودولية، تنتشر تحفظات واسعة بين شرائح متعددة في المجتمع الأمريكي، وتفتح جروح عميقة في الوعي وتنعش الذاكرة المثقلة بخيبات رافقت تجارب ما زالت حاضرة من أفغانستان إلى العراق وغيرها.

■ فاطمة الخلف

تتآكل الثقة يوما بعد آخر بالسلطة السياسية وسياسات التدخلات الخارجية، ليس بسبب حجم الخسائر البشرية والمادية الهائلة فقط، والتي رافقت الحروب الطويلة والمكلفة وغير الحاسمة، بل بسبب حجم وشدة التضليل التي رافقت هذه الحروب أيضا وراكمت وعيا متناميا بفشل سياسات متكررة لم تحقق للبلاد المكاسب التي جرى الترويج لها بقدر ما خلفت أعباء سياسية واقتصادية واجتماعية ظهرت آثارها على المجتمع وتلمسها المواطنون الأمريكيون العاديون بشكل واضح في تفاصيل حياتهم اليومية ممن يرهقهم التفكير في أقساط منازلهم وتأمينهم الصحي وتعليم أبنائهم ومستقبل وظائفهم... إلخ، وجعل مخاوف «حرب مقبلة» خطرا يدق أبوابهم هم.

الاتجاه الخاطئ

تقدم الأرقام والاستطلاعات وبعض الخطابات السياسية، مؤشرا هاما عن مدى تزايد القلق الشعبي عندما تقرع طبول الحرب، وتتصاعد التهديدات الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، كالتهديد بإشعال مواجهة مع إيران أو الاستيلاء على غرينلاند أو محاولات إسقاط أنظمة في أمريكا اللاتينية... إلخ، فبعد عقود من الحروب الخارجية، لم يعد كثير من الأمريكيين يصدّقون الشعارات القديمة ولا التضليلات التي استخدمت لتبرير مغامرات عسكرية سابقة، رغم الترويج الإعلامي لفكرة «الردع بالقوة» في مواجهة ما يطلق عليه صناع السياسات بـ«التهديدات الخارجية» لأمريكا. ويبدو الشارع الأمريكي اليوم أكثر حذرا وتردُّدا، بعد ما خبره من تجارب عميقة زعزعت ثقته بالسلطة وسياساتها وأعادت إحياء الجدل بشكل واسع حول دور الولايات المتحدة في العالم، وحدود استعداد الأمريكيين لدفع تكاليف بشرية ومادية جديدة من أجل أي مغامرة عسكرية خارجية، حتى حين تغلّف بشعارات سياسية أو إنسانية، ومهما كان هدفها «إسقاط أنظمة، أو السيطرة على موارد طبيعية خارجية، أو إجبار دول على التنازل عن أراضيها للولايات المتحدة...إلخ»

ويعكس مزاج الشارع هذا الحذر بوضوح، إذ عبّر نحو 70% من الأمريكيين عن معارضتهم لأي عمل عسكري ضد إيران، بينما عارض 86% استخدام القوة للاستيلاء على غرينلاند، وفق استطلاع صادر عن معهد استطلاعات الرأي في جامعة كوينيبياك منتصف كانون الثاني من هذا العام.

كما سجّلت استطلاعات أخرى لاحقة تراجعا ملحوظا في رضا الأمريكيين عن أداء مراكز القرار في البلاد، وأشارت إلى أن أكثر من نصف المستطلعين نحو «56%» قالوا: «إن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ»، بينما أكد كثيرون تآكل ما يسمّى «السلطة الأخلاقية» للولايات المتحدة في العالم، وأن بلادهم «تجاوزت الحد» في استخدام الجيش الأمريكي للتدخل في شؤون دول أخرى.

«حارس الاكاذيب»

يوثق فيلم «حارس الأكاذيب» الوثائقي للمخرج الأمريكي دان كراوس، اعتمادا على مصادر حكومية ووثائق سرية وتسجيلات صوتية خاصة، قصة الحرب التي وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة فيها على امتداد قرابة عقدين «2001–2021»، في أفغانستان، ويكشف ما راكمته الأكاذيب والتضليل من تناقض بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني الذي عاشه الجنود والمدنيون في أفغانستان، مُظهرا كيف استمرّ المسؤولون الأمريكيون بالترويج لنصر قريب، فيما كانوا يخفون تقارير تشير إلى أن الحرب تتجه إلى كارثة. فبحسب مشروع «كوست أوف وور» «War of Costs» التابع لمعهد واتسون/ جامعة براون، أنفقت الولايات المتحدة أكثر من تريليوني دولار على الحرب في أفغانستان، فيما فقدت نحو 6250 قتيلاً بين عسكريين ومدنيين ومتعاقدين، خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2021.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو» عام 2019، أن أكثر من نصف الأمريكيين يعتقدون أن الحرب في أفغانستان لم تُسفر عن مكاسب حقيقية، مقابل كلفة بشرية ومالية باهظة تكبّدتها البلاد. لاحقا وتزامنا مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان عام 2021، أجرى «بيو» استطلاعا جديدا، أشار إلى أن 70% من المشاركين يعتبرون أن الحرب فشلت في تحقيق أهدافها.

سيناريو مكرر

وفي العراق تكرر سيناريو تضليلي مشابه، إذ تلقى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن الدعم الواسع من الأمريكيين لـ«لإطاحة بصدام حسين عام 2003»، حسب ما جرى الترويج له في الإعلام. وكان مناخ صدمة 11 أيلول 2001 لا تزال حاضرة بقوة، لاحقا، فوجئ الأمريكيون بأن الدعم الذي قدموه لحرب استمرت 8 سنوات، بني على أساس من الأكاذيب، منها تهديد النظام العراقي للأمن القومي الأمريكي، والحديث عن «أسلحة دمار شامل» والعلاقات المزعومة بتنظيم القاعدة، والتأكيد على امتلاك أدلة على ذلك. حيث كشفت تحقيقات عديدة أجرتها لجان مستقلة وحكومية أن تلك الادعاءات لم يكن لها أساس من الصحة على أرض الواقع، فيما بلغت الخسائر البشرية الأمريكية وحدها نحو 8260 قتيلا من العسكريين والمدنيين والمتعاقدين. كما أشارت التقديرات إلى أن الولايات المتحدة أنفقت أكثر من 2,89 تريليون دولار على الحرب في العراق وسورية خلال نحو عقدين، ما قوض مصداقية السلطة الأمريكية وزعزع الثقة بها على نطاق واسع. ففي بلد يعيش فيه نحو 36 مليون أمريكي تحت خط الفقر، وفق تقديرات مكتب الإحصاء الأمريكي لعام 2024، ولا تزال ميزانية الدفاع الأمريكية تسجل أعلى مستوى في العالم بفارق شاسع، مع استمرار تراجع المخصصات الفيدرالية للرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة.

الداخل يدفع الفاتورة

وتكمن أكبر كلفة طويلة الأجل لهذه الحروب في إعانات الإعاقة والرعاية الطبية للمحاربين القدامى الذين خدموا في أفغانستان والعراق والمناطق المجاورة، إضافة إلى عائلاتهم. إذ يعدّ أكثر من 40% من قدامى محاربي ما بعد 11 أيلول مؤهلين للحصول على مدفوعات إعاقة مدى الحياة، وبين العامين 2001 و2020، تضاعفت مخصصات الرعاية العامة لهم من 2,4% إلى 4,9% من الميزانية الفيدرالية، بحسب المصادر الرسمية. يغذي هذا الاختلال الصارخ شعورا متناميا بأن الداخل الأمريكي يدفع فاتورة الحروب من دون أن يحصد أي ثمار استراتيجية. كما تكشف الخسائر الفادحة للحروب، أن التدخلات الخارجية لم تجلب للمواطن الأمريكي العادي سوى الأعباء، ولم تترجم إلى مكاسب ملموسة، بل جاءت على حساب أولوياته اليومية من الاقتصاد والصحة والتعليم.

دعوات إلى مقاطعة واتساب

انتشرت وسوم مثل #DeleteWhatsApp و#BoycottWhatsApp على منصات التواصل الاجتماعي، دعا فيها ناشطون المستخدمين إلى حذف واتساب من هواتفهم والتحول إلى تطبيقات بديلة، بعد أن كشفت سجلات اللجنة الفيدرالية للانتخابات الأميركية أن المؤسس المشارك السابق لتطبيق واتساب، جان كوم، تبرع بأكثر من 140 مليون دولار لمنظمات إسرائيلية منذ 2019، منها 7,4 مليون دولار للوبي السياسي «إيباك»، ليصبح أكبر متبرع فردي له.

وتبرع جان كوم الملياردير الأوكراني–الأمريكي، بـ5 ملايين دولار لصندوق «United Project Democracy» «UDP»، وهو لجنة العمل السياسي الفائقة التابعة لـ«إيباك»، واستخدمت «إيباك» هذه التبرعات بشكل أساسي للتدخل في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي الأمريكي، وتُعدّ هذه التبرعات قانونية في النظام الأمريكي، إذ تسمح المحكمة العليا بتبرعات غير محدودة، ليس للمرشحين بشكل مباشر، ولكن للإنفاق بلا حدود على الإعلانات والحملات الداعمة أو المعارضة لمرشحين محددين.

من عام 2019 إلى عام 2020، تبرع كوم بـ140 مليون دولار لنحو 70 منظمة يهودية تعمل في الولايات المتحدة وأوروبا الشرقية وإسرائيل. من بين هذه المنظمات: «أصدقاء جيش الدفاع الإسرائيلي»، و«تحالف إسرائيل في الحرم الجامعي»، و«منظمة Elad» التي تعمل على توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية. أثارت تبرعات «إيباك» الضخمة سخطا واسعا حول تأثير المال في الديمقراطية الأمريكية. فقد أنفقت المنظمة أكثر من 100 مليون دولار في انتخابات 2024، ما جعلها من أكبر المنظمات السياسية تأثيرا في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية.

رغم أن تطبيق واتساب أصبح مملوكا بالكامل لشركة «ميتا» منذ عام 2014، بعد بيعه مقابل 19 مليار دولار، ولم يعد لجان كوم أي دور تشغيلي في التطبيق حاليا، لكن انكشاف حجم تبرعاته الضخمة للوبي الإسرائيلي أطلق موجة واسعة من الدعوات العالمية لمقاطعة التطبيق. إذ يرى كثيرون أن استخدام واتساب، حتى بعد بيعه، يبقى مرتبطا بمؤسسه الذي استخدم ثروته المكتسبة من المستخدمين حول العالم لتمويل سياسات داعمة للاحتلال الإسرائيلي.

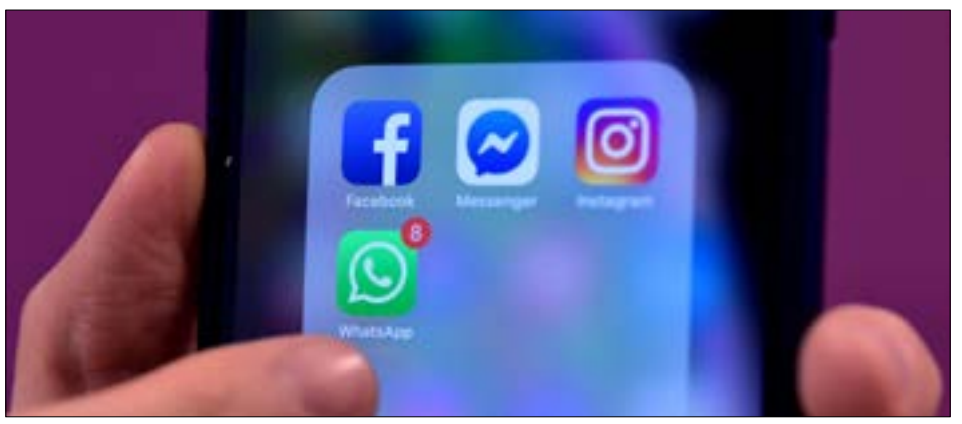

صورتان وتعليق

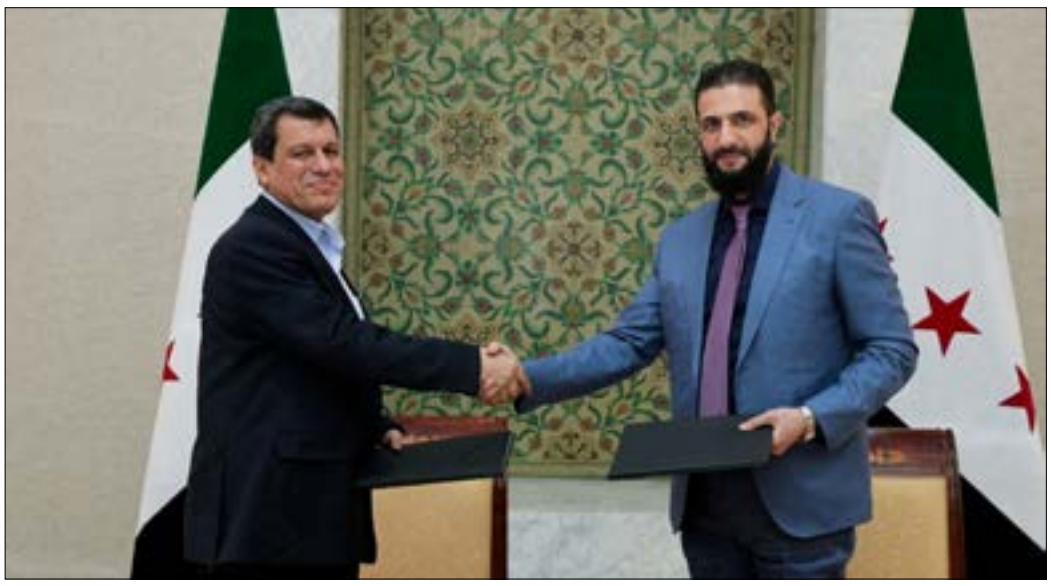

يعود تاريخ الصورة الأولى إلى 10 آذار 2025 في دمشق، والثانية إلى 13 شباط 2026 في ميونخ. يجمع بين الصورتين الجو الإيجابي المفعم بالابتسامات والتوافقات، وتفصل بينهما قرابة 11 شهراً، كانت السمة الأساسية لها هي التصعيد السياسي والميداني، والتهديد والتحريض الكثيف، بما في ذلك القومي، على المنصات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية، ووسائل التقاتل والتفريق والفتنة الاجتماعية، وخاصة فيسبوك.

الجانب الإيجابي في كلا الصورتين، هو أن الوصول إلى توافقات بين أطراف سورية متقاتلة هو أمر ممكن وقابل للتحقيق، رغم كل الخطابات المتطرفة والإقصائية والمتشددة التي ترى أن الحرب والإبادة وإنهاء الطرف المقابل هو الحل الوحيد.

الجانب السلبي في 11 شهراً بين الصورتين، هو أن كما كبيراً من «المثقفين» و«السياسيين»، كان يشتغل بشكل مستمر على إذكاء النيران وتحريضها، بما يشير إلى انعدام المسؤولية الإنسانية والوطنية، وأسوأ من ذلك أن قسماً مهماً من هؤلاء المحرضين أنفسهم، كان قد احتفل بالصورة الأولى، ويحتفل اليوم بالصورة الثانية «انطلاقاً من تأييده لهذا الطرف أو ذاك ضمنها، لا فرق»... هذا النمط من «المثقفين» و«الإعلاميين» و«السياسيين»، وإضافة إلى انعدام مسؤوليتهم الإنسانية والوطنية، يظهرون بوصفهم مرتزقة ومطبلين أكثر من أي شيء آخر، وينبغي التعامل معهم على هذا الأساس فيما هو آت؛ أي ينبغي أن يعاملوا معاملة السفهاء الذين لا يؤخذ برأيهم، ولا يتم الالتفات إلى ما يقولونه، وهذا أضعف الإيمان، إن لم يتم التعامل معهم بوصفهم مثيري فتنة ومحرضين على اقتتال السوريين فيما بينهم، وعلى سفك الدم السوري، وتهديد وحدة البلاد.

نتائج وعبر

بعيداً عن السفهاء، فإن بين النتائج والعبر التي ينبغي علينا استخلاصها من الصورتين/الحدثين، وما جرى بينهما طوال 11 شهراً، ما يلي:

أولاً: الوصول إلى توافقات وحلول سياسية بين الأطراف السورية المتناقضة والمتقاتلة، هو أمر ممكن، وليس أمراً مستحيلاً كما جرى تصوير الأمر طويلاً.

ثانياً: الوصول إلى توافقات ليس أمراً ممكناً فحسب، بل هو الأمر الوحيد الممكن؛ فالخيار الثاني هو الاقتتال الذي لا نهاية له، والذي تخسر بموجبه كل الأطراف السورية، والخاسر الأكبر سيكون دائماً هو الشعب السوري، أي أكثر من 90% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وينتمون لمختلف القوميات والأديان والطوائف.

ثالثاً: التوافقات التي تجري بين الأطراف حاملة السلاح في سورية، سواء كانت السلطة أو فصائل ومجموعات هنا وهناك، هي توافقات مؤقتة بطبيعتها، وهي قابلة للتفجير في أي وقت لاحق، بالضبط لأنها توافقات تلعب فيها الأطراف الخارجية أدواراً أساسية، وليست توافقات مبنية على تفاهمات وطنية شعبية حقيقية وواسعة... بكلام آخر، هي توافقات «فوقية» بين الزعامات، ولذا فهي توافقات تكتيكية في جوهرها.

رابعاً: ما يرضي عموم الناس في هذه التوافقات هو شيئان أساسيان فقط لا غير: إبعاد شبح الاقتتال والاحتراب «الذي يدفع فاتورته دائماً عامة الناس لا الزعماء»، وإبعاد شبح تقسيم البلاد، وعلى الأقل إضعاف احتمالاته.

خامساً: نقول شيئان فقط لا غير، لأن مصالح عموم الناس «الـ 90%» ما تزال خارج قوس ضمن كل التوافقات التي تجري، لأنهم مستبعدون من المشاركة الحقيقية في تقرير مصيرهم، وفي تقرير مصير توزيع الثروة التي ينتجونها، وفي تقرير مصير بلادهم... ما يعني أن التوافقات الجزئية والمؤقتة الجارية، لا يمكن أن تتحول إلى مستدامة ومستقرة، ما لم يجر استكمالها بمشاركة حقيقية للمعترين «الـ 90%» في تقرير مصير بلادهم، عبر مؤتمر وطني عام شامل وجامع، يضم مختلف القوى السياسية والاجتماعية السورية، وليس فقط زعماء القوى التي تحمل السلاح!

سادساً: آن لنا أن نتعلم، أن عمليات «التحريض» على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى وسائل الإعلام، هدفها الأساسي هو خلق صورة مختلفة عن الواقع الفعلي، ودفع الناس نحو الاقتتال بغرض منع أي إمكانية توافق، وبغرض نهائي هو إنهاء البلاد وتقسيمها... وربما ينبغي أن نخرج بنتيجة إضافية، هي أن ما يجري على فيسبوك خصوصاً، ليس تضليلاً عن الوقائع فحسب، بل هو معاكس لها في معظم الأحيان؛ فكلما اتجهت الأمور نحو الاستقرار تضاعف حجم التحريض على فيسبوك عشرات المرات، وكلما كان مزاج السوريين في منطقة من المناطق هو باتجاه التسويات والتوافقات ومنع الاقتتال، كلما جرى تصويرها على فيسبوك بشكل معاكس تماماً...